Dup.
Institute for Palestine Studies
The Library
Digitized by Birzeit University Library

أوروبا: لقاحات مالية ضد العدوى الأميركية

أسبوعية عربية سياسية ثقافية

الحرية
ALHOURRIAH

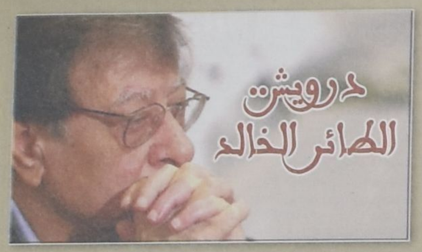

WWW.ALHOURRIAH.ORG

October 19. 2008 NO. 1208 (2282) (٢٢٨٢) ١٢٠٨ العدد ٢٠٠٨/١٠/٢٥ - ١٩

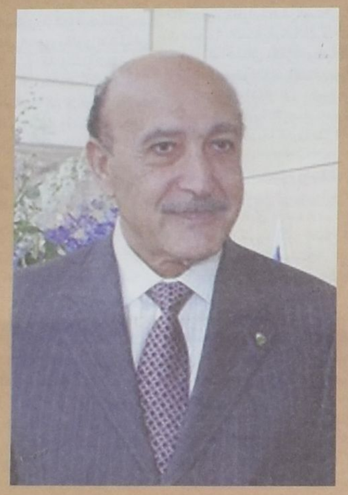

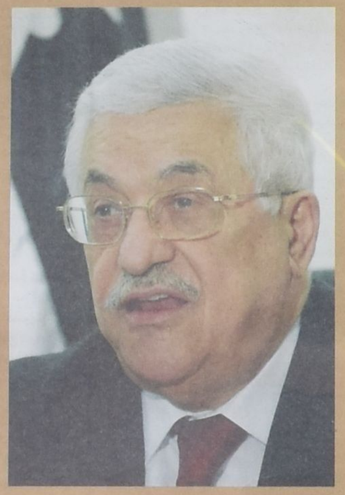

القاهرة: أسرار مباحثات حماس وردود أبو مازن..

إعمار «البارد»:
التمويل.. أم أن وراء الأكمة...

عيون وآذان

■ مصادر صحيفة بريطانية أكدت أن مدينة أوكسفورد البريطانية ستستضيف محادثات سرية خاصة، بهدف «إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط»، بتنظيم من «معهد أبحاث أوكسفورد» المنظمة غير الحكومية المتخصصة في قضايا الأمن.

المصادر قالت إن المحادثات ترمي إلى «بناء الثقة بين الأعداء القديمين بعيداً عن مرأى ومسمع الجمهور»، مؤكدة في الوقت ذاته أن وزارة الخارجية البريطانية ستراقب تفاعلاتها.

المصادر ذكرت أن المباحثات ستتم بمشاركة الأمير السعودي تركي الفيصل الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودي، والمفاوض الفلسطيني نبيل شعث، والمدير السابق بوزارة الخارجية الإسرائيلية آلون ليال، وماتي شيتبرغ المستشار لدى الاستخبارات الإسرائيلية، ورئيس الوزراء الإسرائيلي المستقيل إيهود أولمرت.

المصادر أكدت أن المحادثات ستستمر لثلاثة أيام تحت عنوان «إحياء مبادرة السلام العربية»، وأنها ستسعى إلى خلق حياة جديدة للخطة.

أوساط عربية تساءلت عن جدوى مثل هذه اللقاءات في ظل غياب الشخصيات الفاعلة في تحديد مسار الصراع ■

■ أوساط إعلامية أميركية مطلعة، ذكرت أنه لا تزال تصل الإدارة الأميركية رسائل من الدول الخليجية حول تعاظم قوة إيران، وطرق مواجهة ما تسميه هذه الدول بـ «المد الإيراني».

الأوساط نقلت عن مسؤول أميركي أن الإدارة الأميركية نصحت الدول الخليجية بالتنسيق الأمني مع إسرائيل، كما دعتها إلى العمل الفوري للدخول في عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، و استغلال كل لقاء يجمع بينها وبين إسرائيل لخدمة هذه الغاية.

المسؤول ذكر أن واشنطن تقوم من خلال هذه الدعوات بـ«واجباتها» تجاه الدول الخليجية «الصديقة»، وأنها تراعي مصلحة هذه الدول وأمنها في الأساس ■

■ مصادر سياسية إسرائيلية مقربة من وزيرة الخارجية الإسرائيلية المكلفة بتشكيل الحكومة المقبلة نقلت عنها أنها غير متحمسة لفكر عقد اللقاء الذي دعت إليه واشنطن في شرم الشيخ والذي سيجمع الرباعية الدولية ومصر وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية.

المصادر نقلت عن ليفني عدم اكتراثها بمثل هذا اللقاء، من منطلق أنه لن يأتي بجديد، ونقلت عنها قولها إن ما توصل إليه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضاتهما تم عرضه على وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس وما من جديد على صعيد المفاوضات يستدعي عقد اللقاء.

المصادر أكدت أن ليفني ترغب في عقد لقاء يجمعها بالرئيس المصري والملك الأردني والرئيس الفلسطيني كل على حدة، وأنها ترى أن هذه اللقاءات ستكون أجدى في تحريك عملية التسوية ■

■ «تدل الإشارات الحادة التناقض التي تطلقها إسرائيل اليوم على الجدال الصعب والذي لم يحسم حتى الآن، الذي يدور بين زعماء هذا البلد حول الطريقة التي يجب أن تعيش فيها إسرائيل في الشرق الأوسط تزعم إسرائيل أنها تريد السلام، إلا أنها تعمل من دون ملل للاستعداد إلى الحرب. إسرائيل قوية لغاية على الصعيد العسكري، إلا أنها ضعيفة إلى حد تبدو فيه غير قادرة على الشعور بالأمان إلا إذا كان العرب من حولها خاضعين لها. وتشير تناقضات ماثلة إلى حالة متقدمة من الانفصام الوطني، ومنذ أن أقامت إسرائيل دولتها، سعت إلى فرض سيطرتها العسكرية على المنطقة برمتها، وقد توصلت إلى ذلك. ويتسبب افتراض مفاده أن هذه السيطرة لن تدوم إلى الأبد، وأن من الضروري اعتمادها طريقة تفكير جديدة لجهة المسائل الأمنية، في اضطراب حاد بين المخططين الاستراتيجيين في إسرائيل» ■

باتريك سيل . كاتب بريطاني متخصص في شؤون الشرق الأوسط

■ مراقبون وخبراء اقتصاديون عرب، لاحظوا أن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها باتت الشغل الشاغل للصحف ووسائل الإعلام الغربية كافة، حيث احتلت الأزمة افتتاحيات هذه الصحف على مدى طويل، وباتت تفرد أهم صفحاتها لتغطية هذا الموضوع.

المراقبون أرجعوا هذا الاهتمام إلى ثقل وطأة الأزمة وأهميتها الكبرى، في تحديد مستقبل العالم السياسي - الاقتصادي، والاجتماعي والمعيشي، كما أرجعوا التضامن الغربي الحاصل على أعلى المستويات إلى ترابط حلقات النظام المالي العالمي وخاصة الغربي.

المراقبون أشاروا إلى تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس الواردة في صحيفة «صنداي تايمز» عقب اجتماع الدول الثماني الكبرى في واشنطن، والتي ذكر فيها أن النظام المالي العالمي على شفا الانهيار، في تأكيدهم على ضخامة الأزمة التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي.

المراقبون تساءلوا عن دور الإعلام العربي «الهزيل» في تغطية هذه الأزمة، وتحليل تداعياتها، كما تساءلوا عن دور الحالة السياسية الغربية التي لم تشهد أي نشاط أو اجتماعات ولو منظورا بعيد الأمد على جمود شاملة ودعوة لوضع نهاية لهذا الاعتماد المفرط. إن الجهود الدبلوماسية دون قوة حقيقية تدعمها لا طائل من ورائها. ونعتقد أن المصالح الأميركية والأوروبية والروسية باتت أكثر تقاربا اليوم .أو من الممكن جعلها كذلك. حتى في أعقاب الأزمة الجورجية، أكثر من أي لحظة تاريخية سابقة. وعلينا الا نهدر هذه الفرصة» ■

هنري كسينجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق (١٩٧٣ - ١٩٧٧)
جورج شولتز وزير الخارجية الأميركي الأسبق (١٩٨٢ - ١٩٨٩)

ادعاءات

■ ادعت صُنيفة «معاريف» (١٠/١٠) أنها تلقت وثائق تؤكد بأنه قبل يوم واحد من عملية أسر الجندي جلعاد شاليت في حزيران (يونيو) من العام ٢٠٠٦، اعتقلت قوات الاحتلال ورجال جهاز الأمن الشاباك اثنين من المطلوبين في منطقة رفح.

وقبل عملية أسر الجندي بساعات معدودة انهار أحدهم خلال التحقيق معهم، واعترف بأن عملية ستحدث في منطقة كرم أبو سالم بواسطة نفق تم حفره.

ونقلت الصحيفة عن مصدر كبير في جهاز الشاباك قوله بأن «المعلومات الحاسمة التي وردت باعترافات أحد المتهمين جرى نقلها للجيش قبل عملية الأسر، ولكن الجيش أصر بعد عملية الأسر بأن المعلومات التي تلقاها لم تكن حاسمة ودقيقة بشكل كاف». ■

والعنصرية اختصاص أيضا!

■ شدد أحد المواقع الالكترونية العنصرية (١٠/١١) والذي يقوم عليه بعض اليهود المتطرفين في عكا على مقاطعة المصالح التجارية للعكيين وتهجيرهم. ونادى الموقع اليهود وقال لهم «علينا أن نتوحد جميعا في مقاطعة العرب اقتصاديا في عكا وخارجها، حتى نقضي عليهم اقتصاديا واجتماعيا وتهويدا».

ويركز أصحاب هذا النداء على مقاطعة كل عربي سواء كان مسلما أم مسيحيا، فهو كما يعتقدون «عربي يحمل ثقافة الانتفاضة».

ويشدد العنصريون على عدم الدخول إلى البلدة القديمة بأي شكل حتى شراء غلة السجائر من هناك، بل وينشر المقيمون على الموقع قائمة ببعض المحال التجارية التي يتردد عليها اليهود، خاصة في عطلة نهاية الأسبوع، من بينها: حمص سعيد، مي ماركت، ٧ days، متجر سروجي، تصليح هواتف «مراد»، وكذلك يدعو إلى عدم شراء الحلويات والمشروبات ومقاطعة المخابز وكل محل عربي.

ويعتبر المقيمون على الموقع كل يهودي يدخل إلى المصالح التجارية المذكورة بمثابة «عربي» يجب مقاطعتها ■

لا وعد لأولمرت

■ رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت المطالب التي جاءت في عريضة فلسطيني الـ ٤٨ المتعلقة بأحداث تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠، والتي قدمتها له لجنة المتابعة (١٠/١٢) وللرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، وقال إنه «غير قادر ولا ينوي التدخل بقرار المستشار القضائي». وتعبر العريضة عن رفضها قرار المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، إغلاق ملفات جريمة قتل ١٣ مواطنا فلسطينيا خلال انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠، وتؤكد على الإصرار على الكشف عن الحقيقة ومعاقبة المتورطين في القتل والمسؤولين عنهم، في مختلف المستويات وتقديمهم للمحاكمة. وتطالب العريضة التي وقعها نحو ربع مليون مواطن فلسطيني في الـ ٤٨، والتي تعتبر الأوسع في تاريخ مسيرة فلسطينيي الـ ٤٨، بالعمل على إقامة لجنة تحقيق حيادية بمشاركة مختصين دوليين، وتقديم لوائح اتهام ضد المسؤولين عن هذه الجريمة ■

من نحن..

■ نشرت صحيفة «هآرتس» (١٠/١٠) تفاصيل جديدة ومثيرة حول مجزرة كفر قاسم، وذلك من خلال مقابلة موسعة مع الضابط نمرود لامبرت الذي كان ملازما أول، وكشف فيها عن تلقي الجنود أوامر بتنفيذ عمليات قتل في جميع القرى الفلسطينية في منطقة المثلث.

وأوضح لامبرت للصحيفة كل ما شاهده في قرية كفر قاسم بعد وقوع المجزرة مباشرة. وقال إن «القوات الإسرائيلية أعلنت عن حظر التجوال قبل سريان مفعوله بدقائق قليلة ومن دون علم المواطنين الذين كانوا في أعمالهم خارج قراهم» ■

الحدث

بقلم معتصم حمادة

في حوارات القاهرة

.. وانتهت المرحلة الأولى من الحوار الفلسطيني، بانعقاد اللقاء بين وفد حماس ووفد القيادة المصرية. وهو اللقاء الأخير في مسار اللقاءات الثنائية للجانب المصري، مع الفصائل الفلسطينية كلا على حدة، بناء على ورقة حملت أسئلة رغبت القاهرة في معرفة ردود الفصائل الفلسطينية عليها. وقد استجابت الفصائل كلها للرغبة المصرية، وأرسلت إلى القاهرة ردودها، ما عدا حركة حماس، التي حمل وفدها إلى الحوار الثنائي رده معه، في خطوة حملت أكثر من إشارة أرادت من خلالها حركة حماس أن تميز نفسها عن الآخرين بحيث «أخفت» موقفها حتى اللحظة الأخيرة.

لماذا تصر حماس على اعتماد وثيقة القاهرة، واتفاق مكة وإعلان القاهرة، وهي وثائق تتناول توزيع الحصص في المؤسسات.. وتتجاهل وثيقة الوفاق الوطني، وهي الوثيقة السياسية التي ترسم للحركة الوطنية مسارها نحو الانتصار؟!

الحوار: استعادة الوحدة أم بحثا عن محاصصة ثنائية جديدة؟

الحوار المصري مع حماس، وقبله مع باقي الفصائل الفلسطينية الأخرى، أبرز إلى حد كبير حجم التباين بين موقف الفصائل، وموقف حماس. ويمكن لنا أن نرسم هذا التباين في العديد من النقاط، نختار أهمها وأكثرها تأثيرا على الحالة السياسية الفلسطينية.

• فالفصائل التي شاركت في الحوار، تلتزم الشرعية الفلسطينية ممثلة في م.ت.ف. والتزام الشرعية شيء، وتأييد السياسات التي تتبعها القيادة الرسمية في م.ت.ف. أو معارضتها شيء آخر. فقط حركة حماس، وحدها تطعن في شرعية هيئات م.ت.ف. وترتبط بين «شرعية» هذه المنظمة وبين مشاركة حماس نفسها في مؤسساتها بشروط حماس وحدها. لذلك لم يكن مستغربا أن تعرض حماس على الرئيس محمود عباس، بعد أيام قليلة على الاتفاق الموقع بينهما في مكة في ٢٠٠٧/٢/٨، الدخول في صفقة ثنائية، يعاد فيها توزيع الحصص والمناصب في م.ت.ف. وبما يتجاوز الدعوات إلى الانتخابات الشاملة لاختيار مجلس وطني جديد. ولو استجاب عباس لطلب حماس، لهبطت «الشرعية» على أوضاع منظمة التحرير دون نقاش.

• في السياق نفسه، فإن حركة حماس، كانت الطرف الوحيد الذاهب إلى الحوار في القاهرة من موقعه المتمرد على الشرعية الفلسطينية والمنقلب عليها. متمرد ليس فقط على شرعية م.ت.ف. في تمثيلها للشعب الفلسطيني، بل وكذلك على السلطة الفلسطينية بمؤسساتها المعروفة. وكي تداري حماس سياستها الانقلابية، تجادل الداعين إلى احترام الشرعية الفلسطينية، بدعوتهم إلى التعامل مع ما تسميه حماس «الشرعيات» الفلسطينية. وعند السؤال عن هذه «الشرعيات» يأتي الجواب أنها «شرعية» حكومة هنية، وشرعية المجلس التشريعي ورئاسته. لكن الدخول في التفاصيل يوضح لنا أن معظم وزراء حكومة هنية قد استقالوا منها عقب صدور قرار الرئيس عباس بإقالتها (وهو قرار لم تستطع حماس أن تشكك في قانونيته) وحتى وزراء حماس في الضفة الفلسطينية توقفوا عن لعب دورهم كوزراء في حكومة متمردة على الشرعية. وهكذا لم يتبق في حكومة هنية سوى أربعة وزراء هم الأعضاء في حماس. وفي خطوة غير قانونية، لجأ هنية إلى «تسمية» من يفترض برأيه اعتبارهم وزراء في حكومته، دون أن ينالوا موافقة المجلس التشريعي وثقته، ودون أن ينالوا موافقة الرئيس عباس كما ينص على ذلك القانون الأساسي الذي تطالب حماس بتطبيق المادة ٣٤ منه، والخاصة بولاية الرئيس عباس. في الأساس القانوني لا يحق لهنية «توسيع» حكومته المنهارة والمقالة. وحتى ولو افترضنا أن من حقه أن يفعل ذلك لكان من واجبه أن يتقدم بالحكومة «الجديدة» (جديدة بعناصرها لأن معظم عناصرها السابقين غادروها) إلى المجلس التشريعي، وبيان وزاري جديد. تجاوز هنية هذا كله، ومازال يعقد اجتماعا أسبوعيا لما يسمى حكومته، يصدر في ختامه، الناطق باسمه طاهر النونو بيانا يتحدث عن «دولة رئيس الوزراء إسماعيل هنية»، وعن مداخلته السياسية في الاجتماع. إذن حكومة خرقت كل قواعد الشرعية وانتهكتها، ومازالت تدعي أنها شرعية وتطعن بشرعية الآخرين.

أما بما خص شرعية المجلس التشريعي، فإن حماس هي التي تتحمل مسؤولية الشلل الذي أصابه مؤخرا. فحماس من موقعها في رئاسة المجلس، هي التي تحمل مفاتيحه. لذلك استغلت هذا الموقف وأغلقت مقر المجلس في غزة، عقب انقلابها الشهير لتمنع النواب من الاجتماع لمنح الثقة لحكومة سلام فياض التي خلفت حكومة هنية المقالة. ثم قامت بفتح مقر المجلس، دون دعوة النواب غير الأعضاء في حركة حماس لتمرر بدعة التوكيلات الممنوحة من النواب الأسرى إلى زملائهم في الحركة، ولتعقد على هذا الأساس اجتماعات لبعض نوابها في القطاع (٢٩ نائبا فقط من أصل ١٣٢) وتدعي أنها اجتماعات شرعية وقانونية تصدر قوانين وتتخذ قرارات وتطلق تصريحات لا تصب إلا في زج المجلس التشريعي في النزاعات والصراعات الفلسطينية ولا تصب إلا في تعميق حالة الانقسام.

وبالتالي عندما يدعو مشعل، على سبيل المثال، إلى الاعتراف بـ «الشرعيات» الفلسطينية، فإنه يحاول بذلك أن يغطي على تمرد هنية و«حكومته» وعلى أحمد بحر ونوابه وأن يسبغ عليهم وعلى قراراتهم وسياساتهم الانقسامية شرعية مدعاة.

• كذلك كانت حركة حماس الطرف الوحيد الذي طالب بتجاوز الحوار الشامل، واستبداله بحوار ثنائي مع حركة فتح، وما يتوصل له الطرفان هو ما يعتمده الحوار الشامل من اتفاق. أي أن حركة حماس لم تدع إلى تكرار تجربة المحاصصة، والعودة إلى صيغة اتفاق مكة وتجربتها الفاشلة والمأساوية فحسب، والتي انتهت في بحر من الدم الفلسطيني، بل وأرادت أيضا أن تلتف على الحوار الوطني، وأن تفرغه من مضمونه، وأن تحول الخلاف من خلاف بين فتح وحماس إلى خلاف بين فتح وحماس من جهة وباقي الفصائل من جهة أخرى. لذلك اقترحت خمس لجان ثنائية بينها وبين فتح لبحث ملفات الخلاف، وكذلك اقترحت لقاءا ثنائيا بينها وبين فتح للاتفاق على البيان الختامي الذي سوف «يتبناه» الحوار الشامل يومي ٩ و٢٠٠٨/١١/١٠. وهي كلها مواقف تؤكد أن الحلول التي تطرحها حماس لا تندرج في توحيد الموقف الفلسطيني بل تبحث في تحويل السلطة من مسؤولية إلى مغانم، ووضع «قانون» لتقاسم هذه المغانم بينها وبين فتح.

• وفي السياق، ولتأكيد صحة ما وصلنا إليه أعلاه من استنتاج، تلفت النظر إلى أن حماس، في مواقفها بشأن الحوار، تدعو إلى اعتماد إعلان القاهرة، واتفاق مكة وإعلان صنعاء أساسا للاتفاق بينها وبين فتح. وتتجاهل إلى حد بعيد وثيقة الوفاق الوطني. وفي التدقيق نلاحظ أن إعلان القاهرة يبحث في إعادة بناء م.ت.ف. (أي أنها تبحث لنفسها عن حصتها في المنظمة). وأن اتفاق مكة يدعو للمحاصصة بينها وبين فتح (أي أنه يدعو إلى تقاسم السلطة ثنائيا) وإعلان صنعاء يدعو لحوار ثنائي بين الحركتين للاتفاق على إعادة توحيد المؤسسات في إطار من المحاصصة أيضاً. وحدها وثيقة الوفاق الوطني هي التي تحمل في بنودها مضمونا سياسيا، ووحدها وثيقة الوفاق الوطني التي تحمل عناوين البرنامج السياسي الموحد للخلاص من الاحتلال والاستيطان وصون حق العودة. ووحدها وثيقة الوفاق الوطني التي تشكل في بنودها ضوابط للحركة السياسية الفلسطينية. وعندما تصر حماس على الوثائق المعنية (فقط) بتوزيع الحصص، وتتجاهل الوثيقة السياسية (وثيقة الوفاق الوطني)، فذلك معناه أن الصراع يدور حول السلطة، وحول المغانم، وحول المكاسب، وبعقلية فئوية، وأن كل الشعارات والخطابات السياسية الرنانة، ما هي إلا إبر تخدير، نسي أصحابها أنها تجاوزت صلاحياتها القانونية وباتت عاجزة عن أن تؤثر في الجسد الفلسطيني ■

alhouriaa@hotmail.com
hamade@aloola.sy

Digitized by Birzeit University Library

الأسرار الكاملة للقاء وفد حماس مع القيادة المصرية

ملف

- لماذا تقصدت حماس توتير الأجواء مع القاهرة قبل جلسة الحوار الثنائي؟
- تشكيلة وفد حماس إلى القاهرة، هل عكست اتفاقا داخل الحركة أم تسوية لخلافات بين تياراتها المختلفة؟
- ما هي وظيفة الحكومة الانتقالية كما اقترحتها القاهرة وما هو رد حماس على ذلك؟
- ما هي الآلية التي اقترحتها القاهرة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية، وما هي شروط حماس؟
- كيف عالج الطرفان مسألة «الدعم العربي» في إعادة بناء الأجهزة الأمنية؟
- هل توصل الطرفان إلى حل بشأن ولاية الرئيس عباس والانتخابات الرئاسية والتشريعية الجديدة؟
- لماذا تصر حماس على اللقاء الثنائي مع فتح وهل في ذلك عودة إلى مكة؟
- ما هي صحة الخبر القائل بأن القاهرة اتفقت مع حماس على لقاء ثلاثي مع فتح يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٥؟

الحرية - القاهرة - عمان

■ شهدت القاهرة في ٢٠٠٨/١٠/٨، لقاء بين القيادة المصرية، ممثلة بالوزير عمر سليمان وفريقه المساعد، وقيادة حركة حماس برئاسة موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي للحركة.

وهو الاجتماع الأخير الذي تعقده القاهرة، تاليا مع ممثلي الفصائل الفلسطينية، تمهيدا للدعوة لحوار وطني فلسطيني شامل، لمعالجة حالة الانقسام والتمرد في قطاع غزة، واستعادة الوحدة الداخلية للحالة الفلسطينية ومؤسساتها.

توتر قبل الحوار

سبق اللقاء هذا، موجة من التوتر خيمت على اللقاء بين مصر وحماس؛ وموجة من التصريحات، على لسان بعض قادة حماس والناطقين باسمها تشكك في جدوى الحوار وتتهم القاهرة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبعض عواصم القرار العربي بالانحياز المسبق ضد حماس، والضغط عليها لتنازل عن مواقفها، وأن ترضى . راضخة . بالمعروض عليها من أفكار وأوراق عمل.

فرئيس الحكومة السابقة إسماعيل هنية، هدد بمقاطعة حوار القاهرة بذريعة أن حماس لا تحاور تحت وطأة الاغتيالات والتفجيرات وتحت وطأة الحصار المفروض على القطاع. غير أن مراقبين خفضوا من أهمية تصريحات هنية، قائلين إنها لا تعكس حقيقة موقف حماس، فضلا عن أن هنية فقد نفوذه في صفوف الحركة بعد الانتخابات الأخيرة التي شهدتها حماس في القطاع، وأن تصريحاته هذه، تندرج في إطار المزايدات الداخلية، وفي محاولة لتعزيز موقفه داخل الحركة ليس إلا، خاصة وأنه ليس عضوا في وفد الحركة إلى القاهرة.

تصريحات أخرى رفضت مسبقا الحوار الشامل، وتمسكت بحوار ثنائي مع حركة فتح أولا، ولا مانع أن يكون بمشاركة مصرية بحيث يكون ثلاثيا، وما يتم الاتفاق عليه يعرض على الفصائل الأخرى باعتباره الأساس للاتفاق الشامل. وقد «فتر» محمود الزهار هذه الفكرة بالقول إن القرار السياسي الفلسطيني تتشاطره حركتا حماس وفتح، أما الفصائل الأخرى فليست ذات تأثير في هذا القرار. ولمزيد من «التوضيح» قال إن الوضع في مناطق السلطة شبيه بالوضع في الولايات المتحدة حيث يتقاسم الحياة السياسية حزبان كبيران، هما الجمهوري والديمقراطي، وكذلك شبيه ببريطانيا حيث يتقاسم الحياة السياسية حزبان كبيران أيضا هما العمال والمحافظون. ولم يشأ المراقبون التعليق على تصريحات الزهار، لانها واضحة بما فيه الكفاية، ولا تحتاج إلى تعليق، خاصة وأنها تتخذ موقفا معاديا من مسألة الحوار الوطني، رغم الضجيج الإعلامي المفتعل والذي يتبدد مع أول تصريح منفعل لهذا الناطق أو ذاك.

كما يدخل على خط التشكيك «بنزاهة» الوساطة المصرية، أصوات أخرى لا تنتمي لحماس، لكنها تقدم نفسها باعتبارها حليفا سياسيا لها. ويقول مراقبون إن هؤلاء «الحلفاء» في تشكيكهم الفاقع بالوساطة المصرية ونزاهتها، إنما تحدثوا بما لا يستطيع الناطقون باسم الحركة التحدث به علنا، خاصة وان هؤلاء «الحلفاء» ليسوا في عداد القوى السياسية المدعوة إلى الحوارات الثنائية أو إلى الحوار الشامل. كذلك جرى التشكيك بنزاهة الوساطة المصرية بشأن صفقة التبادل بين الجندي الإسرائيلي شاليت وعدد من الأسرى الفلسطينيين، وفي دور القاهرة في الضغط على إسرائيل لتلتزم باستحقاقات اتفاقات التهدئة. ولم يتردد هؤلاء عن الإدعاء أن حماس تبحث عن وسيط بديل للقاهرة بشأن شاليت الأمر الذي نفته قيادة الحركة لاحقا في لعبة توزيع أدوار لم تكن خافية لا على القاهرة ولا على المراقبين.

الوفد والخلافات والتوافقات داخل حماس

يقول المراقبون إن وفد حماس تشكل برئاسة أبو مرزوق، «ردا» على موقف فتح التي شكلت وفدها إلى القاهرة برئاسة عضو اللجنة المركزية للحركة نبيل شعث. وقد نقل على لسان مصادر مقربة من حماس أنها كانت تفضل أن يكون الرئيس عباس نفسه على رأس وفد فتح، مقابل أن يكون خالد مشعل على رأس وفد حماس، لكن مراقبين قالوا إن عباس، إلى جانب كونه الرأس الأول في فتح فانه في الوقت نفسه رئيس للسلطة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، وموقعه أن يكون راعيا للحوار لا أن يكون طرفا فيه.

غير أن الملاحظ في السياق نفسه أن عباس، وردا على الورقة المصرية التي دعت إلى الحوارات الثنائية مع اللواء عمر سليمان، أرسل إلى الرئيس المصري حسني مبارك كتابا حمل رؤية عباس (وفتح) لخطة عمل تقود إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة (راجع النص الكامل لرسالة عباس إلى الرئيس مبارك في «الحرية» العدد ١٢٠٧ تاريخ ١٢-١٨.١٠/١٠/٢٠٠٨).

بدورها أحجمت حماس عن إرسال ردها إلى القاهرة، ويؤكد المراقبون أن الرد حمله معه وفد الحركة إلى اللقاء مع الوزير سليمان، وهو أمر خالفت فيه حماس الفصائل الأخرى كافة.

كما لاحظ المراقبون أن الحركة شكلت وفدها من قيادة الحركة في القطاع والضفة، والخارج، وكأنها كانت بذلك تحاول أن ترد على الأخبار التي روجت أن ثمة خلافات داخل الحركة في الموقف من الحوار مع القاهرة، وان هذا الوفد «الموحد» للحركة دليل على «وحدة» موقف الحركة من الحوار. لكن مراقبين آخرين قرأوا في الوفد الموسع دلالة أخرى لا تخفي الخلافات داخل حماس، وان الوفد الموسع جاء ليداري هذه الخلافات، وليمثل «التيارات» المختلفة داخل الحركة، بحيث «تضبط» هذه التيارات الموقف، كما سيقدم إلى الجانب المصري، وبحيث لا يبقى موقف «اتجاه» معين داخل الحركة على مواقف «الاتجاهات» الأخرى.

ماذا دار في اللقاء بين حماس والقيادة المصرية؟

تقول المصادر واسعة الاطلاع إن الجانب المصري، في تسهيل لقائه مع وفد الحركة أعاد التأكيد على ما جاء في رسالته إلى الفصائل، وبشكل خاص «أن نجاح الجهود لإنهاء الانقسام يتطلب توفر الإرادة والنوايا الحسنة». وإن مشروع المصالحة الذي تتبناه القاهرة «يستند على قاعدة المصلحة القومية للشعب الفلسطيني بعيدا عن المحاصصة والمصلحة الحزبية».

وتضيف المصادر أن هذا الاستهلال في حديث الوزير سليمان إلى وفد حماس كان الهدف منه التأكيد على حيادية موقف القاهرة من الفصائل، وانحيازها، في الوقت نفسه، إلى جانب المصلحة الفلسطينية. وأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى بروز تباينات بين مواقف القاهرة ومواقف هذا الطرف الفلسطيني أو ذاك، وأن المسألة تبقى قيد الحوار إلى أن تعالج التباينات والاختلافات في وجهات النظر، وصولا إلى «التوافق» على الأمور كافة.

وتقول المصادر أيضا إن الجانب المصري، قدم رؤيته ككل وفقا للنقاط التالية، والتي كان قد تباحث بشأنها مع الأطراف الفلسطينية الأخرى:

أولا: تشكيل حكومة «توافق وطني، انتقالية، مؤقتة، وغير فصائلية»

أي من شخصيات سياسية وطنية، مشهود لها من قبل الفصائل، وتوافق عليها الفصائل، وتتعهد بالتعاون معها، وتسهيل مهمتها، وعدم عرقلتها وإزاحة العراقيل والمصاعب من طريقها. تكون مهمة هذه الحكومة:

١. «رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني عامة وعن قطاع غزة بشكل خاص» بكل ما يتطلبه هذا الأمر من استعادة للعلاقات «العربية والدولية»، و«التفاعل» مع متطلبات الانفتاح الدولي على الحالة الفلسطينية، وما يتطلبه هذا الأمر من «استيعاب» العناصر التي يمكن أن تكون سببا (أو ذريعة) لفرض الغيتو من قبل هذا الطرف الدولي أو ذاك.

٢. «تسيير حياة الشعب الفلسطيني» في خاصة وان الحالة الفلسطينية، ومنذ وصول حركة حماس إلى السلطة مطلع العام ٢٠٠٦، تعيشُ وضعا غير مستقر، فرض عليها الحصار الدولي، الأمر الذي نجح في شل العديد من المؤسسات وإضعاف أخرى، وهز الإركان الضعيفة أصلا للاقتصاد الفلسطيني، وخلق أجواء خاصة (تحديدا في القطاع) يحتاج أمر تبديدها جهودا مضنية، تتطلب تضافر الجهود من الجميع، وهنا، يأتي، على سبيل المثال، موضوع «توافر الإرادة وحسن النوايا».

٣. «تهيئة المناخ لانتخابات رئاسية تشريعية طبقا لما هو متفق عليه»؛ علما أن مسألة الانتخابات الرئاسية والتشريعية باتت، في رأي المصريين «موقفا جماعيا للقوى السياسية والاتجاهات المختلفة في المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع.

فالمجلس التشريعي مشلول، ولا دور له في تسيير الحياة السياسية، بل تحول هو نفسه إلى أداة من أدوات تعميق الانقسام، من خلال الدور الانقسامي الذي يلعبه نواب حماس في عقد جلسات خاصة بهم، مدعين أنها جلسات ذات نصاب قانوني، يتخذون فيها قرارات ذات منحى فئوي، توتيري، وتصعيدي تدخل في باب لتحدي، وباب إذكاء الصراع، وتجييش النفوس وشحنها. خاصة الجلسة الأخيرة التي عقدت في غزة في ٢٠٠٨/١٠/٦، والقيت فيها كلمات اتهمت الآخرين بالخيانة والتفريط والتنازي عن حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه! الأمر الذي يدعو للتساؤل، كيف نتهم الآخرين بالخيانة ثم نأتي إلى الالتقاء معهم إلى القاهرة في تشكيكهم الفاقع بالوساطة المصرية ونزاهتها، إنما تحدثوا بما لا يستطيع الناطقون باسم الحركة التحدث به علنا، خاصة وان هؤلاء «الحلفاء» ليسوا في عداد القوى السياسية المدعوة إلى الحوارات الثنائية أو إلى الحوار الشامل. كذلك جرى التشكيك بنزاهة الوساطة المصرية بشأن صفقة التبادل بين الجندي الإسرائيلي شاليت وعدد من الأسرى الفلسطينيين، وفي دور القاهرة في الضغط على إسرائيل لتلتزم باستحقاقات اتفاقات التهدئة. ولم يتردد هؤلاء عن الإدعاء أن حماس تبحث عن وسيط بديل للقاهرة بشأن شاليت الأمر الذي نفته قيادة الحركة لاحقا في لعبة توزيع أدوار لم تكن خافية لا على القاهرة ولا على المراقبين.

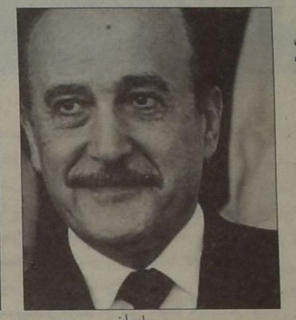
سليمان

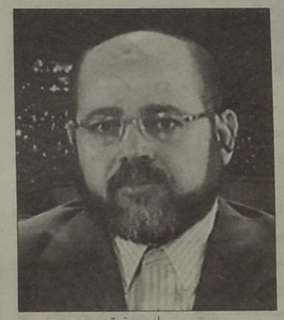
ابو مرزوق

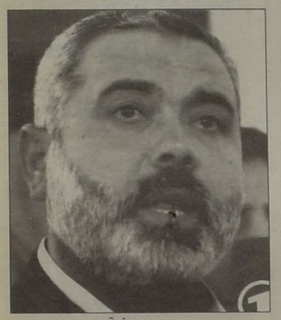
هنية

في اجتماع عباس وحواته

الحوار الوطني الشامل لإنهاء الانقسام وبناء الوحدة بالعودة للشعب بانتخابات التمثيل النسبي الكامل

- لا للحوار واللجان الثنائية وصفقات المحاصصة المدمرة
- صيغة الدوحة وحل الخلافات بالحوار الشامل وليس صيغة الحوار والصفقات الثنائية

■ عقد الرفيق نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اجتماع عمل ملموس (١٢-٢٠٠٨/١٠/١٣) مع محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقال البيان إنه شارك في الاجتماع أعضاء المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية فهد سليمان، تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، قيس عبد الكريم عضو المجلس التشريعي عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير.

وأضاف «أن الجانبين اتفقا على أن الحوار الوطني الشامل هو طريق إنهاء الانقسام وبناء الوحدة الوطنية، وإن لا عودة للاجتماعات الثنائية وصفقات واتفاقات المحاصصة الثنائية بين فتح وحماس، فقد تم تجريب هذا في اتفاق ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ في مكة المكرمة، وانهار بجحيم الحرب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية».

كذلك «اتفق الجانبان أن صيغة الدوحة لحل الأزمة اللبنانية بالحوار الشامل تحت رعاية الجامعة العربية هي الصيغة التي تؤدي لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وليس صيغة الحوار واللجان الثنائية والمحاصصة الثنائية بين فتح وحماس، وهذا ما أكد عليه (١٢) اثني عشر فصيلا بما فيه فتح مع القيادة السياسية المصرية».

وأكد الجانبان «ضرورة تقديم المشروع المصري للفصائل والجامعة العربية للتوافق عليه قبل الذهاب للحوار الشامل برعاية الجامعة العربية».

كما «اتفق الجانبان على تبني المشروع المصري الداعي للتوافق بين جميع الفصائل، على حكومة وطنية جديدة من شخصيات سياسية ومهنية مستقلة، بديلا عن حكومة فياض وحكومة هنية، لضمان فك الحصار عن قطاع غزة، وعدم عودة كل أشكال الحصار إلى الضفة الفلسطينية. وعقد انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة تحت سقف زمني يتم التوافق عليه، وانتخاب مجلس وطني جديد لمنظمة التحرير في الوطن والشتات وفق التمثيل النسبي الكامل بعيدا عن «المحاصصة والكوتا» بين الفصائل.

ويختم البيان بالقول إن «الجانبين اتفقا على أن مرجعية الحوار الشامل هي إعلان القاهرة وبرنامج وثيقة الوفاق الوطني الموقع عليها بإجماع الفصائل بلا استثناء (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦) والمشروع المصري المستند إلى حوارات القاهرة مع جميع الفصائل الفلسطينية» ■

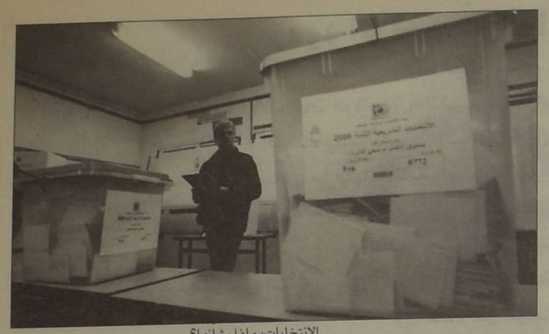
الانتخابات: ماذا بشأنها؟

هذه هي «الخطوة الأولى» التي سوف تنتهي بالحوار الشامل وبيان إجماع من القوى كافة.

- «الخطوة الثانية» تتمثل في تشكيل «لجان مشتركة» تضم مندوبين عن فتح وحماس و ممثلين عن بعض «الفصائل الأخرى» لبحث آليات تنفيذ الاتفاق، ولا تبدي القاهرة أي اعتراض إذا ما دعيت إلى المشاركة هي الأخرى في هذه اللجان.

- الخطوة الثالثة: عرض الاتفاق على الجامعة العربية في اجتماع خاص لوزراء الخارجية العرب «لإقراره ودعمه ماديا ومعنويا» خاصة في جانبه المالي «على أن يبدأ التنفيذ بعد عيد الأضحى مباشرة».

موقف حماس من الاقتراح المصري واقتراحاتها البديلة

قالت المصادر إن حركة حماس لم تتلق الاقتراحات المصرية بالترحيب التام، ورغم أن مقدمة حديث أبو مرزوق كانت إيجابية، وحملت ترحيبا بالدور المصري في معالجة الأزمة الفلسطينية، إلا أن وفد الحركة قدم اقتراحات بديلة لبعض اقتراحات القاهرة من بينها:

أولا: «حكومة توافق وطني»: إذ تؤيد حماس تشكيل هكذا حكومة لكنها لا توافق على حكومة «تكنوقراط». وعند السؤال عن معنى «حكومة التوافق الوطني» اشترط أبو مرزوق أن تشارك بها حركتا فتح وحماس. الجانب المصري. كما تقول المصادر، رفض باب الحكومة لمشاركة الحركتين يفترض فتح الباب أمام «المشاركة السياسية الفلسطينية الشاملة» وبالتالي «علينا أن نفتار بين حكومة شخصيات مستقلة وحكومة ممثلي فصائل». كما «علينا ألا ننسى أن وظيفة الحكومة الأولى هي فك الحصار وليس مد الحصار ليطال الضفة إلى جانب القطاع».

ثانيا: «إعادة بناء الأجهزة الأمنية» : يفترض أن يطال الأجهزة في «الضفة الفلسطينية وفي قطاع غزة»، وألا يقتصر على الأجهزة في القطاع فقط، وان حماس في مشروع للحوار.

فضلا عن ذلك فإن الفترة الزمنية الفاصلة بين موعد تشكيل الحكومة، وموعد انتهاء الولاية القانونية للمجلس التشريعي ورئاسة عباس (٢٠١٠/١/٢٥) تكاد لا تكفي للتهيئة لانتخابات شفافة ونزيهة، وهادئة، وبعيدا عن المناكفات والمهاترات واستحضار الأجواء الانقسامية».

الأجهزة الأمنية: حجر الزاوية

ثانيا: إعادة الأجهزة الأمنية «بدعم عربي» وعلى أساس «مهني ووطني».

وقد فسر هذا الأمر بأن الأجهزة الأمنية تلعب دورا مركزيا في معالجة القضايا اليومية للمجتمع، وهي مصدر القوة الرئيسية لأية حكومة ترغب في شق طريقها وفرض القانون على الجميع. ولا يمكن للأجهزة الأمنية أن تلعب دورها هذا إلا بتغطية سياسية من القوى الفلسطينية كافة، وحتى تكون هناك بندقية واحدة هي بندقية «الشرعية الفلسطينية»، أما بندقية الفصائل المقاومة فوظيفتها مقاومة العدو، وليس التدخل في الشأن اليومي للمواطن الفلسطيني، وليس فرض قانون هذا الفصيل أو ذاك، وليس . أيضا «عرقلة» أعمال القوة الأمنية كما كان يحصل في القطاع، على يد ميليشيا حماس وميليشيا فتح.

أما «الدعم العربي» فقد فسره الجانب المصري، بأنه يتضمن تقديم «خبرات أمنية» على يد ضباط وخبراء وكذلك تقديم «الدعم المالي» خاصة وأن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية يشكو من حالة ضعف مزمن.. وقد رأى الجانب المصري أن هذا الأمر يتطلب فترة زمنية قد تمتد «من ٦ إلى ٩ أشهر». وإلى حين يتم ذلك ويتم تخريج الدفعات الأولى من الأجهزة الأمنية «الجديدة» تكون حماس خلال هذه المدة «المسؤولة عن التهدئة» مع الجانب الإسرائيلي والمسؤولة عن «الأمن داخل القطاع» باعتبارها «سلطة الأمر الواقع» القائم الآن في غزة.

وقد لاحظ الجانب المصري كذلك أن الاهتمام سوف ينصب بداية على جهاز الأمن الوطني لإعادة صياغته على أسس «غير فصائلية ويتبع للسلطة الفلسطينية»، وسوف تتولى الدفعات الأولى التي سيتم تخريجها «حراسة المعابر وحمايتها» في إشارة واضحة، وبشكل مسبق، إلى أن فتح معبر رفح سيبقى «رهنا» بإعادة بناء الأجهزة الأمنية، وان الحركة عليه ستبقى «متقطعة واستنسابية» إلى أن يعاد بناء الأمن الوطني طبقا للأسس المذكورة .

الشرعية : توافق أم نزاع؟

ثالثا: «ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة بالتوافق». وفي التفاصيل أوضح الجانب المصري موقفه. كما تقول المصادر. فيما حركة حماس إلى «تجاوز موضوع ٢٠٠٩/١/٩» أي اعتبار ولاية الرئيس عباس منتهية، وتضيف المصادر أنه أبلغ حماس مؤكدا أن حتى لو دعي إلى انتخابات رئاسية جديدة كما تطلب حماس، فإن الفرصة «غير متوفرة» في الظرف الراهن لإجراء مثل هذه الانتخابات. ولا يمكن إجراء انتخابات «في ظل الانقسام». فضلا عن ذلك لاحظ الجانب المصري في حديثه إلى حركة حماس «ضرورة مراجعة قانون الانتخابات». فالفصائل ، التي التقت الجانب المصري أجمعت «عن ضرورة تطوير هذا القانون بحيث يقوم على «مبدأ التمثيل النسبي» الأمر الذي يتطلب اعتماد قانون جديد، صدر مرسوم من الرئيس عباس بشأنه، والمطلوب أيضا أن يأخذ هذا المرسوم «طريقة إلى التنفيذ» من خلال «توفير الأجواء» المناسبة للانتخابات.

رابعا: «آلية ما يتم الاتفاق عليه»:

في هذا السياق تقول المصادر إن الجانب المصري عرض على حماس آلية تقوم على: عقد اجتماع بين الجانب المصري وحركة فتح في ٢٠٠٨/١٠/٢١ ثم مع وفد حركة حماس في ٢٠٠٨/١٠/٢٥ «للاتفاق على البيان الختامي» الذي سيتوج «جولة الحوار الوطني الشامل». وسيتضمن البيان «والمبادئ» التي وافقت الفصائل الفلسطينية عليها في اللقاء مع الجانب المصري. بعد ذلك يدعى للحوار الشامل يومي ٩ و ١٠ / ١١ / ٢٠٠٨ «للتوقيع على هذا البيان» وإذا عنه على الملأ.

القوة الأمنية: كيف سيعاد بناؤها؟

خامسا: «الإجراءات الناجمة عن أحداث ٢٠٠٧/٦/١٤»: وقد لجأ وفد حماس إلى هذه العبارة في إشارة منه إلى القوانين والمراسيم التي أصدرها الرئيس محمود عباس بعد ذلك التاريخ ومنها كما اتضح: إقالة حكومة هنية . إصدار قانون للانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي . تشكيل حكومة برئاسة سلام فياض بديلا لحكومة هنية.

عودة إلى الحوار الثنائي؟!

الأكثر أهمية في هذا كله أن وفد حماس . يقول المراقبون. طالب «بضرورة» إجراء حوار «ثنائي» مع حركة فتح، قبل انعقاد الاجتماع الشامل. وقد برر وفد حماس مطلبه هذا بأنه حرصا منه «للاتفاق على التفاصيل» وأنه «لعدم تكرار تجربة انهيار اتفاق مكة».

المصادر قالت إن الجانب المصري استمع إلى آراء وفد حماس، ورأى أنها تدخل في التفاصيل وفي تطبيقات المبادئ لذلك «رفض» الدخول في هذه التفاصيل «إلا بعد عقد الحوار الشامل وتوقيع البيان الختامي» أي بعد الإعلان عن «إنهاء الانقسام وعودة حماس إلى العمل تحت سقف الشرعية الفلسطينية» بعدها يتم الانتقال إلى تشكيل اللجان المطلوبة لتكون «هي المعنية» بالبحث في التفاصيل.

غير أن حركة حماس عادت وطلبت بتعديل أجندة الاجتماعين اللذين سيعقدهما الجانب المصري مع فتح وحماس (كلا على حدة) يومي ٢٠ و٢٥/١٠/٢٠٠٨ لبلورة البيان الختامي، بحيث يعقد «اجتماع موحد» يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٥ لبلورة هذا البيان في «لقاء ثلاثي» (فتح. حماس. الجانب المصري).

الجانب المصري أجاب أن هذا الأمر رهن بموافقة الطرف الثالث أي الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وأضافت المصادر أنه لا صحة لما روجته حماس عن أن الجانب المصري وافق على اللقاء الثلاثي يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٥.

وما زال الحوار مفتوحاً على مصراعيه ■

Digitized by Birzeit University Library

ردود الرئيس أبو مازن على اقتراحات حماس

• التمسك بحكومة توافق وطني غير فصائلية تنجح في فك الحصار عن غزة

• الانتخابات الرئاسية والتشريعية المتزامنة واحدة من المهمات الرئيسية للحكومة الانتقالية

• التمسك بمبدأ التمثيل النسبي الكامل، أساسا لقانون انتخابات المجلس التشريعي القادم

• ولاية الرئيس تنتهي مع انتهاء ولاية المجلس التشريعي، هذا ما أقره القانون الأساسي وقانون الانتخابات للعام ٢٠٠٥

• لا اعتراف بشرعية الانقلاب ولا دور أمنيا له في القطاع، والحرس الرئاسي ينتشر على المعابر فور توقيع اتفاق المصالحة

• الدعم العربي لإعادة بناء الأجهزة يكون عبر السلطة فقط

• لا عودة للحوار الثنائي.. وكل الإجراءات التحضيرية (من لجان ومناقشة البيان الختامي) تتم بمشاركة القوى كافة..

والاعتذار عن الموعد مع حماس يوم ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٨

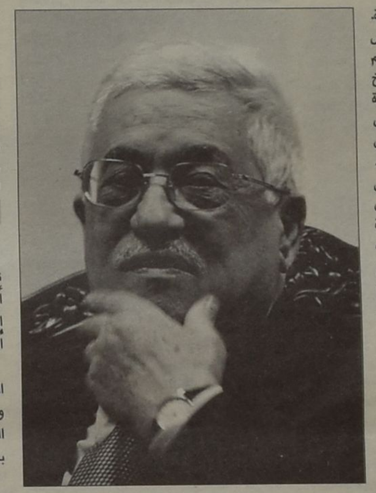

«الحرية» - رام الله - غزة - عمان

■ عندما سئل الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن رأيه في ما صدر عن القاهرة من أنباء حول تشكيل اللجان الخمس بين فتح وحماس، وحول استعداد فتح للدخول في حوار ثنائي مع حماس (قد يشارك فيه الجانب المصري) أجاب بطريقة دبلوماسية أنه سوف يتشاور مع زملائه في الفصائل الفلسطينية ثم يتخذ قراره.

المراقبون اعتبروا أن رد عباس كان «في مكانه»، لأكثر من سبب:

• أولها أنه لم يكن قد اطلع بعد على المضمون الحقيقي للحوار الثنائي بين حماس والجانب المصري، ولم يطلع على تفاصيل الاقتراحات وأن كل ما وصله كان ما جاء في وسائل الإعلام ليس إلا. ولا يستطيع أي سياسي أن يتخذ موقفاً في مثل هذه الظروف، فكيف إذا كان الموقف مطلوبا من مؤسسة الرئاسة الفلسطينية ورئاسة اللجنة التنفيذية في م.ت.ف.

• ثانيها أن مبادرة الحوار التي أطلقها الرئيس عباس في ذكرى حرب حزيران (يونيو) كانت، قبل أن تتبلور، موضع نقاش وحوار داخل اللجنة التنفيذية، وقد أسمعت اللجنة في بلورة المبادرة، الأمر الذي يعني أن ما جاء فيها بات مقيدا لأصحابها. وبالتالي لا يصح أن يخرج عليها الرئيس عباس، من الدعوة إلى الحوار الوطني الشامل، إلى القبول بالحوار الثنائي بين فتح وحماس، وإلا أصاب عمل اللجنة التنفيذية، والعلاقات داخلها شرخ سياسي قد تكون له انعكاساته السلبية وتداعياته المختلفة.

مصادر مقربة من الرئيس عباس قالت إنه تسلم من الجانب المصري تقريرا شاملا عن الحوار مع وفد حماس، وقد حمل إليه كذلك بعض الاقتراحات التي من المفترض أن يكون للرئيس عباس، واللجنة التنفيذية في م.ت.ف، موقف منها (راجع التقرير حول أسرار مباحثات حماس في القاهرة في مكان آخر من هذا العدد).

وأضافت المصادر أنه وبنتيجة المشاورات، صاغت القيادة الفلسطينية موقفها من النقاط كافة وبعثت به إلى القيادة المصرية.

ماذا في رد القيادة الفلسطينية؟

أولا، في تشكيل الحكومة الجديدة وتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية

تقول المصادر إن الرئيس عباس أعاد التأكيد على ضرورة أن يكون مفتاح الحل هو تشكيل «حكومة توافق وطني» مؤكدا في السياق نفسه أنها ستكون حكومة «مؤقتة، انتقالية، وغير فصائلية» أي من عناصر وطنية مستقلة، يتوافق بشأنها الأطراف على اختلاف اتجاهاتهم. وفهم من رد الرئيس عباس أنه لا يوافق على حكومة تتمثل فيها فتح وحماس على قاعدة المحاصصة، كما أنه لا يوافق على حكومة تتمثل فيها الفصائل الفلسطينية ولو تحت شعار «المشاركة السياسية». فمهمات الحكومة، كما نقل على لسان عباس، وفي رده إلى القيادة المصرية، هو «العمل على فك الحصار عن المناطق الفلسطينية وتحديدا قطاع غزة». وهو يتخوف، في حال إن شاركت حماس، في الحكومة أن يشكل ذلك ذريعة للجنة الرباعية وإسرائيل لمواصلة حصارهما، كما أنه لا يرغب في حكومة فصائلية تستثنى منها حماس، لأن ذلك سيعيق العمل نحو المصالحة الوطنية.

في الوقت نفسه أعادة الرئيس عباس التأكيد على أن من مهام الحكومة الجديدة «تهيئة المناخ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المتزامنة». واستند في موقفه هذا إلى المادة ٣٤ من القانون الأساسي، وإلى قانون الانتخابات الصادر عام ٢٠٠٥.

في السياق ذاته حرص الرئيس عباس - كما تقول المصادر - على التأكيد على أن الانتخابات الرئاسية ووفقا لأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني «تجري بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي» في موقف بات واضحا أنه يشكل ردا على مواقف حماس القائلة بأن ولاية عباس يجب أن تنتهي في ٢٠٠٩/١/٩، وأن صلاحياته يجب أن تنتقل إلى رئيس المجلس التشريعي.

كذلك أكد عباس أن انتخابات المجلس التشريعي يجب أن تجري «وفقا لقانون التمثيل النسبي الكامل». في رد مباشر على مطالب حماس بإعادة النظر في ما صدر عن الرئيس عباس من مراسيم وقوانين بعد ٢٠٠٧/٦/١٤، تدعي أنها غير قانونية وغير دستورية، من بينها قانون الانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي. في هذه النقطة يعيد الرئيس عباس التأكيد على شرعية مؤسسة الرئاسة، وشرعية ما صدر عنها من مراسيم وقوانين، وبأن الأطراف المتمردة على الشرعية والمنقلبة عليها هي المطالبة بالعودة عما اتخذته من «قوانين» هي في الأساس غير قانونية وغير شرعية، بل هي تطاول على القوانين وعلى الشرعية.

إعادة بناء الأجهزة الأمنية بالتعاون مع السلطة فقط

ثانيا في «إعادة بناء الأجهزة الأمنية»

في هذا البند لاحظ المراقبون أن الرئيس عباس اعترض على تكليف حماس بحفظ الأمن والتهدئة خلال الفترة المطلوبة لإعادة بناء الأجهزة والتي قد تمتد من ٦ إلى ٩ أشهر. ويقول المراقبون إنه رأى في هذه الفقرة «اعترافا بشرعية انقلاب حماس» واعترافا بدور أمني لها على أنها «فصيل كباقي الفصائل» لا تتميز عن أي منها بأي امتياز أمني خاص بها. ويرى عباس أن هذه الفقرة «تعطي لحماس شرعية لمدة ٩ أشهر» وأنها قد تعمل على «أن تواصل الاستفادة من هذه الشرعية في كل الظروف بما في ذلك إذا ما انهار الاتفاق لسبب أو لآخر». وقد طالب عباس الجانب المصري بالعمل على توفير، صيغة أخرى لا تعطي لحماس والانقلاب أية شرعية في التدخل في الشأن الأمني.

في السياق نفسه طلب عباس ألا يتم الإشارة إلى الضفة وغزة بما يتعلق بإعادة بناء الأجهزة الأمنية ويكتفى بنص واضح وصريح يتحدث عن «إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية»، ولا يرى عباس مانعا ممن مشاركة خبراء أمنيين عرب في عملية البناء هذه.

أما بشأن الدعم العربي لإعادة بناء الأجهزة، إن كان عبر فرز خبراء أمنيين أو عبر الدعم المالي، فإن هذا كله يجب أن يتم «عن طريق السلطة فقط»، وليس عن أي طريق آخر.

كذلك لاحظ الرئيس عباس، في رده، أن نشر حرس الرئاسة على المعابر، قد جرى ربطه بعملية إعادة بناء الأجهزة الأمنية. وهو ما راه غير مناسب، لذلك أكد على ضرورة الاتفاق على أن «يقوم حرس الرئاسة باستلام المعابر جميعا وفورا تمهيدا لتنفيذ الاتفاق ومن أجل رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وفك الحصار عن القطاع».

الشامل أم الثنائي؟

ثالثا، الحوار الشامل أم الحوار الثنائي.

في هذا الباب تناول الرئيس مجموعة من النقاط تتعلق بآلية الحوار، هل هو شامل، ويضم القوى كافة، أم ثنائي يقتصر على فتح وحماس وتنقل نتائجه لاحقا إلى الفصائل «لتوافق عليه». ومن القضايا التي أثارها:

• «إذا ما جرى التوافق» على تشكيل اللجان الخمس التي اقترحها اللقاء بين الجانب المصري وحماس، «فلابد» من مشاركة الفصائل وأن يكون الجانب المصري في «جميع» اللجان التي «قد تتشكل»، بحيث يكون الجانب المصري شاهدا، وراعيا ووسيطا.

• في حال إنجاز مشروع البيان الختامي لا يقتصر نقاشه بين فتح وحماس فقط، بل «من الضروري» عرضه على الفصائل «جميعا» قبل إقراره، وبما يضمن إقراره في الحوار الشامل.

• اعتذر الرئيس عباس عن لقاء ثنائي مع حماس يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٥ داعيا إلى لقاء بين القيادة المصرية ووفد فتح إما يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٤ أو يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٦ على أن يسبقه لقاء بين الرئيس مبارك وعباس والوزير سليمان.

رابعا، بشأن م.ت.ف.

رأى الرئيس عباس «ضرورة» عزل قضية م.ت.ف في الحوار عن موضوع الحكومة والأمن، فإذا كانت حماس شريكا في السلطة من موقعها في المجلس التشريعي، فهي ليست شريكا في أوضاع م.ت.ف، في الوقت الراهن، ومرجعية م.ت.ف. هي لجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي.

ولا زال الحوار مفتوحا على مصراعيه! ■

عباس يبلغ القاهرة رفضه محادثات ثنائية مع «حماس»

■ أكد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن الرئيس محمود عباس «متمسك بالحوار الشامل، ويرفض تشكيل لجان ثنائية». وأضاف أن «الرئيس يريد حواراً وطنياً يؤدي إلى إنهاء الانقسام ويعيد الوحدة إلى شطري الوطن، وليس حواراً ثنائيا مع حماس».

ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول كبير في «فتح» إن «حماس حاولت تغيير الخطة المصرية بطلب لقاء ثنائي مع فتح يستثني الفصائل الأخرى عشر الآخرين في منظمة التحرير الفلسطينية. ونحن نلتزم الخطة المصرية التي تدعو إلى لقاءات لكل الفصائل»، لكنه أضاف: «لا نعترض على عقد اجتماع ثنائي مع حماس بعد عقد الاجتماع الموسع».

وأشار مسؤولون إلى أن عباس لم يجز عقد لقاءات بين «فتح» و «حماس»، إذ يصر على أن لقاءات من هذا القبيل ستجري فقط عقب تخلي «حماس» عن السيطرة على غزة. وكان السفير الفلسطيني في القاهرة نبيل عمرو قال لـ «الحياة» أول من أمس إنه نقل إلى الرئيس المصري حسني مبارك رسالة من عباس تتضمن رد الأخير على طلب عقد لقاء مع «حماس» ■

عن «الحياة» اللبنانية (٢٠٠٨/١٠/١٥)

أبو ردينة

قيادة جبهة اليسار في غزة:

دعوات الحوار الثنائي إعادة إنتاج للأزمة

«الحرية» - غزة

■ اجتماعان متتاليان عقدتهما جبهة اليسار في قطاع غزة بحثا في التطورات السياسية وعلى نحو خاص مسار الجهود المبذولة لإنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل. عقد الاجتماع الأول في ٢٠٠٨/١٠/١١، فيما عقد الاجتماع الثاني في ٢٠٠٨/١٠/١٣ وصدر عنه البيان الآتي:

«في إطار جهودها المتواصلة وسعيها المتواصل لتوفير مقومات النجاح للحوار الوطني الفلسطيني والوصول لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وتوحيد المواجهة الوطنية ضد السياسات والممارسات العدوانية الإسرائيلية بما فيها تلك التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة عكا الباسلة، عقدت جبهة اليسار الفلسطيني اجتماعاً موسعاً لهذا الغرض ضم قياداتها ومسؤولي القطاعات المهنية والشعبية في محافظات غزة.

وقد ركز الاجتماع على نتائج اللقاءات الثنائية التي عقدتها الشقيقة مصر مع كل فصائل العمل الوطني ورأى أنها تشكل فرصة جدية للنجاح إذا ما توفرت الإرادة لدى الجميع وخاصة قيادتي فتح وحماس لإنجاح الحوار الوطني الشامل المزمع عقده في القاهرة. أكد الاجتماع على:

«أولا: تثمين دور الشقيقة مصر على جهودها واستضافتها للحوار وسعيها لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية».

«ثانيا: ضرورة اعتماد الحوار الوطني الشامل سبيلاً لإنهاء الانقسام الذي أضر بنتائجه كل الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإن المعالجة لحالة الانقسام لابد وأن تكون معالجة وطنية شاملة.

وفي هذا الإطار تنظر جبهة اليسار باستغراب إلى بعض المواقف المعلنة التي تدعو لاعتماد الحوار الثنائي بديلاً للحوار الوطني الشامل وترى في ذلك أساساً لإعادة إنتاج صيغ محاصصة ثنائية تحمل في طياتها بذور الاقتتال والانقسام وبالتالي إعادة إنتاج للأزمة الداخلية ومفاقمتها».

«ثالثا: إن جبهة اليسار تعتبر أي إقرار للجوانب التفصيلية والآليات بما فيها تشكيل اللجان لبحث ملفات معينة هو شأن يقرره الحوار الوطني الشامل وليس اللقاءات الثنائية».

«رابعا: أن يكون هدف الحوار هو إنهاء حالة الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وفي سبيل ذلك تدعو جبهة اليسار للاتفاق على ما يلي:

تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها وطنياً تتولى إدارة الشأن الداخلي، وإعادة توحيد وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية والتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل وفي فترة زمنية يتم التوافق عليها.

• إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية و وطنية وبمساعدة خبرات عربية.

• إعادة تفعيل وبناء مؤسسات م.ت.ف وفقاً لما جاء في إعلان القاهرة آذار(مارس) ٢٠٠٥ ووثيقة الوفاق الوطني حزيران (يونيو) ٢٠٠٦ بما يتطلبه ذلك من إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني.

ولأجل ذلك تدعو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإقرار قانون الانتخابات للمجلس الوطني في الوطن والشتات وفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل».

«خامساً: تدعو جبهة اليسار إلى وقف السجالات والحملات الإعلامية التحريضية التي من شأنها تعكير أجواء الحوار وإشاعة مناخات الإحباط لدى المواطنين، وإلى إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في كل من غزة والضفة».

أخيراً، تدين جبهة اليسار الاعتداءات العنصرية الإسرائيلية ضد شعبنا في عكا وتؤكد وقوفها إلى جانبه والتضامن معه في وقفته الشجاعة وتصديه لهذه الاعتداءات الفاشية التي تهدف لترويعه وتهجيره عن دياره، وتطالب المجتمع الدولي وكافة المؤسسات الدولية بوضع حد لهذه الاعتداءات وتمكين شعبنا من العيش بحرية وكرامة وضمان المساواة ونيل حقوقه المدنية وحقه في التعبير عن هويته الوطنية» ■

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
حزب الشعب الفلسطيني

جبهة اليسار الفلسطيني في سوريا تحذر من مخاطر العودة إلى صيغة الحوارات الثنائية

«الحرية» - دمشق

■ عقدت جبهة اليسار الفلسطيني في سوريا اجتماعا قياديا لها (١٣/١٠/٢٠٠٨) وأصدرت بيانا قالت فيه إنها تدارست مسار المباحثات التي أجرتها فصائل المقاومة الفلسطينية مع الأخوة في مصر الشقيقة والأمين العام لجامعة الدول العربية نحو الدعوة لعقد حوار وطني فلسطيني شامل يستهدف إنهاء حالة الانقسام المدمر الذي تعاني منه الساحة الفلسطينية على كل مستوى. ورأت أن هذه الجهود المبذولة فلسطينيا وعربيا تشكل فرصة يجب أن لا تفوت لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة الزخم للحركة الفلسطينية كحركة تحرر وطني لانتزاع حقوق شعبنا في العودة والحرية والاستقلال الوطني. وفي هذا السياق أكدت جبهة اليسار الفلسطيني في سوريا على النقاط التالية:

«1 - أن يكون الحوار الفلسطيني حوارا شاملا بمشاركة جميع الأطراف الفلسطينية من ألفه إلى يائه. وتحذر من مخاطر العودة إلى صيغة الحوارات الثنائية لأنها لن تكون إلا نسخة جديدة عن اتفاقات المحاصصة التي لم تجلب لشعبنا وحركته الوطنية إلا مزيدا من الصراعات على مغانم السلطة».

«2 - أن يستند الحوار الوطني الشامل إلى وثائق الإجماع الفلسطيني (وثيقة الوفاق الوطني واتفاق القاهرة) لوضع الآليات العملية الكفيلة بوضعها موضع التطبيق العملي».

«3 - الترحيب بالرعاية العربية لهذا الحوار وقاعدتها قرار قمة دمشق القاضي بتطبيق المبادرة اليمنية.

وفي هذا الاتجاه ندعو إلى تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها وطنيا تتولى إعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية والتحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية متوافق عليها زمنيا على أساس نظام التمثيل النسبي الكامل، وإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا بتطبيق اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بدءا بإجراء انتخابات لمجلس وطني فلسطيني على قاعدة التمثيل النسبي الكامل».

وتوقفت جبهة اليسار الفلسطيني في سوريا أمام «الاعتداءات العنصرية التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني في مدينة عكا الباسلة، ورأت فيها وجها من وجوه السياسة العنصرية في العدوان على حق شعبنا في أرضه ووطنه وممتلكاته وبديلا قاطعا على زيف ادعاءات دولة الاحتلال بالديمقراطية». ورأت في «تصدي أهلنا البواسل في مدينة عكا لهذه الاعتداءات الصهيونية دليلا قاطعا على تمسكهم بالأرض والدفاع عنها والدفاع عن هويتهم الوطنية الفلسطينية. وعبرت جبهة اليسار الفلسطيني في سوريا عن وقوفها الكامل إلى جانب أهلنا في مدينة عكا» وأكدت «أن الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده سيستمر في نضاله الباسل في وجه السياسة العنصرية الصهيونية متشبثا بأرضه ومتمسكا بحقه في تقرير مصيره على أرضه الوطنية» ■

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
حزب الشعب الفلسطيني

عرض مع هيئة العمل الوطني نتائج الحوار مع القاهرة

أبو النجا: متمسكون بالحوار الشامل ولا عودة بعد الآن للحوار الثنائي وسياسة المحاصصة

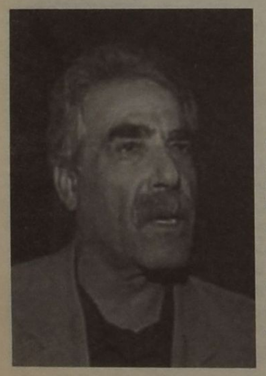

«الحرية» - غزة

■ اجتمع إبراهيم أبو النجا المفوض العام للإعلام والتعبئة الفكرية لحركة فتح عضو اللجنة القيادية العليا للحركة بقطاع غزة بهيئة العمل الوطني في محافظة شمال قطاع غزة (١٤/١٠/٢٠٠٨) لاطلاعهم على آخر المستجدات والمجريات التي تناولها حوار القاهرة بين وفد حركة فتح والأشقاء المصريين ومع بقية الفصائل الفلسطينية.

وقال أبو النجا: «إن حركة فتح مصرة على أهمية إشراك كافة الفصائل الفلسطينية العاملة على الساحة الفلسطينية وعدم تهميش فصيل على حساب فصيل آخر، وإن التجربة أثبتت أن الحوارات الثنائية بين حركتي فتح وحماس لم تجدي نفعا وكانت النتيجة سيئة وبالتالي لا عودة ولا تراجع عن الكل الوطني الفلسطيني بعيدا عن المحاصصة السياسية بين فتح وحماس».

وأضاف أبو النجا خلال اجتماعه بممثلي فصائل منظمة التحرير «أن الانقسام الذي حدث في منتصف حزيران الماضي من العام الماضي أضر بقضيتنا وبشعبنا الفلسطيني على كافة المستويات الدولية والعربية، وأن الاستمرار في هذه الحالة سوف تضر بقضيتنا وبمطالبتنا بحقوقنا الشرعية الثابتة التي كانت تؤثر على الرأي العام العالمي والإسرائيلي حينما يتم عرضها على المحافل الدولية والمطالبة برفع الظلم عن الشعب الفلسطيني الذي وقع على يد الاحتلال الإسرائيلي».

وأكد أبو النجا على «أن حركة فتح لم تتلق أي دعوة رسمية بخصوص لقاء حركة حماس في الخامس والعشرين من الشهر الجاري وما قدمه الرئيس أبو مازن للأشقاء المصريين يمثل الموقف العام لحركة فتح من أهمية وجدية الحوار القائم على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وتوحيد شطري الوطن» ■

Digitized by Birzeit University Library

«نهر البارد»... مسألة تمويل أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟

إياد مسعود

■ رغم الوعود السخية بضرورة إعادة إعمار مخيم نهر البارد ورفض تتريد أهله، إلا أن الحقائق تقول إن الكثير من الوعود قد تبخر في الهواء، وأن الإعمار في المخيم لم ينطلق بعد، وأن أهاليه ما زالوا مشردين، هنا وهناك، بكل ما في كلمة التشرد من معاني ومآسي، وآلام وقوة الإحساس بالظلم.

فالتشرد يعني الافتقار إلى الاستقرار، وإلى مكان السكن، والعمل، والتعليم، والعلاقات الاجتماعية، بكل ما في هذه الأمور من تداعيات إنسانية اجتماعية وثقافية وأخلاقية واقتصادية وغيرها. وبالتالي لا حل للتشرد سوى إعادة المشردين إلى منازلهم، مما يستوجب العمل بكل الجهود المتوفرة، لوضع قضية إعادة إعمار نهر البارد على نار حامية. فالوقت ليس مجانا، وكلما استمر وضع «البارد» على ما هو عليه كلما تفاقمت الأوضاع المأساوية لسكانه، وكلما تقرح جسد هذه القضية وأخذ يسيل قيحاً وسماً، ينعكس بآثاره على مجمل الحالة الفلسطينية في لبنان، وعلى العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية.

المخطط التنفيذي لإعادة إعمار مخيم نهر البارد يتحدث عن موازنة إعادة إعمار قدرها حوالي ٤٧٠ مليون دولار. وتقول المعلومات المؤكدة أن الدول المانحة وفرت حتى الآن ١٣٠ مليون دولار باتت بحوزة الحكومة اللبنانية. وأن حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة سلام فياض تبرعت هي الأخرى بمبلغ عشرة ملايين دولار مما رفع هذا المبلغ إلى ١٤٠ مليون دولار.

وتضيف المعلومات المتوفرة إن بعض الدول الخليجية، أبلغت حكومة بيروت استعدادها للمساهمة في إعادة إعمار نهر البارد، لكنها اشترطت أن تتزف هي مباشرة على الإعمار، بحيث يجري تقطيع المخيم إلى مربعات سكنية، بموجب مخطط وخرائط جرى تحضيرها لهذا الغرض، وتتولى هذه الدول إعمار عدد من هذه المربعات، بإشراف مهندسين ومتزفين وماليين من طرفها، بحيث لا تمد الحكومة اللبنانية بالمال، بل بتنفيذ المشاريع المباشرة. ويقول المراقبون إن ما تتوي هذه الدول تنفيذه هو بالضبط ما عملت على تنفيذه في إعادة إعمار القرى التي دمرها العدو الإسرائيلي في جنوب لبنان في عدوان تموز (يوليو) ٢٠٠٠. كما يضيف المراقبون أن شروط الدول الخليجية، تحمل في طياتها غمزاً من قناة الحكومة اللبنانية، وشفافيتها في إعادة إعمار البارد.

البارد: في انتظار الوعود

ما بات معلوماً أن حكومة بيروت لم تستجب لرأي الدول الخليجية، وأبلغت من يعنيه الأمر أنها تفضل أن تقدم هذه الدول مساهمتها في إعمار البارد نقداً. كما فعلت الدول الغربية التي تبرعت لصالح «البارد».

ويبدو أن التفاهم بين الحكومة اللبنانية والدول الخليجية على الطريق «الفضلى» لإعادة إعمار البارد ما زال مفقوداً، وبالتالي ما زالت ورشة إعمار البارد لم تنطلق بعد. وهو ما يقلق سكان المخيم، ويثير حفيظتهم. وينتر في صفوفهم حالة من الاستياء، لا يستبعد المراقبون أن تتحول، مع تعاظم المأساة إلى حالة من الغضب يجري التعبير عنه بأشكال مختلفة وأساليب شتى.

في هذا السياق يطرح أبناء البارد المشردون مجموعة من الأسئلة ولا يجدون لها جواباً:

• ما دامت الحكومة تملك الآن ١٣٠ مليون دولار وإلى جانبها عشرة ملايين أخرى من حكومة فياض، فلماذا لا تباشر العمل بإعادة الإعمار بهذا المبلغ المتوفر؟ علماً أن البدء بالإعمار سوف يبرز جدية الحكومة مما سيشجع الأطراف المانحة على الوفاء بوعودها والتزاماتها لصالح المخيم.

• ما دامت الدول الخليجية على استعداد لإعادة أجزاء من المخيم بإشرافها المباشر، تكراراً منها لتجربة إعادة إعمار القرى في الجنوب اللبناني، فلماذا الإصرار على أن تكون مساهمتها مالية فقط، ولماذا تعطيل جهودها لصالح الإعمار كما تقدمها هي.

• أين هو دور ممثلية م.ت.ف في لبنان في الضغط على الحكومة اللبنانية لإعادة الإعمار في البارد، ولماذا الصمت على الوضع الحالي، علماً أن تكرار الوعود لم يعد مجدياً ولا يفيد قضية البارد وأهله.

• أين هو دور اللجنة التنفيذية في م.ت.ف، ولماذا لا يلمس لها أحد دوراً في جمع التبرعات لصالح إعمار البارد، ولماذا لا تتحرك هذه اللجنة عربياً ودولياً لصالح التعجيل بإعادة إعمار المخيم.

أسئلة كثيرة مطروحة في السياق. لكن ليس هنا هو المهم.

المهم، هو الوقت الذي يحين، وتعجز فيه الهيئات المعنية عن تقديم الجواب، عندما لا تتنع لومة لائم. فهل يتم التحرك المطلوب قبل فوات الأوان؟ ■

«الديمقراطية»: ما حصل في عكا درجة غير مسبوقة من جنون العنصرية وعربدة التطرف الصهيوني

■ نددت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالإعتداءات الصهيونية على أبناء عكا الفلسطينيين، وقالت في بيان أصدرته يوم ١٠/١١ «تشير المجمات الدموية الصهيونية على الفلسطينيين في عكا، إلى درجة غير مسبوقة من جنون العنصرية وعربدة التطرف الصهيوني، المتوالد بازدياد في الحركات اليمينية الاستيطانية العنصرية، كما تعبر عن حجم حالة التحريض ضد العرب واستباحة ممتلكاتهم في مدينتهم ونحو تمويدها».

وطالبت الجبهة برفع الصوت والإدانة على الجرائم العنصرية، وفضح ممارساتها العنصرية أمام الرأي العام العالمي. وأضافت:

«إن انفلات عقال العصابات الفاشية الصهيونية ضد الفلسطينيين في المدينة، هو نتاج الثمرة الآثمة لتحالف المؤسسة الصهيونية الرسمية، وتعكس طبيعة المجتمعين المدني والرسمي الصهيوني، ونتاج مؤسساته التنفيذية الممثلة بالجيش الصهيوني وشرطته، ويشمل ذلك دعوات حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف بزعامة العنصري أفيغدور ليبرمان، ودعوات حزب «شاس» الديني المتطرف ممثلة بنائبه في الكنيست دفيد ازولاي بالعمل بالسلاح ضد المواطنين الفلسطينيين في مدينتهم.

المشهد واضح تماماً وثلاثي الأبعاد في عنصريته الدموية، باستهداف الصامدين المقيمين في وطنهم وعلى أرضهم، ويملي على الرأي العام ومؤسسات الشرعية الدولية، التدخل عبر شرعيتها ومعها كل من يحمل ضميراً أخضر في هذا العالم» ■

تقرير فلسطيني يرصد الانتهاكات بحق الصحفيين خلال شهر أيلول (سبتمبر) الماضي

«الحرية» ـ غزة

■ رصدت كتلة الصحفي الفلسطيني في تقرير لها (١٠/٥) الانتهاكات بحق الصحفيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الشهر المنصرم، سواء كان مصدر تلك الانتهاكات فلسطينياً أم إسرائيلياً.

وجاء في التقرير أن لا بوادر تلوح «لتوقف هذه الانتهاكات التي باتت سياسة معتمدة لدى الأطراف المعادية لحرية الرأي والتعبير، الأمر الذي يدفعنا مجدداً لدق ناقوس الخطر، ومطالبة كافة الجهات الدولية المعنية بالحريات الصحفية وحقوق الإنسان بضرورة التدخل العاجل لحماية الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية وقف الانتهاكات ضد الصحفيين».

واستعرض تقرير «الكتلة» الانتهاكات الإسرائيلية خلال شهر أيلول (سبتمبر) الفائت وجاءت على النحو التالي:

اعتقال المصوران الصحفيان يسري الجمل ومأمون وزوز من طاقم وكالة «رويترز» الإخبارية العالمية (٢٠٠٨/٩/١١) ومصادرة معدات التصوير أثناء أعداد تقرير بالقرب من مستوطنة «كرمي تسور» شمال محافظة الخليل.

احتجاز أربعة مصورين صحفيين أثناء تغطيتهم لاعتداءات المستوطنين في قرى محافظة رام الله (٩/١٨) وهم:

عصام الريحاوي (وكالة وفا) عباس المومني (أ.ف.ب) محمد محيسن (أسوشيتد برس) فادي العاروري (رويترز).

كما استعرض التقرير الانتهاكات الفلسطينية بحق الصحفيين والطواقم الإعلامية ومنها:

استمرار اعتقال الأجهزة الأمنية في الضفة للصحفي خلدون مظلوم منذ (٢٠٠٨/٨/١١)، وتمديد اعتقاله ستة أشهر إضافية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩.

رفض النيابة العامة العسكرية الفلسطينية الإفراج عن الزميل مصطفى صبري (٩/١٠) المعتقل لدى جهاز المخابرات في قلقيلية، والإفراج عنه بعد ذلك على خلفية إضرابه عن الطعام.

جهاز المخابرات العامة يعتقل في طولكرم أستاذ الإعلام والصحفي يزيد خضر (٩/١٨) واستمرار اعتقاله حتى صدور التقرير.

الجهاز ذاته يعتقل في مدينة بيت لحم (٩/٢٤) الصحفي أسيد عمارنة مراسل فضائية «الاقصى» التابعة لحماس للمرة الرابعة خلال عام، ويفرج عنه خلال فترة العيد «مؤقتاً» ليعاد إلى سجن المخابرات في المدينة فور انتهاء العيد.

كما ذكر التقرير بالمنع المستمر لصحيفتي «الأيام» و«الحياة الجديدة» من دخول قطاع غزة، ومنع صحيفتي «فلسطين» و«الرسالة» من الطباعة والتوزيع في الضفة الفلسطينية، واستمرار استدعاء الصحفيين والكتاب للاستجواب والتحقيق على يد الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع ■

«أند» يشارك بمهرجان الشبيبة اليسارية السنوي في اليونان

«الحرية» ـ أثينا

■ بدعوة من الشبيبة اليسارية اليونانية شارك اتحاد الشباب الديمقراطي «أشد» (١٠/٦) على مدى ثلاثة أيام بالمهرجان السنوي الذي تقيمه منظمة الشبيبة اليسارية اليونانية، حيث احتل مكان الصدارة بين الوفود الأجنبية المدعوة، تعبيراً عن الاهتمام الواضح بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي انتج الاتفاق المشترك الذي أبرم بين الشبيبة اليسارية اليونانية وبين اتحاد الشباب الديمقراطي، وقد جرى إبراز جناح «أشد» بلوحة خاصة، مما يعكس العلاقة المميزة بين الطرفين، وتم التعهد بمواصلة الجهد لدعم الاتحاد، والبدء بالتحضير الجدي لأسبوع التضامن في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، كما تميزت المشاركة بحضور كبير لأبناء الجالية الفلسطينية، التي قامت بزيارة جناح «أشد» والمساهمة في التواصل مع الزائرين ■

الجبهة الديمقراطية تنعي الشهيد حاتم أسعد

«الحرية» ـ دمشق

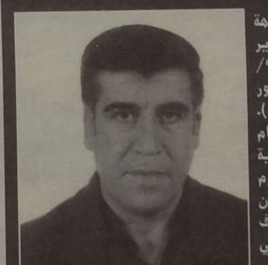

■ نعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في يوم ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٨ شهيدها الدكتور حاتم أسعد (أبو علي). الشهيد من مواليد العام ١٩٧٦، من أسرة فلسطينية مناضلة لجأت من قرية إجزم قضاء حيفا إلى سوريا إبان النكبة. التحق في صفوف الجبهة الديمقراطية في العام ١٩٧٦، وشارك في العديد من الدورات الحزبية والتنظيمية.

حصل الشهيد على شهادة البكالويوس في عام ١٩٨٦، و نال شهادة الدكتوراه في العام ١٩٩٥.

ناضل الشهيد في العديد من مواقع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكان مثالا للتضحية والتفاني في خدمة قضية الشعب الفلسطيني ■

قرى فلسطين المدمرة (الحلقة الثانية والعشرون والأخيرة)

إعداد الموقع الإلكتروني لمجلة الحرية ـ رحاب عمورة

2008 العام الستون للنكبة

من بين ما تنشره «الحرية» إحياء للعام الستين للنكبة الفلسطينية، تعريف بالقرى الفلسطينية التي تم تدميرها على يد الغزو الصهيوني في حملته البربرية في العام ١٩٤٨، واستكملته سلطات الدولة العبرية في تدمير ما تبقى من هذه القرى، لإحلال الغزاة المستوطنين. على أن يتم نشر أسماء هذه القرى على حلقات، فيما يلي الحلقة الأخيرة وتشتمل على أسماء القرى المدمرة في أقضية طولكرم وجنين والناصرة وبئر السبع.

آثار من قرية خربة الجلمة ـ قضاء طولكرم

قضاء طولكرم

ام خالد

تقع على شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى الغرب من طولكرم وتبعد عنها ١٤كم، بلغت مساحة أراضيها نحو ٢٩٠٠ دونم، أقيمت على أراضيها المسلوبة مستوطنة تانانيا الصهيونية بعد أن هدمت بيوت القرية في العام ١٩٤٨، بلغ عدد سكانها نحو ٢٠٧ نسمة في العام ١٩٤٢، ونحو ٥٨٦ نسمة في العام ١٩٣١، ارتفع إلى ٩٧٠ نسمة في العام ١٩٤٥ .

خربة المنشية

تقع إلى الشمال الغربي من مدينة طولكرم على بعد ١٢كم منها هدمت عام ١٩٤٨م، وشرد أهلها بلغت مساحة أراضيها المسلوبة نحو ٨٥٠٠ دونم، أقيمت عليها مستوطنة (مجيدو)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٢ نحو ٤١٧ نسمة وفي العام ١٩٣١ نحو ٨٥٧ نسمة، ارتفع إلى ١١٠٣ نسمة عام ١٩٤٥.

نورس

تقع إلى الشمال الشرقي من جنين وتبعد عنها ٤٠كم، ومساحة أراضيها المسلوبة ٦٢٠٠ دونم، أقيم على أراضيها مركز تدريب صهيوني، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٢ نحو ٣٤٤ نسمة، وفي العام ١٩٣١ نحو ٤٢٩ نسمة، ارتفع إلى ٥٧٠ في العام ١٩٤٥ .

خربة قزازة (رمل زيتا)

تقع إلى الشمال الغربي من مدينة طولكرم على بعد ٤كم وإلى الشرق من الجديرة، شرد أهلها في العام ١٩٤٨ ، بلغت مساحة أراضيها المسلوبة نحو ١٤٨٠٠ دونم، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ١٤٠ نسمة.

فردیسیا

تقع إلى الغرب من طولكرم وإلى الشمال الشرقي من يافا، بلغت مساحة أراضيها المسلوبة ١١٠٠ دونم، أقيم على أراضيها مستوطنة (قرية برديسيا) في العام ١٩٤٤، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٢٢ نحو ١٥ نسمة، وفي العام ١٩٣١ نحو ٥٥ نسمة، انخفض إلى ٤٠ نسمة في العام ١٩٤٥.

قضاء جنين

زرعين

تقع إلى الشمال من مدينة جنين على بعد ١٣كم، دمرت القرية في العام ١٩٤٨ وسلبت أراضيها ومساحتها ٢٢٤٠٠ دونم، أقيمت عليها مستوطنة (كيبوتس يزراعيل) في العام ١٩٤٨، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٢٢ نحو ٧٢٢ نسمة، وفي العام ١٩٣١ نحو ٩٧٨ نسمة، ارتفع إلى ١٤٢٠ نسمة في العام ١٩٤٥.

المزار

تقع إلى الشمال الشرقي من جنين، دفن فيها شهداء معركة عين جالوت، شرد أهلها وسلبت أراضيها، وبلغت مساحتها ١٤٥٠٠ دونم، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٢٢ نحو ٢٢٣ نسمة، وفي العام ١٩٣١ نحو ٢٥٧ نسمة، ارتفع إلى ٢٧٠ نسمة عام ١٩٤٥.

اللجون

تتألف هذه القرية من أربعة خرب هي الفوقا والقبلية والتحتا وظهر الدار، تقع إلى الشمال الغربي من جنين، وتبعد عنها ١٨كم، بلغت مساحة أراضيها ٢٥٥٧٠ نسمة عام ١٩٤٥م.

جمامة

تقع إلى الشمال الغربي من بئر السبع وتبعد عنها ٢٩كم، مساحة أراضيها المسلوبة ٦٥٥ دونماً أقيم على أراضيها مستوطنة (روحاما)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ١٥٠ نسمة.

الخلصة

تقع إلى الجنوب الغربي من بئر السبع وتبعد عنها ١٥كم، مساحة أراضيها المسلوبة ٢٤٥ دونماً أقيم على أراضيها مستوطنة (ريفيفيم)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ١٥٠ نسمة.

عبدة

تقع إلى الجنوب من بئر السبع وتبعد عنها ٥٠كم، مساحة أراضيها المسلوبة ٥٣٠ دونماً، أقيم على أراضيها مستوطنة (سدى بوكر)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ١٥٠ نسمة.

عسلوج

تقع إلى الجنوب من بئر السبع وتبعد عنها ٣٠كم، أقيم على أراضيها مستوطنة (سدى مشعبي) ومستوطنة (ريفافيم)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ١٥٠ نسمة . سكانها بدو شبه رحل تم تهجيرهم عن ديارهم واستولوا على أراضيهم.

عوجا الحفير

تقع إلى الجنوب الغربي من بئر السبع وتبعد عنها ٤كم، أقيم على أراضيها مستوطنة (قيزكوت)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ٢٥٥ نسمة.

فوتيس

تقع إلى الشمال الغربي من بئر السبع وتبعد عنها ١٧كم، مساحة أراضيها المسلوبة ١٠٠٠ دونم، أقيم على أراضيها مستوطنة (بتيش)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ١٥٠ نسمة.

كرنب

تقع إلى الجنوب من بئر السبع وتبعد عنها ٤٠كم، أقيم على أراضيها مستوطنة (ديمونا)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ١٥٥ نسمة ■

قضاء الناصرة

إندور ـ عين دور

تقع إلى الجنوب الشرقي من الناصرة وتبعد عنها ٢٢كم، هدمت القرية في ١٩٤٩/١٢/٣١، واستولت سلطات الاحتلال على أراضيها، وأقيمت عليها (كيبوتس عين دور)، بلغت مساحة هذه الأراضي نحو ١٢٤٠٠ دونم، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٢ نحو ٣١١ نسمة، ارتفع إلى ٤٥٥ نسمة في العام ١٩٣١ وإلى ٦٢٠ نسمة في العام ١٩٤٥ .

معلول

تقع إلى الجنوب من الناصرة وتبعد عنها ١١،٥ كم، بلغت مساحة أراضيها المسلوبة نحو ١٢٠٠ دونم، أقيم على أراضيها مستوطنة (نحلال)، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٤٢ نحو ٤٣٦ نسمة، انخفض إلى ٣٩٠ نسمة في العام ١٩٣١ ، ارتفع إلى ٦٩٠ نسمة في العام ١٩٤٥ .

قضاء بئر السبع

بئر السبع

تسمى حالياً (بئر شيفع) احتلت من قبل الصهاينة في ٢١ تشرين أول ١٩٤٨ واستولوا على أراضي السكان وبيوتهم وممتلكاتهم، بلغ عدد سكانها في العام ١٩٢٢ نحو ٤٣٥٦ نسمة منهم ٩٨ يهودياً، وفي العام ١٩٣١ نحو ٩٤٨٩ نسمة، ارتفع إلى ٥٥٧٠ نسمة عام ١٩٤٥م.

Digitized by Birzeit University Library

نهاية نهاية التاريخ..! (٢/٢)

داود تلحمي
عضو قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - رام الله

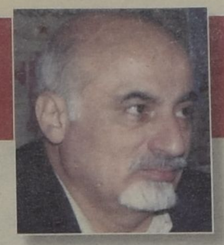

■ .. كان الرئيس الأميركي جورج بوش، الذي يثير الزوابع ويطلق التهديدات حول الجهد النووي الإيراني منذ عدة سنوات، هو الذي اقترح على الهند، الدولة التي من المعروف والمعلن انها تمتلك اسلحة نووية منذ فترة غير قصيرة، خلال زيارة له، أي للرئيس الاميركي، إلى نيودلهي في شهر إذار/مارس من العام ٢٠٠٦، عقد اتفاق اميركي- هندي للتعاون في المجال النووي المدني. وكان قد جرى تأجيل الموافقة من الجانب الهندي على هذا الاقتراح، بعد تلك الزيارة، بسبب معارضة القوى اليسارية الهندية الاربع المشاركة في الائتلاف الحاكم (وابرزها الحزب الشيوعي الهندي - الماركسي). وكانت هذه القوى الاربع قد عقدت اتفاقا مع حزب المؤتمر الهندي بعد انتخابات العام ٢٠٠٤، لتشكل له شبكة امان في المجلس النيابي، الذي لا تتوفر فيه أغلبية لحزب المؤتمر وحده. ولكن احزاب اليسار هذه فضلت، في ذلك الحين، البقاء خارج الحكومة، ودعم حكومة حزب المؤتمر من خارجها. وكان هدفها من هذا الدعم الحؤول دون عودة الحزب الهندوسي اليميني، بهاراتيا جاناتا، الذي حصل على عدد اقل بقليل من مقاعد حزب المؤتمر في المجلس النيابي، إلى الحكم. ولكن احزاب اليسار انتهت، كما اشرنا، إلى الانسحاب من الائتلاف مؤخرا بعد مصادقة الحكومة الهندية على مشروع الاتفاق مع واشنطن.

وكان جورج بوش يعمل في تلك الفترة، ايضا، على إشراك استراليا في هذا الحلف الآسيوي الشرقي- الجنوبي المحيط بالصين والعامل على محاصرتها، او بالاحرى «تزنيرها» بدول حليفة وقواعد عسكرية لاميركا، بهدف الحد من تمدد نفوذ الصين المتزايد في تلك المنطقة. وفي تلك الفترة، اي في العام ٢٠٠٦، كان الائتلاف اليميني الاسترالي هو الحاكم، بزعامة رئيس الائتلاف ورئيس الوزراء السابق، جون هيوارد، الحليف الوفي لإدارة بوش، خاصة في حربها على العراق. لكن هيوارد خسر الانتخابات النيابية الاخيرة في العام ٢٠٠٧ لصالح حزب الشغل، او حزب العمال، الذي سحب زعيمه، ورئيس حكومة أستراليا الجديد، كيفن راد، القوات الاسترالية التي كانت تشارك في العمليات القتالية في العراق. ويبدو ان راد لا يميل، من جانب آخر، إلى إتخاذ موقف فج مجايه للصين. خاصة وان لاستراليا علاقات اقتصادية واسعة مع الصين، وان هناك جالية صينية كبيرة في أستراليا. علما بان رئيس إلحكومة الاسترالي الجديد هذا، الشاب نسبيا مقارنة بسلفه، عمل دبلوماسيا في الصين، وهو يجيد اللغة الصينية الرئيسية (ماندارين)، ويحسب الحساب للاهمية المتزايدة لهذا البلد العملاق على الصعيدين الاقليمي والعالمي.

ولنعد إلى مقالة روبيرت كيغن وجديثه عن «نهاية نهاية التاريخ»: ذلك إن اهمية المقالة تكمن في كون كاتبها احد ابرز المستشارين في الشؤون الخارجية للمرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الاميركي، جون ماكين. ويستخلص كيغن في مقالته هذه ان الولايات المتحدة امام عالم جديد وموازين ومعطيات مختلفة عن تلك التي كانت قائمة في التسعينيات الماضية وحتى فترة قريبة. وهو يطرح، بالطبع، تصوراته لكيفية التعاطي مع هذا الواقع الجديد للحفاظ على المصالح الاميركية الكونية، في عالم لن يكون بعد الآن مرتكزا على قطب واحد.

• نحن أمام مرحلة جديدة على الصعيد العالمي، لم يعد فيها بوسع الولايات المتحدة السعي لاحتكار القرار والتأثير الكونيين الذي كانت تطمح اليه في التسعينيات الماضية والسنوات الاولى من هذا القرن

غزو العراق: من تجليات «أحادية القطبية»

مرحلة جديدة

وهنا، من المفيد الإشارة أيضاً، في السياق ذاته إلى مقالة مهمة أخرى كان قد نشرها قبل بضعة أشهر ريتشارد هاس، خبير الشؤون الدولية الاميركي، والموظف الكبير السابق في إدارتي جورج بوش الاب وجورج بوش الابن، وهو الرئيس الحالي لـ«مجلس العلاقات الخارجية»، مركز الدراسات والابحاث ذي النفوذ الكبير والمؤثر في صياغة القرار في واشنطن. والمقالة، التي نشرت صحف فلسطينية وعربية ترجمة لها، جاءت تحت عنوان «عصر اللاقطبية... ماذا سيتبع سيطرة الولايات المتحدة». وهي مقالة نشرها هاس في دورية «فورين أفيرز» المعروفة التي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية نفسه، وذلك في عددها المؤرّخ لشهري أيار/مايو وحزيران/يونيو الماضيين.

ويؤكد ريتشارد هاس في مقالته على انتهاء مرحلة التفرد الاميركي بالنفوذ الكوني، ويتحدث عن عالم يتسم بتعددية وتنوع واسعين للقوى النافذة فيه، في رأيه. والاقطاب الجديدة المؤثرة في إلوضع العالمي الجديد، ليست بالضرورة دولا فقط. فهو يتحدث ايضا عن الهيئات العالمية والإقليمية المؤثرة، وعن الشركات الكبرى، وعما يسميه «الميليشيات»، وعن منظمات غير حكومية معينة، كلها فتحت المجال أمام تشكل خارطة عالمية جديدة اطلقَ عليها هاس صفة «اللاقطبية».

ومهما يكن من أمر، فإن من المؤكد الآن أننا أمام مرحلة جديدة على الصعيد العالمي، لم يعد فيها بوسع الولايات المتحدة السعي لاحتكار القرار والتأثير الكونيين الذي كانت تطمح إليه في التسعينيات الماضية والسنوات الأولى من القرن الجديد.

وبالرغم من كون الولايات المتحدة لا زالت القوة العسكرية الاولى على الصعيد العالمي، حيث يقترب حجم إنفاقها العسكري من نصف الإنفاق العسكري في العالم كله (بلغت موازنة واشنطن العسكرية للعام ٢٠٠٨ حوالي ٦٩٦ مليار دولار، حسب دورية «جينز» للصناعات العسكرية، مقابل ٧٩ مليارا للدولة الثانية بعدها، بريطانيا، و٥٨ مليارا للصين التي تاتي في المرتبة الرابعة، بعد فرنسا، في حين تاتي روسيا في المرتبة الثامنة بموازنة تقترب من ٣٧ مليار دولار)، وبالرغم من كون الاقتصاد الاميركي لا زال الاقتصاد الاول من حيث حجم الانتاج في العالم، إلا ان بوادر الوهن بدأت تُظهر على الولايات المتحدة، خاصة بعد تورطها في الحرب في العراق، بعد أفغانستان، وعجزها عن التاثير على الاوضاع ليس فقط في دول صنفها جورج بوش الابن ضمن ما اسماه «محور الشر»، مثل كوريا الشمالية وإيران، وإنما حتى على بلد صغير في المشرق العربي مثل لبنان، سعت الادارة الاميركية في صيف العام ٢٠٠٦، من خلال الحرب الإسرائيلية، إلى تطويعه واحتوائه، ولكنها فشلت. ناهيك الآن عما جرى حول جورجيا، وقبل ذلك ما جرى طوال العقد الماضي في بلدان اميركا اللاتينية من تراجع لانصار الولايات المتحدة، جسّدته سلسلة من النجاحات المتواصلة في العمليات الانتخابية لقوى وقيادات يسارية، بعضها مناهض بوضوح وقوة للسياسات الاميركية الإمبراطورية الكونية والإقليمية.

صعود الصين وتعافي روسيا

ومن جانب آخر، فإن صعود الصين إلى ما يقترب من مصاف الدولة العظمى تحقق بسرعة لم يكن إلعديد من المراقبين والمعنيين يتوقعها، او كان البعض منهم يتوقع عرقلتها او اصطدامها بتناقضات وإشكاليات داخلية وخارجية. وعلى أية حال، ما زالت مثل هذه المراهنات قائمة، وإن كانت قد تراجعت كثيراً عن ثقتها بحساباتها واحتمالات نجاحها. فالصين اليوم لها حضور اقتصادي قوي في كل مناطق العالم، بما في ذلك في أميركا اللاتينية، «الحديقة الخلفية» السابقة للولايات المتحدة، كما في محيطها الآسيوي طبعا، وفي القارة الافريقية، حيث بات النشاط الاقتصادي الصيني محموما هناك، سواء المتعلق منه بالمساعدة على البحث عن المواد الاولية، وخاصة النفط والغاز ومختلف المعادن، في عدد من دول القارة، او المتعلق بالمساعدة على تنمية

• يتنامى الدور العالمي لكل من الصين وروسيا المرشحين لمزيد من التاثير على احداث عدد من مناطق العالم ولمنافسة الولايات المتحدة وحلفائها فيها، واما مهما افاق لمزيد من التعاون فيما بينهما في عدد من المجالات الهامة

عدد من الدول الإفريقية عبر محاولة نقل الخبرة الصينية المُذهلة في اختصار الطريق نحو الخروج من التخلف وفتح آفاق التطور الاقتصادي المتسارع. وهذا النشاط الصيني في القارة السوداء يثير قلق الدول الغربية، سواء قلق الولايات المتحدة التي تفضل توفير مصادرها من النفط والغاز من هذه القارة، التي لا يفصلها عنها سوى المحيط الاطلسي، على الاعتماد على منطقة الخليج غير المستقرة، من وجهة نظرها، كما وقلق الدول الاستعمارية القديمة، وخاصة فرنسا وبريطانيا، وهي الدول التي ترى نفوذها إلكبير السابق في القارة السوداء يتضاءل أمام أعينها بشكل مضطرد، في منطقة جغرافية كان معظمها، عمليا، في الماضي القريب، «حديقة خلفية» لها. ناهيك عن الاختراق الصيني الواسع للاسواق الاميركية والاوروبية على نطاق واسع، والاحتلال في الميزان التجاري مع هذه الدول الرأسمالية المتطورة لصالح الصين، التي باتت تراكم كميات هائلة من احتياطي العملات الصعبة.

اما روسيا، التي كان وضعها قد تدهور بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، وكادت تقترب، في التسعينيات، من مصاف دول «العالم الثالث»، على حد تعبير بعض محلليها السياسيين، فقد استعادت الكثير من القوة الإقتصادية في السنوات الاخيرة، خاصة بفضل ارتفاع أسعار النفط ووفرة إلغاز الطبيعي لديها، بعد ان عادت روسيا إلى مكانة متقدمة في إنتاج المادتين: فهي حالياً الدولة الثانية، بعد السعودية، وبمسافة بسيطة عنها، في حجم الانتاج النفطي وفي حجم التصدير، والاولى في انتاج الغاز، علاوة على كون احتياطيها من الغاز الطبيعي يجعلها في موقع بارز عالمياً، حيث تحتوي اراضيها على اكثر من ربع الاحتياطي المعروف من الغاز في العالم، في وقت يتم فيه النظر إلى الغاز الطبيعي باعتباره مصدر طاقة مرشحا للتنامي، باعتباره اقل تلويثا للبيئة من النفط. كما تسعى روسيا بقيادتها الحالية، ودون تغيير البنية الرأسمالية لنظامها الاقتصادي ما بعد انهيار التجربة السوفييتية، إلى تطوير الإقتصاد في مجالات الانتاج المختلفة، حتى لا تبقى معتمدة بالاساس على تصدير المواد الاولية، التي يمكن أن تتعرض إسعارها في المستقبل للحركة صعوداً وهبوطا.

نحن، إذا، أمام تنامي الدور العالمي لكل من الصين وروسيا، المرشحتين لمزيد من التاثير على احداث عدد من مناطق العالم، ولمنافسة الولايات المتحدة وحلفائها فيها، ولو في حدود معينة، خاصة وان كلا من الصين وروسيا عضوان دائمان في مجلس الامن الدولي. كما هناك امامهما آفاق لمزيد من التعاون في ما بينهما في عدد من المجالات الهامة، كما تُظهر ذلك اجتماعات منظمة شانغهاي للتعاون، وآخرها القمة التي انعقدت في أواخر آب/اغسطس المنصرم في دوشنبه، عاصمة جمهورية طاجكستان، السوفييتية سابقا، والتي لها حدود مع كل من الصين وأفغانستان، ولها علاقات جيدة مع روسيا.

وإلى جانب روسيا والصين، يتنامى الدور الاقتصادي لدول كبيرة أخرى مثل الهند والبرازيل، هي مرشحة أيضا لدور عالمي متزايد، بالإضافة إلى عدد من الدول الاخرى الاقل حجماً بشرياً والتي يمكن، بحدود ما، ان تكون مؤثرة في رسم خارطة العالم السياسية- الاقتصادية الجديدة خلال السنوات والعقود القادمة.

العولمة الرأسمالية والفقر

وإذا كان بعض أنصار العولمة الرأسمالية و«الليبرالية الجديدة» حاول ان يعزو تنامي اقتصادات بعض هذه الدول، التي كانت قبل سنوات قليلة في مصاف «العالم الثالث» الفقير، إلى فوائد العولمة، فإن من السهل توضيح أُلصورة، خاصة بعد صدور عدد من التقارير الدولية، ومنها تقرير للبنك الدوّلي، تظهر كلها استمرار الحجم الواسع للفقر في العالم في السنوات الاخيرة، وفي المقام الاول في القارة الافريقية. فتقرير البنك الدولي، الذي لا يمكن إتهامه بـ«اليسارية» طبعا، وهو تقرير نُشر في أواخر شهر آب/اغسطس المنصرم، يتحدث عن وجود أكثر من مليار ونصف المليار إنسان في عالم اليوم يعيشون تحت خط الفقر، أي واحد من كل اربعة من سكان العالم تقريبا. وإذا كان هناك انخفاض في مستوى إلفقر في آسيا الشرقية، التي كانت المنطقة الافقر في العالم في العام ١٩٨١، حسب التقرير، فهو يعود، إلى حد بعيد، إلى إنجازات الصين في مجال إخراج المزيد من سكانها من مستوى الفقر، حيث اشار التقرير إلى ان نسبة الفقر في تلك المنطقة انحدرت من ٨٠ بالمئة من السكان قبل ربع قرن إلى ١٨ بالمئة، وفق معايير البنك الدولي للفقر.

فإذا كانت هذه الدول الكبيرة التي تنامى دورها مؤخراً قد استفادت من انفتاح اسواق دول العالم الاخرى على منتوجاتها وخدماتها، لكونها دولا تتمتع بمساحة جغرافية كبيرة توفر لها مصادر طبيعية مهمة، كما تتمتع بوفرة كبيرة في اليد العاملة، الأقل كلفة من اليد العاملة في الدول الغنية، وتمكنت من توفير كفاءات علمية متزايدة من أبنائها، فإن عشرات من البلدان الاقل حجما بشريا والاقل موارد طبيعية قد تردت أوضاعها إلى مستويات غير مسبوقة. هذا علاوة على الإفقار النسبي الحاصل حتى في بعض الدول المتقدمة اقتصاديا بسبب إجراءات تصدير الصناعات إلى البلدان رخيصة الايدي العاملة والتقليص المتزايد لفرص العمل وللضمانات الاجتماعية، على أرضية تطبيق سياسات «الليبرالية الجديدة»، التي تقضم مكتسبات القطاعات الشعبية وتسعى للتراجع عن إنجازات حركة النقابات العمالية وقطاعات الشعب العامل الاخرى.

يبقى أن نقول ان تعبير «نهاية التاريخ»، حتى لو استعمله فوكوياما بشكل مجازي، تعبير لا يعكس، بالطبع، الواقع المتحرك والمتطور لمسار التاريخ البشري، الذي لا يمكن افتراض وصوله، في أي زمن كان، إلى نتويج نهائي لافكار او أوضاع سياسية معينة، خاصة إذا ما كانت هذه الاوضاع لا توفر عناصر الاستقرار الحياتي والمعيشي والامني لغالبية سكان العالم، كما هو الحال في المرحلة الراهنة. ولذلك فإن استعمال تعبير «نهاية نهاية التاريخ»، حتى في عنوان هذه المقالة، يأتي هنا بشكل مجازي ومن منطلق النقض للتعبير الاول طبعا.

وبإمكاننا كذلك أن نؤكد، في هذا السياق، أن تجربة مرحلة «القطب الاوحد» بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، على قصر مدتها، كانت، بشكل عام، تجربة مرة ومأساوية في العالم بمجمله، وفي منطقتنا العربية- الوسط آسيوية بشكل خاص، بفعل اتساع رقعة الحروب ومساعي النهب الواسع لثروات الشعوب واستمرار تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني وتفاقم التنكيل به. وما تحدثنا عنه من بدايات تشكل وضع عالمي جديد، يفتح الباب أمام تعددية قطبية وأمام بلورة نظام عالمي جديد، هو تطور إيجابي في كل الاحوال، حتى ولو لم تكن هناك أوهام حول إمكانية حدوث تغيّرات درامية كبيرة في أمد قصير، بما في ذلك في منطقتنا. فذلك التغيّر المنشود يتوقف على عوامل عدة، وفي مقدمتها العوامل الذاتية، المحلية، والإقليمية ■

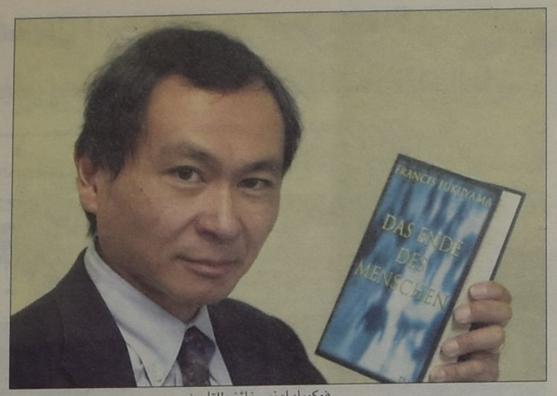

فوكوياما: نعي زائف للتاريخ

• تجربة مرحلة «القطب الواحد» بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، على قصر مدتها، كانت بشكل عام تجربة مرة ومأساوية في العالم بمجمله وفي منطقتنا العربية- الوسط اسيوية بشكل خاص بفعل اتساع رقعة الحروب ومساعي النهب الواسع لثروات الشعوب واستمرار تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني وتفاقم التنكيل به

الفقر: دور كبير للعولمة الرأسمالية في تفاقمه

Digitized by Birzeit University Library

محاولة اغتيال البروفيسور هيل لماذا؟

تنظيم إرهابي إسرائيلي يعمل ضد الفلسطينيين واليسار الإسرائيلي

غازي السعدي

مدير دار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات الفلسطينية - عمان / الأردن

اليمين الإسرائيلي: تطرف... وإرهاب منظم

• السياسة الرسمية الإسرائيلية فشلت على مدى ٦٠ عاما في تحقيق التعايش بين الإسرائيليين والعرب من حملة الجنسية الإسرائيلية، فبدل ان تقوم التشريعات على صيانة الكرامة والحقوق والمساواة فإنها تقوم على اسس عنصرية بحق العرب

■ لم تعر وسائل الإعلام العربية إهتماما بمغزى محاولة اغتيال البروفيسور والمؤرخ الإسرائيلي اليساري زئيف شتيرن هيل ليلة ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٨. حين وضع غلاة التطرف والإرهاب اليهودي عبوة ناسفة على مدخل منزله في القدس الغربية، مما أدى إلى إصابته بجراح، وقد اتهم «البروفيسور» المصاب، السلطات الإسرائيلية بتساهلها مع اليمين المتطرف، الذي يقف وراء هذا الاعتداء. فالمذكور المعروف بمواقفه المعارضة للاحتلال وللاستيطان في الأراضي الفلسطينية، هو أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، خبير في قضايا الفاشية وجذورها العقائدية، فهو من مواليد عام ١٩٣٥ في بولندا، وحصل على الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٦٩ ، ومنح لقب بروفيسور من حكومة فرنسا في الفنون والآداب، وهو محسوب على حركات اليسار الإسرائيلي، ويتبنى مواقف ضد القوميين المتشددين الإسرائيليين، يعارض الاستيطان ويدعو إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين، كتب الكثير من المقالات في الصحافة الإسرائيلية معبرا عن معارضته لسياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، حصل على جائزة إسرائيل في العلوم السياسية عام ٢٠٠٨ ، لكن اليمين الإسرائيلي قام بحملة واسعة ضد منحه الجائزة بسبب مواقفه التي يعتبرها هذا اليمين استسلاما للفلسطينيين، حيث تقدموا بالتماس إلى المحكمة العليا لإلغاء منحه هذه الجائزة إلا أن المحكمة رفضت التماسهم، كتب العديد من الكتب التي تعبر عن مواقفه السياسية، ومما كتبه في أحد بقالاته : « لو أن الفلسطينيين أكثر ذكاء، لركزوا هجماتهم ضد المستوطنين، وابتعدوا عن المس بالأطفال والنساء»، وهذا ما اعتبره المستوطنون منح الفلسطينيين الشرعنة لمقاومتهم، غير أن المسؤولية عن استمرار الاستيطان تقع على الحكومة، كما وصف الحصار لقطاع غزة بانه لا أخلاقي، وغير فعال، فمحاولة اغتياله جاءت على خلفية مواقفه وكتاباته وتصريحاته ضد المستوطنين فهذا الاعتداء على «البروفيسور» احتل العناوين الرئيسية في الصحف الإسرائيلية، وأدى إلى نقاش واسع داخل إسرائيل في وسائل الإعلام، التي حذرت من عودة الإرهاب اليهودي بعد مضي (١٣) عاما على اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين برصاص متطرف يهودي عام ١٩٩٥، لكن وسائل الإعلام العبرية، والمسؤولين العرب المنشغلين في قضايا أخرى، لم يستغلوا محاولة اغتيال «البروفيسور» في حملة إعلامية ضد الإرهاب الإسرائيلي الذي أخذ يطال الإسرائيليين أنفسهم، تحت مسمع حماة القانون الإسرائيلي.

يجب عدم الاستغراب من وصول هذا العنف إلى الإسرائيليين أنفسهم، لان السلطات الإسرائيلية لا تُعير شيئا عندما يتعرض الفلسطينيون للاعتداء من قبل المستوطنين، سواء كان تدمير حقولهم، أو تخريب سياراتهم، او نهب أراضيهم، أو حرق مزارعهم، أو هدم منازلهم، فإذا كان من المسموح للمستوطنين والمتطرفين اليهود الاعتداء على الفلسطينيين، وتقوم السلطات الإسرائيلية بالتغاضي عن أعمالهم، فليس من الغرابة أن تنقل إعتداءاتهم إلى مناهضيهم من الإسرائيليين، خاصة وأن «البروفيسور» المعتدى عليه يعتبر الاستيطان كارثة تاريخية، وأن من حق الفلسطينيين النضال ضد الاحتلال، فقد ميز «البروفيسور» بين العمليات التي يقوم بها الفلسطينيون ضد المستوطنين، ويتحفظ على عملياتهم ضد المدنيين، منتقدا الحكومة لتحويلها أموالا طائلة للمستوطنات، بدلا من تجميدها، فقد اعتبر الاستيطان سياسة إستراتيجية رسمية مدروسة جيدا، ولذلك توصل إلى قناعة بأن الفلسطينيين يعتبرون أن قرارات الحكومة الإستيطانية هي قرارات لاستمرار الحرب ضدهم.

لقد عثر على منشورات بالقرب من منزل «البروفيسور»، تدعو إلى اغتيال نواب اليسار في الكنيست وأعضاء حركة «السلام الآن»، مقابل ٣٠٠ دولار عن كل عملية اغتيال، مما يعزز مسؤولية محاولة اغتيال «البروفيسور» على أقطاب المستوطنين، وأركان اليمين المتشدد، الذين لا يتورعون عن الاعتداء على الجنود الإسرائيليين الذين يحمونهم، وكثيرا ما تتم هذه الاعتداءات تحت حماية الجيش وقد تم تثبيت هذه المشاهد عبر التلفزة الإسرائيلية، ولا تقوم السلطات باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المستوطنين، حتى أن الجمهور الإسرائيلي بغالبيته، لم يتفاعل ضد الاعتداء على «البروفيسور» فقد كان رد فعله فاترا، بل منهم من عبر بالابتسام والتسامح وإغلاق أعينهم، وكان شيئا لم يحدث، فسيادة القانون في الأراضي المحتلة معدومة، وهناك قانونان أحدهما خاص بالمستوطنين، والثاني يطبق على الفلسطينيين.

صحيفة «هارتس» (٢٠٠٨/٩/٢٦) كتبت بأن الشرطة الإسرائيلية تعتقد بأن تنظيما إرهابيا يهوديا جديدا يعمل من خلال اليمين المتطرف، هو الذي وضع العبوة الناسفة على مدخل منزل «البروفيسور» وأن أفراد هذا التنظيم يعتزمون قتل يساريين إسرائيليين آخرين، وأن هذا التنظيم له خبرة في إعداد وتركيب العبوات الناسفة، ويدعل هذا التنظيم اسم «جيش المحررين الرسميين» وهذا التنظيم اخذ على نفسه مسؤولية وضع العبوة الناسفة، مما يشير إلى مشاشة القانون والديمقراطية الإسرائيلية، فهذه هذا التنظيم، هو دب الرعب في صفوف اليسار، وحركات السلام الإسرائيلية، فقد سبق وأن وصف رئيس الحكومة السابق إسحق شامير، اعضاء الحركة السرية اليهودية بأنهم شبان ممتازون، مما يشجعهم على هذه الاعمال، والظهور امام الجماهير الإسرائيلية كوطنيين وليس كمجرمين فشامير الذي كان يقود احدى فصائل المنظمات الإرهابية في عهد الانتداب البريطاني، يعترف بماضيه الأسود في مذكراته وأعماله البشعة، بل ويفتخر بماضيه حتى انه كان مطلوبا للحكومة البريطانية، على خلفية عملياته الإرهابية.

في تقريرين للنيابة الإسرائيلية العامة، الأول صدر في الثمانينيات، والثاني قبل خمس سنوات، جاء فيهما: ان سلطة القانون انهارت في الأراضي المحتلة ولا وجود للقانون، فاليهود . كما ورد في التقريرين . ينتهكون القوانين الإسرائيلية، عبر إلحاق أضرار جسيمة بالفلسطينيين، وأن المستوطنين ينتهكون جميع القوانين والانظمة، وأن أحدا لا يحاسبهم، حتى أن احد ضباط الجيش الإسرائيلي قال بعد قيام المستوطنين مؤخرا بالاعتداء على قرية فلسطينية بكاملها، وحرق مزروعاتها، إن التعليمات التي يتلقاها من قيادته، تقضي بحماية المستوطنين من العرب، وليس حماية العرب من المستوطنين.

إن اعتداءات المستوطنين إلتي يرتكبونها ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، تأخذ أسلوبا منظما، بمصطلحات جديدة، أطلق جانب منهم على عملهم اسم «قسيمة الثمن»، أي الانتقام من الفلسطينيين، وأيضا من الجيش، إذا ما قام بإخلاء ولو مستوطنة عشوائية واحدة، يستلمهون توجيهم من الحاخامات والشخصيات الدينية المتطرفة، وتتلخص السياسة الجديدة للمستوطنين بالتعرض للجيش إذا قام بإخلاء أي موقع إستيطاني أما في حالة إلقاء فلسطينيين الحجارة أو إطلاق النار على مستوطنين، فإن على المستوطنين الانطلاق فورا للمس بالممتلكات الفلسطينية، ويقولون: إنه حان الوقت لوجود «مجانين في أوساطهم، وأن ردودهم ستكون جنونية وغير طبيعية»، مما يردع الجيش من التصدي لهم، وهذا يؤدي إلى وجود نظام جديد في الاراضي المحتلة، يحكمه المستوطنون ويهمش دور سلطات الاحتلال حتى إذا كان لها النية او القرار، فإنها ستفشل في وضع حد لانتهاكات المستوطنين، إذ أن نحو ثلاثة الاف مستوطن من خريجي الجيش يعملون على تجسيد هذه السياسة، تحت شعار:«يجب أن يتعلموا عدم تحدينا واستفزازنا»، ويقولون: لقد تحول حلمنا منذ الفي عام، إلى كابوس، لان السلطات التي تسيطر على الدولة، محرمة وتكره التوراة، وتسعى لشطب القوانين الإلهية.

في موقع على الإنترنت، يحمل اسم «اليمين الحقيقي» يزين صدر هذا الموقع صورة إلحاخام «مائير كهانا»، وقد كتب فوق الصورة، انه أحد عظماء جيلنا الذي يجب أن ننتقم لاغتياله، فهذا الموقع المتطرف، ينشر المقالات المتطرفة ضد نشطاء اليسار تحت عنوان:«حملة الانتقام قد بدأت»، فهذه الدعوة نشرت يوم ٢٠٠٨/٩/٢٥، وهو نفس يوم محاولة الاغتيال على «البروفسور»، وجاء على الموقع أيضا، نحن أعضاء منظمة «اليمين الحقيقي» بدأنا حملة انتقام ضد رمز سياسي رفيع والمقصود «البروفسور».

ومع أن شريحة اليسار وحركات السلام الإسرائيلية ليست كبيرة، بعد أن أضعفتها العمليات الاستشهادية الفلسطينية ضد المدنيين، إلا أن علينا عدم مخاطبة الإسرائيليين كشريحة واحدة، بل علينا تشجيع هؤلاء المناضرين لقضيتنا، فهم يقومون بالمسيرات ضد المستوطنين وخاصة في الخليل، حيث يتعرضون للإهانة والاعتداء عليهم، ويشاركون الفلسطينيين في التظاهر في قرية نعلين وغيرها ضد إقامة جدار الفصل العنصري، ويتعرضون لنيران الجيش مثلهم مثل الفلسطينيين، ويساعدون الفلسطينيين في قطف زيتونهم، والتصدي للمعتدين المستوطنين، ويتظاهرون في تل أبيب وغيرها من أجل السلام وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وأحد قادة حركة «السلام الآن» يدعى أميل غرنسبرغ قتل أثناء مظاهرة ضد الاحتلال جرت في مدينة القدس قبل عدة سنوات، حيث موجهت المظاهرة من قبل اليمين الإسرائيلي، بالقائهم قنبلة يدوية على المظاهرة مما أدى إلى قتله، فإن سياسة الحكومة الإسرائيلية، وتثريعاتها العنصرية التي تطال مواطنيها العرب من حملة الجنسية الإسرائيلية، والذين بلغ عددهم نحو ١,٥ مليون نسمة، يشكلون ٢٠٪ من سكان إسرائيل، تعرضوا في الأسبوع الماضي إلى مواجهات في مدينة عكا، مع السكان اليهود، بسبب تعبئة اليهود ضدهم من جهة، والافتقاد إلى حقوقهم المشروعة من الجهة الاخرى، مما يؤدي إلى أستنتاج بأن التعايش العربي . الإسرائيلي مفقود، فهذا شعار لا اكثر، وقد قال من قال من المواطنين العرب: انه رغم مرور ٦٠ عاما على قيام إسرائيل، فإن السياسة الإسرائيلية الرسمية فشلت في تحقيق هذا التعايش، الذي يجب أن يقوم على صيانة الكرامة والحقوق والمساواة، ويتساءل هذا المواطن: كيف يمكن لإسرائيل التعايش مع جيرانها العرب، في الوقت التي فشلت في التعايش مع مواطنيها العرب؟ فالمطلوب فلسطينيا التخطيط لحملة إعلامية واسعة، لاستقطاب الرأي العام الإسرائيلي إلى جانب قضايانا، ومساعدة حركات السلام الإسرائيلية في تأدية رسالتها، فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هي المسؤولة أولا وأخرا عما وصل إليه الوضع من تطرف وروح شريرة، وكراهية أخذت تطال اليهود انفسهم، والتي بدأت ضد العرب، إذ أن للرأي العام في إسرائيل تأثير على سياسة الحكومة وواضعي القرار ■

الحكومة الغائبة عن رعاية مواطنيها

د. فوزي علي السمهوري - عمان / الأردن

■ يقضي العقد الإجتماعي بين الحاكم والمحكوم (الحكومة والشعب) أن تقوم الحكومة على ضمان ورعاية مصالح الغالبية العظمى من الشعب عبر سن التشريعات من قوانين وأنظمة وتعليمات يتم عبرها حماية المواطن على الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .. الخ ... وإذا ما اختلت المعادلة تنتفي شرعية الحكومة أي حكومة مما يستدعي إقالتها.

وفي ظل عجز المواطن عن تأمين أساسيات الحياة الكريمة لأسرته نتيجة تخلي الدولة عن واجبها تجاه شعبها ونتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار ولارتفاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة واستشراء الفساد والشللية والمحسوبية ولارتفاع النفقات إلى درجة الهدر مبتعدة عن تسيس وإنشاء مشاريع إنتاجية.

كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة وارتفاع نسبة الفقراء حتى بات أكثر من ٨٠٪ من الشعب فقراء حيث دللت الاحصاءات إلى أن خط الفقر هو ٥٠٠، مما دفع جمهور كثير من المواطنين في محاولة للتحسين والنهوض بأوضاعهم الاقتصادية للاستثمار في سوق عمان المالي بعد حملة إعلامية كبيرة تحث المواطنين للاستثمار في هذا القطاع لعوائده وليبشّره الاستثمارية الآمنة . إلا أن المواطنين وبعد أن صدّقوا تلك الحملة الإعلامية تعرضوا إلى الكارثة الأولى الكبرى عام ٢٠٠٦ بعد انخفاض أسعار أسهم إستثماراتهم مما الحق بهم خسائر كبرى لا زالوا حتى الآن يئنون تحت وطأتها، ولا زالت آثارها قائمة حتى الآن بالرغم من ارتفاع أسعار أستثماراتهم لعشرة أضعاف أو عشرين ضعفا.

وأما الكارثة الثانية فبدأت تقريبا كما يقول خبراء اقتصاديون مع أوائل شهر تموز (يوليو) عام ٢٠٠٨ حيث شهدت أسعار الأسهم انخفاضا حادا منذ ذلك الوقت، وبدأت المرحلة الثانية من الكارثة الكبرى بعد إعصار الأزمة المالية الأميركية وما لها من تأثير على الاقتصاد في العالم، وما سوق عمان المالي إلا بداية لذلك التأثير، الذي افتقد القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة ما يقرب من ٢٥٪.

ولكن السؤال أين الحكومة من كل ذلك؟

وأين الحكومة من محاسبة هيئة الأوراق المالية التي أثبتت فشلها بوضع حد لكبار المضاربين سواء محليين أو أجانب والذين اثروا ثراء فاحشا من جيوب المواطنين الغلابة، تحت عنوان أن السوق هو عرض وطلب ولم تجبر أحدا على الشراء أو البيع. وأين الحكومة من عجز هيئة الاوراق المالية عن وضع تشريعات وأنظمة تمنع استغلال كبار المضاربين وأعضاء مجالس الإدارة من المضاربة بيعا أو شراء بحكم توفر المعلومة مسبقا لديهم وحجبها عن الأغلبية العظمى من المساهمين الصغار!

الذهبي

لذلك فإنني أدعو الحكومة ومجلس النواب للمبادرة بالتدخل الفوري لحماية مصالح الشعب الذين هم أولى برعاية مصالح المواطنين الذين يساهمون مساهمة كبرى في ميزانية الدولة من خلال الضرائب العالية التي يدفعونها.

وبدون ذلك فإن لهذه الأزمة انعكاسات عديدة، لتثبت الأيام القادمة حاجتها ووجهتها، وعلى الحكومة الإعلان عن كيفية مواجهة هذه الأزمة قبل استفحالها!

فهل من مجيب ؟ هل من احترام للمواطنين ولأمنهم الاقتصادي والنفسي ؟ ■

عن «الأهالي» الأردنية
(٢٠٠٨/١٠/٩) العدد ٧٨٨

العراق: تهجير أكثر من ألف عائلة مسيحية من الموصل

■ تعهد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (١٠/١٢) أن تتخذ حكومته إجراءات فورية لإيجاد حلول للمشاكل التي تعانيها الأقلية المسيحية في الموصل، والعمل على إعادة العائلات التي أرغمت على الفرار إلى منازلها.

ونقل بيان لمكتب المالكي، لدى استقباله النائبين المسيحيين يونادم كنا وعبد الأحد إفرام أن للمسيحيين «الحق في العيش بأمان وكرامة، وهم مكون أساس من مكونات الشعب يستحق الرعاية والاهتمام وتوفير جميع حاجاته..».

وكان محافظ نينوى دريد كشمولة أعلن أن نحو ألف عائلة مسيحية فرت من الموصل خلال الأيام الأخيرة عقب موجة العنف الطائفي التي اجتاحت المدينة وقتل فيها (١) مسيحياً، وحمل تنظيم «القاعدة» المسؤولية بتهجير المسيحيين. ونقلت مصادر إن أعمال العنف التي استهدفت مسيحيي الموصل، شملت إضرام النار في عدد من منازلهم أو تفجيرها، بينما تلقت عائلات تهديدات من مسلحين مجهولين تدعوهم إلى المغادرة أو التعرض لأعمال انتقامية، أو تدعوهم إلى دفع «الجزية» أو الرحيل.

وصرح النائب يونادم كنا، عقب لقائه المالكي، بأن هناك أكثر من جهة تقف وراء الحملة، «هناك متطرفون ومتعصبون، كما أن هناك قوى سياسية لها دور في ذلك» وأضاف أن «لا أمل في استتباب الأوضاع إلا بفرض سلطة القانون».

وعلى رغم وجود بصمات تنظيم «القاعدة» على عمليات تهجير مشابهة، إلا أن التنظيم المذكور نفى ضلوعه في هذه العمليات، لكنه أشار، في تهديد مبطن، للمتعاونين منهم مع الحكومة والاحتلال.

وجاء في بيان تداولته مواقع إلكترونية قريبة من «القاعدة» أن «دولة العراق الإسلامية» التي سبق وأعلنت «القاعدة» قيامها، «لم تتفق معهدما مع نصارى الموصل» مشيرة إلى «عهد» أقر، قبل أكثر من عام ونصف العام بين «وزير الحرب» فيها أبي حمزة، وبعض كبراء الطائفة، حيث أقرت «الجزية» حصراً على سكان المناطق الخاضعة في شكل كلي لسيطرة الدولة الإسلامية.

إلى ذلك، جرى تبادل اتهامات بين قوى عربية وكردية بالمسؤولية عن عمليات التهجير القسري للعائلات المسيحية، مع نفي أي منها لذلك ■

«هيومن رايتس» تنتقد التعذيب في سجون الأردن وتطلب ربط المساعدات الأجنبية بحقوق الإنسان

■ طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الدول المانحة بربط مساعداتها للحكومة الإردنية بمدى تحسن وضع الحريات العامة، خصوصا أوضاع السجناء داخل السجون الاردنية.

واطلقت المنظمة في مؤتمر صحافي عقدته في عمان (١٠/٨) تقريرها الأول بعنوان: «الاردن.. التعذيب والإفلات من العقاب في السجون الإردنية». فشل الإصلاحات في مواجهة الإساءات المنتشرة». وقالت المنظمة إن على الاردن أن «يضع حدا لممارسات التعذيب المنتشرة والمستمرة في السجون الأردنية». داعية الحكومة إلى «التدقيق في اختيار آليات التحقيق والتأديب، والمقاضاة بحق مرتكبي التعذيب، ونقل مسؤولية التحقيق عن الانتهاكات داخل السجون من إدعاء الشرطة إلى الإدعاء العام المدني كسلطة مستقلة».

ورأت المنظمة في تقريرها الذي جاء في ٦٨ صفحة بأن ظاهرة التعذيب في السجون الأردنية ليست ظاهرة رسمية منهجية ووصفتها بـ «العمل الروتيني» ولا تعبر عن سياسة الأمن العام أو الحكومة الإردنية، ولم ينف الباحث كريستوفر ويلكي وهو أحد معدي التقرير المعلومات التي أشارت إلى لقائه مع ١٤ سفيرا أجنبيا في العاصمة الأردنية وطلبه منهم ربط المساعدات بمدى احترام حقوق الإنسان.

من جهته، قال وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، الناطق باسم الحكومة ناصر جودة إن الحكومة «تاخذ التقرير على محمل الجد، وأن غرفة عمليات من الجهات المعنية تدرس ما جاء فيه وسترد عليه بكل شفافية رغبة في تحسين الظروف داخل السجون».

لكن مديرية الأمن العام استبقت الاعلان الرسمي عن التقرير، وأصدرت بيانا صحفيا اعتبر ان الامن العام سمح لمنظمة «هيومن رايتس» بدخول السجون ومقابلة السجناء تأكيدا لاحترامها مبدا الشفافية والانفتاح وتقبل الملاحظات ومعالجة السلبيات.

وانتقد الأمن العام الذي يشرف على السجون منهجية العمل في التقرير، واعتبرها غير علمية، معتبرا أن مقابلة ١١٠ سجناء لا تشكل أكثر من نسبة اثنين في الالف من عدد السجناء ومن دون الاعتماد على تقارير طبية وإعلان أسماء المشتكين، وأكد الناطق الإعلامي باسم الامن العام ان التعذيب وإساءة المعاملة مرفوضة في السجون الاردنية، وهي جريمة يعاقب عليها القانون وتتم ملاحقة مرتكبيها جزائيا.

من جهته، اعتبر الباحث ويلكي في رده على اسئلة للصحافيين عن تقصد المنظمة الاساءة إلى الاردن بقوله إن «الاتهام مؤلم.. ونحن ندافع عن حقوق الاردنيين، ولا يوجد في التقرير ما يشوه صورة الاردن التي ستكون أفضل لو انتهى التعذيب داخل السجون» ■

الأردن: اعتصام للنقابات المهنية يحذر من استيراد الفواكه والخضار من إسرائيل

■ نظمت النقابات المهنية الأردنية (١٠/١١) اعتصاما في عمان للتحذير من استيراد الفواكه والخضار الإسرائيلية. وجرى الاعتصام أمام سوق الخضار المركزي في منطقة جويدة شرق عمان بمشاركة أكثر من مئتي شخصية يتقدمهم ممثلون عن النقابات المهنية. ورفع المعتصمون لافتات كتب عليها «التطبيع مع الصهاينة خيانة» و«لا لاستيراد الفواكه والخضار الصهيونية» و «التطبيعي الزراعي طعنة في خاصرة الشعب الفلسطيني». و أحرق المعتصمون العاضبون العلم الإسرائيلي وسط متافات تدعو إلى مقاطعة منتجاته، كما أحرقوا صناديق يعبأ فيها من هذه المنتجات.

وندد النقابات المهنية في بيان «بسماح الحكومة الأردنية لبعض التجار باستيراد بعض أنواع الخضار والفواكه من الكيان الصهيوني مثل العنب والمانغو والأفوكادو والكاكا والجزر والفلفل الملون، وبيعها في الأردن من دون أن يعرف الناس مصدرها». كما دانت النقابات «قيام بعض التجار، ومهم قلة، بالتعامل مع المستوطنين الصهاينة (..) وتسويق منتجاتهم للمستهلكين في الأردن أو تصديرها لبعض الدول العربية، وهي منتجات من مزارع مقامة على أرض مغتصبة بالقوة من أصحابها الحقيقيين». وأكد البيان الصادر عن لجنة حماية الوطن ومقاومة التطبيع في النقابات المهنية أن «التعامل والتطبيع مع الصهاينة من سياسيين أو إعلاميين أو تجار أو مزارعين، باطل».

ودعت النقابات الحكومة الأردنية إلى «عدم السماح باستيراد أي بضائع أو مواد من العدو الصهيوني»، كما دعت التجار الذين يقومون بهذا «العمل الشائن» إلى «التوقف عنه فورا والتوقف عن خداع الناس وتضليلهم، ودعا البيان الموظفين إلى «عدم شراء الخضار والفواكه المستوردة من الكيان الصهيوني وسؤال التجار عن مصدرها».

من جهته، أكد رئيس لجنة حماية الوطن ومقاومة التطبيع النقابية بادي الرفايعة أن «هناك عددا بسيطا من التجار مازالوا يتعاملون مع إسرائيل». وأضاف في تصريحات صحافية «في حال عدم ارتداع هؤلاء التجار وامتناعهم عن استيراد الفاكهة والخضار من العدو، فسيتم تعميم أسمائهم على النقابيين كافة لمقاطعة التعاون معهم». وأكد أن «هؤلاء التجار يعلمون أن قيمة هذه البضائع المستوردة تدخل في المجهود الحربي الإسرائيلي الموجه ضد أهلنا في فلسطين، وأن كل حبة فاكهة من مزرعة إسرائيلية تمثل مشاركة في تصنيع الرصاص الموجه إلى صدور أطفال فلسطين» ■

Digitized by Birzeit University Library

نحن والعدو وأزمة العالم الاقتصادية

عبد العال الباقوري
[صحفي واعلامي مصري ـ القاهرة]

■ ما أكثر ما يتذكر المرء كلمات للمؤرخ العربي الكبير ابن الأثير في كتابه «الكامل» عند حديثه عن المواجهة العربية ـ الإسلامية للغزوة الصليبية، حيث قال إنهم واجهوا فرادى، وفرادى وهزموا. والشاهد هنا أن النصر لم يكن ليتحقق إلا بمواجهة عربية ـ إسلامية جماعية ولذلك صارت عبارة ابن الأثير مثلا يضرب في حالات كثيرة، وكلما جرى فوق أرض العرب أو بين العرب وبعضهم أو في العالم ككل حدث يؤثر عليهم، ويتطلب منهم موقفا موحدا أو عملا مشتركا، وحين لا يتحقق شيء من هذا، يكاد المرء يطرح على نفسه السؤال الذي طرحته منذ سنوات إمرأة فلسطينية «وين العرب.. وين؟». وهو سؤال أظن أن كثيرين طرحوه منذ نشبت الأزمة المالية الحادة، التي بدأت أمريكية، ثم أصبحت بسرعة عالمية، لم تعد أي سوق مهما صغرت بعيدة عن رياحها، فما بالنا بأسواقنا، وأكثرها مفتوح على آخره ووثيق الصلة بأسواق «الصديق الأمريكي» الذي ليس هو بصديق!. وهي أزمة لم تبلغ ذروتها بعد، ولا يستطيع أحد ـ مهما حاول ـ أن يقطع بتاريخ تتوقف عنده، كما لا يستطيع أحد أن يحدد وبدقة الآثار التي ستتركها خاصة على الجسد الإمبراطوري الأمريكي، وقد ذهب كثيرون إلى تأكيد أنه سيمتز، أو يتراجع، ولم يتردد البعض في الحديث عن الانهيار. وكل هذا، سيفتح الطريق لتطورات ستترك الولايات المتحدة «إمبراطورية مريضة جدا» حسب عنوان افتتاحية صحيفة إسرائيلية رصدت مفارقة أن الرئيس الأمريكي الذي انفجرت في نهاية ولايته «فقاعة القروض» حسب تعبيرها، هو ابن الرئيس الذي وعد به بـ «نظام عالمي جديد»، فإذا الوعد يتجسد اليوم «بشكل مغاير تماما لما قصده الرئيس بوش الأب» (١). وهذه شهادة لها أهميتها من صحيفة لها أهميتها، تصدر في كيان له «خصوصية خاصة» ـ إن جاز التعبير ـ في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو هو جزء لا يتجزأ من «المشروع الأمريكي» وحسب تعبير باحث عربي مرموق (٢)، خاصة في المرحلة الإمبراطورية من تاريخ هذا المشروع، وهي مرحلة تؤذن ببدء الأفول، مما سيكون له انعكاساته العديدة وبالذات على العدو الإسرائيلي، الذي يبدو أنه ليس غافلا عن هذا، في ظل أن الاقتصاد الإسرائيلي مرتبط جدا بالاقتصاد الأمريكي (هآرتس ١٠/٣)، وفي ظل أن صحفا جادة ومتزنة استخدمت تعبيرات مثل «نهاية العالم» وحذرت من أن تكون الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن الماضي مجرد «نزهة في حديقة» مقارنة بالسنوات القريبة المقبلة (معاريف ١٠/٢٠)، ولذلك طالب مفكر استراتيجي إسرائيلي هو يحزقيل دورر رئيس الوزراء بست خطوات، أولها التصدي لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية لأنها ستكون «خطيرة على إسرائيل» (٣) التي تخشى ـ على الأقل ـ خروج المستثمرين الأجانب بشكل مكثف وهذا أخف الأضرار.

يمكن القول، دون خشية الوقوع في خطأ كبير، إن الكيان الصهيوني يقف في حالة استنفار استعدادا لمواجهة آثار أزمة خطيرة لم تتحدد أبعادها بعد، والاستنفار هنا مبعثه ليس اقتصاديا فقط، بل بواعثه سياسية وإستراتيجية في الوقت نفسه، لأن اهتزاز مكانة أمريكا اقتصاديا سيؤدي إلى فشل نموذج العولمة الذي نشرته وإلى تآكل الإمبراطورية، التي كانت إسرائيل من أكبر المستفيدين من مظلتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية أيضا.

في المقابل، أين نحن العرب من هذا كله؟ لا أقصد هذه الدولة العربية أو تلك، أيا كان دورها أو وزنها، فلا شك أن كل دولة تحك جلدها بظفرها!، ولكن أتساءل عن موقف عربي جماعي، موقف عدد من الدول العربية أو موقف الدول العربية جميعا، في مواجهة حدث بات كثيرون يرون أنه سيفتح الباب نحو «عالم جديد» و«عولمة» من طراز آخر غير الذي عهدناه في العهد «الإمبراطوري» الأمريكي، وهو عهد على الرغم من أنه قصير إلا أنه خطير ومؤثر وثقيل الوطأة على كثير من شعوب العالم، ونحن منها.

حتى كتابة هذه الكلمات، لم أسمع ولم أقرأ عن أي لقاء عربي مشترك للتباحث والحوار حول الأزمة الاقتصادية العالمية في حين تعددت ـ على سبيل المثال ـ اللقاءات الأوروبية، ووصلت يوم السبت الماضي إلى لقاء رباعي بين الدول الأكبر اقتصاديا في الاتحاد الأوروبي وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، وبحضور مسؤولين كبار في الاتحاد الأوروبي، على رأسهم رئيس البنك المركزي، مرة أخرى، أين نحن من هذا؟.

لن نتحدث عن الجامعة العربية ومجلسها الموقر، ولكن أليست لدينا لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة للجامعة؟ أوليس لدينا المجلس الاقتصادي الذي يضم وزراء الاقتصاد طبقا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أظن أنها لا تزال سارية المفعول منذ التصديق عليها في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٥٠، وأظن أن هذا المجلس الاقتصادي لم يودع الحياة مثل مجلس الدفاع المشترك الذي يضم وزراء الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء (٤)، ثم أين اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) والسوق العربية المشتركة (١٩٦٤) وغيرها من المؤسسات والهيئات الاقتصادية العربية المشتركة؟. لست حالما كي أطالب باجتماعات تتخذ قرارات وتوحد سياسات وتضع خططا وبرامج، بل كل ما كنت أتمناه أن يلتقي مسؤولون اقتصاديون عرب على أي مستوى، كي يتحاوروا حول ما يحدث في العالم، وكيف نحمي أسواقنا وأموالنا واستثماراتنا من الضياع، أقصد من الضياع الكامل، لأن المؤكد أن الأموال العربية المودعة في بنوك وسندات أمريكا والدول الأوروبية الأخرى ستكون من أكبر الخاسرين في حين الأزمة علما بأن هذه ليست الأزمة الأولى من نوعها منذ سبعينات القرن الماضي، ولكنها الأزمة الأكبر والأخطر ولذلك فإنها تحتاج إلى أن نواجهها ليس فرادى بل متحدين.. ولو لمجرد البحث والنقاش والحوار، فهل هذا كثير؟ أو أنه يحتاج إلى إذن وموافقة من «الصديق الأمريكي»، وما هو بصديق!، و«ليس هذا أجدى من الدعوة إلى الجلوس مع إسرائيل، أقصد العدو.. وهذه دعوة قديمة جدا أثارها في العام ١٩٦١ الصحفي المصري الكبير فكري أباظة، رحمه الله ورحمنا ■

أين العرب من الأزمة الاقتصادية العالمية؟!

هوامش

١. صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، في ٢٨-٩-٢٠٠٨.
٢. غسان سلامة: أميركا والعالم. دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٠٥.
٣. صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، في ٢-١٠-٢٠٠٨.
٤. مفيد محمود شهاب. المنظمات الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧٩.

المغرب: انتخابات ٢٠٠٩.. مفرق طريق

د. طارق اتلاتي

■ شهد العالم المعاصر تطورات متسارعة مهمة منذ عدة سنوات، والى وقت قريب جدا كانت هذه التطورات تظهر متارجحة في أعماق عدم الوضوح واليقين أكانت لصالح البشرية أم لا. وبذلك ظلت جل تنبؤات وقراءات المحللين والأخصائيين بشأن هذه التطورات سواء السياسية أو الاقتصادية غير مستقرة.

ويبقى الأمر الأكيد في هذه المعادلة هو الاختلافات المتفاقمة بين الدول الغنية والأخرى الفقيرة وما ترتب عنها من سوء توزيع الثروات مما أفرز كوارث اجتماعية خطيرة، كان أهمها على الاطلاق الأزمة الغذائية العالمية الحالية بكل تجلياتها وما فتحته من نقاش فكري عميق يحاول قدر الإمكان الوقوف على حقيقة التطورات العالمية المتسارعة. والواقع أن بوادر هذه الهزة الاقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية الخطيرة وإن كان يصعب التكهن بشدة خطورتها، فإنها لا مجال تعني نهاية مفهوم دور الدولة الحارسة.

والمغرب كبلد منفتح على العالم ومتفاعل معه، لا يخرج بذلك عن إطار التأثر بمجريات الأحداث والوقائع الدولية. ذلك لكون التحولات على مستوى سياسته الاجتماعية تؤول نحو توجه ليبرالي جديد وهو ما قد يجعله أقل تنافسية في ظل عولمة التبادل التي صارت أمرا حتميا مما يفرض ظواهر عديدة كارتفاع البطالة.

هذه الأمور وإن كانت مفهومة وواضحة بالنسبة للمتتبعين والعارفين بالأمور، فإنها في ذات الوقت تستغل استغلالا فاحشا من بعض الجهات التي اعتادت الأصطياد في المياه العكرة، من خلال محاولة إثارة الفتنة القائمة على المعاداة وتاويل حقائق الأمور في التفسير بل من هذه الجهات من لا تكلف نفسها عناء التحليل والفهم وتحسم الأمور في النظر إلى المرحلة التي يعيشها المجتمع اليوم في مرحلة المجتمع الجاهلي المعاصر، والذي لا يستحق حتى إعادة الدعوة إلى أساسيات الاسلام ما دام قد وصل إليه البلاغ واكتملت الرسالة، وبالتالي فلا سبيل إلا إعادة أسلمة المجتمع والدولة وتأسيسها من جديد على القواعد نفسها التي أسست عليها دولة المدينة، وعليه فلا مناص من العنف الديني أو الجهاد، كما يسمونه، كوسيلة وحيدة لتحقيق تلك الأهداف.

أمر واقع صارت تكرسه الأحداث من خلال تفريخ جماعات متناثرة تؤمن بأفكار قد تبدو ضربا من الخيال بالنسبة للجمهور العادي، غير أنها منطلق واقعي وحتمي بالنسبة لتلك الجماعات إيمانا منها بأن العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد، مستفيدة من الوضع الجيوستراتيجي، وتنامي الحركات العالمية والإقليمية المصدرة لهذا الفكر ولعل تفكيك مجموع الشبكات القائمة فكريا على مثل هذه الطروحات هو خير دليل على ضرورة استعجال مقاربة تنموية حقيقية تحد من توسيع تلك الأفكار المغلية للجهل على العلم، ومن جهة أخرى وضع مقاربة زجرية للضرب على أيدي مروجي تلك الأفكار والمحرضين على معاداة الدولة بالعنف بخطاب يتمسح في الدين الحنيف فالعديد من خطب (شيوخ الجماعات، والزعماء الروحيين للجماعات، وأئمة بعض المساجد) كلها توحي بأن هؤلاء هم صوت الأمة وهم من سيغير في معادلة الكفر بالإسلام.

ويبقى الاعتقاد الراسخ للمرحلة الراهنة أن الانتخابات الجماعية المقبلة تبقى محطة تفوق خطورتها ما تمخضت عنه الانتخابات التشريعية السابقة وأفرزته من نتائج حكى عنها الجميع، إن انتخابات ٢٠٠٩ هي فرصة أخرى لإعادة الثقة للمواطن وفرصة لاشتغال كل المؤسسات فعليا وفرصة لإعادة الاعتبار للأحزاب السياسية بالمفهوم الصحيح للعب دورها كاملا وفرصة للأحزاب لتحسين صورتها وإعادة هيكلتها نحو مسار صحيح، هي فرصة لقطع الطريق على الأفكار المسمومة ومروجيها وكل المفسدين.

هي إذن فرصة لكل المغاربة لإنتاج حكامة محلية تجنب البلاد لا قدر الله هول الكوارث ■

نقلا عن صحيفة «بيان اليوم» المغربية
عدد: ٥٥٥٢ بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٦.

بعد سلسلة الإخفاقات والخسائر

إجراءات أوروبية لمنع العدوى المالية الأميركية

كتب محرر الشؤون الدولية

■ اتفق السياسيون والمسؤولون الماليون الأوروبيون على خطة لضخ مئات المليارات من اليورو في مصارف الدول الـ ١٥ في نادي اليورو.

جاء ذلك إثر قمة طارئة استضافها قصر الأليزيه (١٠/١٢) بدعوة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي.

ولم تفعل القمة سوى استلهام الخطة البريطانية لمعالجة الأزمة، والتي كان أعلنها قبل أيام رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون، على أن يبدأ العمل بها قريبا، وقد يصل المبلغ المخصص إلى نحو تريليوني دولار.

وتقضي الخطة بشراء حصص في المصارف المتعثرة وضمان القروض المصرفية لفترات تصل إلى خمس سنوات.

وشكلت هذه الخطة تسوية مقبولة بين ألمانيا وفرنسا، فتراجع ساركوزي عن الدعوة إلى «خطة أوروبية فيدرالية منسقة لمواجهة الأزمة» وبدورها تخلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن «المكنسة» التي كان على كل دولة أن «تكنس بها أقذار نظامها المصرفي بنفسها» كما قالت للرئيس الفرنسي في القمة الرباعية المصغرة التي كانت جمعتهما إلى جانب رئيس الوزراء البريطاني والإيطالي.

٥ وبموجب هذه الخطة سيتم اعتماد إجراءات من طبيعة واحدة، يجري تطبيقها بطريقة متزامنة والإعلان عنها في وقت واحد، كي يسمح صدى الأرقام التي ستتعهد الحكومات الأوروبية بضخها في مصارفها بمضاعفة أثرها وتضخيمه، وتقديم الدليل على إرادة هذه الدول إعادة الثقة للنظام المصرفي. أي أن الخطة أبقت على التحفظات الألمانية المتعلقة بإنشاء صندوق مشترك لحماية المصارف الأوروبية، وكذا الأمر في ما يتصل بتكوين مؤسسة اتحادية جديدة لإدارته.

لكنها تخلت، بالمقابل، عن كل التحفظات السابقة المتعلقة بتأميم المصارف الوطنية التي تواجه خطر الإفلاس، جزئيا أو كليا. ويفترض أن تكون الحكومات، بدأت فورا» بمساعدة المصارف التي تعاني من المصاعب، حيث يأتي التدبير في مقدمة التوصيات التي جرى الاتفاق عليها. وسجلت البورصات العالمية ارتفاعات استثنائية فور الإعلان عن المبالغ الضخمة التي ضختها الدول الأوروبية لإنقاذ الأسواق المالية المتعثرة.

وسيكون بوسع الدول الأوروبية أن تعيد رسملة المصارف العاجزة كما تشاء، وشراء جزء من أسهمها الخاسرة لتخفيف العجز في حساباتها وتطهيرها من «الأسهم القذرة». وتتعهد الحكومات بيع حصصها وإسترداد الرساميل التي ضخمتها بمجرد استقامة الأوضاع.

بيد أن الإجراء الوحيد الذي يتجاوز مجرد التعامل مع أزمة الثقة، والذي يتجه نحو مواجهة الكساد هو الذي ينص على تعهد كل دولة بضمان القروض في ما بين المصارف نفسها، وإعادة تزويدها بالسيولة الضرورية، وذلك لطمأنة المصارف نفسها على قدرة المصارف الأخرى على الدفع، والوفاء بما تقترضه فيما بينها كي تستطيع القيام بوظيفتها الأساسية والاقتصادية وهي تسليف المؤسسات كي تستثمر في النمو وحماية العاملين فيها من البطالة، وكذلك مواصلة تسليف الأفراد والعائلات لدعم الاستهلاك الداخلي.

إعادة تأسيس الرأسمالية

يذكر أن عمليات الإسعاف المالية الجارية ستفرض على المصارف، التي تتلقى الضمانات الحكومية، أن تقبل بإعادة النظر ببعض القواعد المحاسبية، لفرض المزيد من الشفافية في حساباتها.

ولا يسعى الأوروبيون، عبر التدخل في تنظيم القواعد المحاسبية للمرة الأولى، إلى توحيد مؤقت للقواعد المتعددة في أوروبا المصرفية، بل إلى الإحاطة بحجم الخسائر في مصارفهم، والمدى الذي وصلته العدوى الأميركية إلى مصارفهم، ومقدار مساهمة المصارف الأوروبية في المبادلات «الفاسدة» في الأسواق الأميركية، دلالة على جهل السلطات المالية الأوروبية حتى الآن بحجم الخسائر التي لحقت بمصارف الاتحاد.

وفي ختام قمة مجموعة الأورو، أمل الرئيس ساركوزي أن تعيد الإجراءات المتخذة «السيطرة والعقل إلى سوق فقد كل إمكانية على تسيير نفسه»، في انتظار مرحلة اختبار طويلة، بمعرفة مدى استجابة الأسواق للخطة المطروحة إضافة إلى مواصلة الجهود لإقناع الولايات المتحدة، المسبب الأول في الأزمة الحالية بـ «المجيء إلى مؤتمر عالمي لإعادة تأسيس قواعد التعامل الاقتصادي والمالي العالمي»، أي تجديد الرأسمالية بعد تحطم جناحها الليبرالي، من دون بديل أو مراجعات تتجاوز مجرد معالجة أعراض الأزمة، لتتفذ إلى معالجة لبها وجوهرها.

وهو ما شاطره الرأي فيه مدير البنك الدولي الذي قال: «إن الأزمة المالية التي تجتاح العالم تسير إلى ضرورة القيام بعمل منسق من أجل بناء نظام أفضل للمستقبل».

إخفاق وخسائر

وكان الرئيس الفرنسي ساركوزي رتب لقمة باريس على عجل بعد اجتماع لمجموعة السبع للدول الصناعية الكبرى في واشنطن، لم يثمر في تحرك جماعي ملموس، ولم يفلح في وقف انهيارات أسواق المال العالمية، بما فيها الأسواق الأوروبية التي شهدت هبوطا حادا لأسعار الأسهم وخسائر كبيرة، على الرغم من تبني خطة من خمس نقاط تتعهد الدول الصناعية الكبرى بموجبها باتخاذ إجراءات حاسمة لمنع إفلاس المصارف المهمة، وبذل كل الجهود اللازمة لتحريك الأموال، والتأكد من حصول المؤسسات المالية على السيولة والرساميل.

كما تتعهد هذه الدول التحرك لتمكين المصارف من جمع رؤوس الأموال الكافية، من القطاعين العام والخاص، لضمان مواصلة إقراض العائلات والشركات، من دون أن تغفل تقديم ضمانات من قبل السلطات لاستعادة ثقة المودعين في سلامة ودائعهم، مع الدعوة إلى حل مشكلة الرهون العقارية التي كانت الشرارة التي فجرت الأزمة.

كما لم يفلح خفض سعر الفائدة بمعدل نصف نقطة مئوية، وهو الإجراء الذي كانت أقدمت عليه البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك «بنك إنكلترا» و«بنك الصين» وغيرها من المصارف المركزية في العالم، في وقف التدهور وحفز الإقراض. ورأى الخبراء أن هذه الخطوة جاءت متأخرة، وقد لا تعطي مفعولا إيجابيا قبل شهور.

وكان صندوق النقد الدولي أصدر تقريرا (١٠/٨) أشار فيه إلى أن الولايات المتحدة تتجه حتما نحو انكماش اقتصادي، وإن الاقتصادات العالمية تواجه أكبر الأزمات منذ ٨٠ عاما وبأنها لن تعاود النمو، كما هو مأمول، قبل نهاية ٢٠٠٩، وسيعني انخفاض النمو على صعيد عالمي، حتى لو كان إلى ٣٪ فقط إضعاف الطلب على الخام، ما سيؤدي غالبا إلى تراجع أسعار النفط، وهو ما حصل بالفعل، إلا إذا أتخذت منظمة «أوبك» قرارا بخفض الإنتاج، خلال اجتماعها المقبل.

وأشار الصندوق إلى أن النمو في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكندا لن يتجاوز ١,٥٪ للسنة الحالية، وقد يتراجع إلى ٠,٥٪ لسنة ٢٠٠٩، ما يعني كارثة محققة على صعيد إيجاد الوظائف، والتعامل المالي والحركة التجارية والصناعية.

في حين توقع الصندوق أن يبقى معدل نمو الاقتصاد الصيني في مستوى ٩,٣٪، وأن يبقى معدل النمو الثنائية عند ٦,٣٪.

في غضون ذلك أعلن الكونغرس الأميركي أن صناديق التقاعد خسرت نحو تريليوني دولار من قيمتها منذ بدء أزمة الرهون العقارية، بينما سجلت الميزانية الأميركية عجزا قدره ٤٣٨ مليار دولار.

وكان نزيف المليارات والخسائر الفادحة في أغلب البورصات العالمية، قد استمر إلى الثاني عشر من الشهر الحالي، حيث سجلت البورصات الخليجية خسائر بقيمة ١٨٠ مليار دولار في أسبوع واحد. وكانت بورصات السعودية ومصر والكويت من الخاسرين كما تراجعت البورصات الآسيوية والأوروبية إلى ما دون الخط الأحمر دون أن تنجح خطة خفض الفائدة في احتواء المخاوف والبدء بإعادة الثقة إلى الأسواق.

وعلى وقع الانهيار العالمي اتسع نطاق الانتقادات والاتهامات الموجهة للولايات المتحدة بالمسؤولية عن هذه الأزمة بسبب سياستها المتهورة ومساعيها للهيمنة على العالم.

وراى مراقبون أن تداعيات الحرب الأميركية على الإرهاب والحرب في العراق بدأت تعصف بالاقتصاد الأميركي معلنة انتهاء عصر الهيمنة الأميركية، بعد أن فجرت أزمة مالية خانقة ستشكل «تحولا تاريخيا لا رجعة عنه في موازنة القوى العالمية». وقال جوزيف ستيغلتز، العالم الاقتصادي المعروف والحائز على جائزة نوبل، إن حرب العراق شكلت السبب الرئيسي في الأزمة المالية الحالية، وإن إنهائها سريعا «سيحقق عوائد مالية ضخمة لأن الإنفاق الأميركي عليها هو المسؤول عن الأزمة» ■

واشنطن تعرض على «طالبان» مصالحة إذا تفاوضت مع كابول لإنهاء الحرب!

■ في موقف أميركي يعتبر سابقة، أكد وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس (١٠/١١) استعداد واشنطن لمصالحة مع حركة «طالبان»، لكنه ربط الخطوة بإجراء أفغانستان محادثات سلام مع الحركة لإنهاء حال العنف التي يعيشها البلد منذ سبع سنوات.

وشدد غيتس على ضرورة إخضاع المحادثات مع «طالبان» لشرط كابول وسيادة الدولة لأن ذلك «وسيلة المخرج السليم للجميع». وأيد الوزير ضمنا تصريح قائد اللواء الجوي البريطاني السادس عشر في أفغانستان البريغادير مارك كارلتون سميث الاسبوع الماضي، بأن التقييم في أفغانستان يتطلب تسوية سياسية لأن «القوات الأجنبية عاجزة عن تحقيق نصر عسكري حاسم»، وما تستطيعه هو «مجرد خفض التمرد إلى مستوى مقبول». لكن قائد الجيش البريطاني السير جوك ستيروب اعتبر (١٠/١٠) أن لا «نقطة نهاية» مرتقبة للمهمة العسكرية الدولية في أفغانستان، واصفا تحقيق الاستقرار هناك بأنه «رحلة طويلة لا تقتصر على مساعدة البلد في الاقتراب من العالم المعاصر».

وفيما أفادت مصادر في وزارة الدفاع الأميركية بأن واشنطن تدرس خطة لمنح زعماء القبائل في أفغانستان وباكستان معا سلطات شرعية من أجل تعويض غياب نفوذ السلطات في مناطقهم، قطع مقاتلو «طالبان باكستان» رؤوس أربعة زعماء قبليين موالين لإسلام أباد، في عملية الإعدام الثانية الماثلة خلال ثلاثة أيام بعد العثور على جثث أربعة زعماء قبليين آخرين في ١٠/٩.

وكشف مسؤولون أمنيون أن الزعماء القبليين اغتيلوا بعد مشاركتهم في تجمع لميليشيات مناهضة للمتشددين الذين يواجهون منذ مطلع آب (أغسطس) الماضي عمليات أطلقها الجيش الباكستاني في مناطقهم، وزعم الجيش مقتل أكثر من ألف متطرف فيها ■

بيونغ يانغ تتعهد تفكيك مفاعلها النووي بعد شطبها من لائحة «الإرهاب»

■ أعلنت بيونغ يانغ (١٠/١٤) عزمها على استئناف عملية تفكيك برنامجها النووي، وذلك بعد ساعات من إعلان واشنطن سحب اسم كوريا الشمالية من لائحة الدول الداعمة للإرهاب.

ونقلت وكالة أنباء كوريا الشمالية عن متحدث باسم وزارة الخارجية قوله: «نرحب باحترام الولايات المتحدة لوعدها» وعليه «اتخذنا قرارا باستئناف وقف العمل في المنشآت النووية في يونغبيون والسماح لواشنطن ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف عملهم».

وأوضح الناطق باسم الخارجية الأميركية شون ماكورماك أن بيونغ يانغ وافقت على تفتيش «كل منشآتها النووية، وأخذ عينات منها» وإن بلاده قررت سحب اسمها من اللائحة السوداء، للدول التي تسمى راعية للإرهاب، والتي أدرجت فيها كوريا الشمالية منذ عام ١٩٨٨ لضلوعها المفترض في إسقاط طائرة ركاب كورية جنوبية أوقع ١١٥ قتيلا.

ومقابل ترحيب كوريا الجنوبية بشطب اسم بيونغ يانغ من لائحة الدول الراعية للإرهاب، وصفت طوكيو الخطوة الأميركية بأنها «مؤسفة للغاية» لأن «واشنطن الحليفة لم تشاور بلاده في شأنها» وذكر وزير المال الياباني بمصير مواطنيه الذين خطفهم عملاء كوريون شماليون قبل عشرات السنين. ■

Digitized by Birzeit University Library

الباب المفتوح

حماية المقدسات وحماية البشر

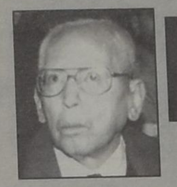

محمد الجندي

الإدارة الأميركية: تغذية التطرف والطائفية

■ يستنجد الكثيرون في منطقتنا العربية بخاصة بالمجتمع الدولي من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية، مثل الحرية وحق تقرير المصير، ورفع نير الاحتلال، أو على حقوقهم الأبسط، مثل رفع الحواجز، رفع الحصار، توفير الخدمات، الخ؛ وبنفس الاستنجاد يوجه إلى «الأشقاء» العرب، أو «الأشقاء» المسلمين، الخ.

لكن من هو المجتمع الدولي؟ لقد احتلت الإدارة الأميركية مجلس الأمن، الذي من المفروض نظريا أن يكون السلطة التنفيذية للمجتمع الدولي. وهذه السلطة في فهمها ماء تجاه جميع المظالم والارتكابات، التي لا ترى الإدارة الأميركية معالجتها، وتزأر بضراوة تجاه أمور ترى الإدارة الأميركية مصلحة في معالجتها، وتعالج رؤية الإدارة الأميركية، فيجعل الاحتلال «تحريرا»، والظلم «عدالة»، والجرائم ضد الإنسانية «دفاعا عن النفس».

في موريتانيا وقع انقلاب عسكري على رئيس انتخبته شعبيته، ولكنه مبتنى من الإدارة الأميركية، فقامت الدنيا ولم تقعد «دفاعا عن الديمقراطية»، الأمر، الذي لم يحدث تجاه الانقلابات الدموية، التي جرت في أميركا اللاتينية أو في اندونيسيا؛ ومن يدري، فقد يكون وراء ذلك تحضير لغزو واحتلال موريتانيا.

ثار الرأي العام الدولي من أجل استقلال التيبت عن الصين لصالح نظام طائفي، ويثور ضد انفصال أوسيتيا وأبخازيا عن جورجيا، هناك الانفصال مطلوب لأنه ضد النظام الصيني، وهنا الإلصاق مطلوب لصالح نظام، مهماته مطلوبة ضد روسيا.

الرأي العام الدولي هو اليوم رأي الإدارة الأميركية، ولئن كانت روسيا والصين تخرجان قليلا أو كثيرا عن ذلك الرأي، فإن المستجدين لا يعبأون عموما بذلك، ويتوجهون إلى الإدارة الأميركية.

والاستنجاد بالأشقاء «العرب أو المسلمين» لا يخرج موضوعيا عن الاستنجاد بالإدارة الإميركية، فالإدارات الثالثية، عربية أو مسلمة أو غير ذلك، هي عموما حليفة طبيعة للإدارة الأميركية، فيقع الاستنجاد في نفس الفخ.

وقد يكون الاستنجاد أحيانا تغطية للزعيم الطائفي، أو للحاكم فهو قد أدى واجبه «الوطني» بالاستنجاد، والحق على «المجتمع الدولي» أو على «الأشقاء» الذين «لم تلامس أسماءهم نخوة المعتصم (عمر أبو ريشة)». طبعا ليس كل استنجاد تغطية، فقد يصدر من أعماق قلب مجروح لدى عجوز فقد، أو فقدت، ولدا، أو بيتا أو قطعة أرض للعيش، إنه هنا صوت استغاثة بائس، حزين، لا يدري ما يفعل.

ولكي يكون الاستنجاد مؤثرا، فاعلا في النفوس، كثيرا كما يتناول موضوعه المقدسات، المساجد، الكنائس، المواقع ذات الطبيعة الخاصة، وهنا يبدو فعلا مؤثرا، ولكن...

ألا يجب أن يخطر للمرء، أن المقدسات، التي تحت الاحتلال، من الطبيعي أن تنتهك، فهي ليست مقدسات لدى المحتل.

وبدلا من الإستنجاد لحماية المقدسات يجب النضال، لا من أجل حمايتها فحسب، وإنما من أجل إنقاذها، أي من أجل إزالة الاحتلال.

في العراق لم تنتهك فقط المقدسات الدينية، وإنما أيضا المقدسات الحضارية. لقد سرقت، أو دمرت، الأوابد الحضارية العراقية، ومن دون أية احتجاج لا من الأمم المتحدة، بمن فيها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولا من منظماتها المختصة مثل اليونيسكو.

عدا ذلك، فإن الاستنجاد من أجل المقدسات يقصد به الهاب الشعور الديني، ولا شك أن ذلك قد يفعل فعله بالنسبة للشعور الديني، ولكن هناك فرق كبير بين الشعور الديني للأفراد، الذين لا حول لهم، ولا قوة، عموما، وبين الشعور الطائفي. إن الطائفية الدينية أو العنصرية تمولها الأموال البترولية، أو أموال المراكز التبشيرية الأوربية والأميركية، أو أموال التجارات غير المشروعة (المخدرات، الجنس، السلاح)، وكل ذلك يندرج تحت إشراف الإدارة الأميركية، ولذا فإن التحرك الطائفي لا يتأثر بانتهاك المقدسات، إلا شكلا، ولا بالهاجس الوطني، وإنما بهموم أخرى.

في الحديث الشريف، أن امرأة، دخلت النار في هرة، فهل يدخل الزعماء الطائفيون الجنة بالمجازر التي يصنعونها بالمسلمين؟ أو حتى بالمدنيين العاديين غير المسلمين؟ هل يدخلون الجنة بتمزيق مجتمعات بلدانهم، وبالاعتداء على مجتمعاتهم؟ هل يدخلون الجنة بفتوى إجبار امرأة على القيام بعملية انتحارية؟ هل يدخلون الجنة أصلا بالعمليات الإنتحارية؟ ألم يحرم الإسلام الانتحار «ولا تقلوا بأنفسكم إلى التهلكة»؟ (طبعا الزعماء الطائفيون هم المسؤولون عن العمليات الانتحارية، وليس الأفراد المنفذون الذين يضحون بأرواحهم جهادا في سبيل وطنهم).

هل يدخل الحكام «المؤمنون» الجنة بتجويع شعوبهم، وبقمعها، وبهدر ثروات بلدانهم؟

نحن لا يهمنا هنا إن كان هؤلاء أو أولئك يدخلون الجنة، أم لا. يهمنا القول، إن الاستنجاد من أجل حماية المقدسات لا معنى وأقعيا له، حتى ولو كان مخلصا.

القضية الوطنية لا تطلب الاستنجاد، وإنما تطلب التضال، وليس فقط من أجل حماية المقدسات، وإنما، وبالدرجة الأولى، من أجل حماية البشر، الذين هم يحمون المقدسات.

والنضال لن يكون له معنى، إلا إذا عرف المرء ضد من. إنه بداهة ضد الاحتلال، أي ضد القوة الاستعمارية الدولية التي تصنع الاحتلال، أي ضد الإدارة الأميركية؛ حتى الإدارات الاستعمارية الحليفة ليست هدفا مباشرا.

وإذا كان النضال هو ضد الاحتلال، أي ضد القوة الاستعمارية، ينتج أمران أساسيان ما يزالان ملتبسين مع أنهما بالغا الاهمية، الأول، هو أن أي حل للقضايا الوطنية، الأساسية أو الثانوية عن طريق وضعها في يد الإدارة الأميركية، هو حل غير وطني مهما تعددت أشكال الترويج له. أوراق الحل، التي ٩٩٪ منها في يد الإدارة الأميركية (حكمة الرئيس المصري السابق ـ السادات) هي أوراق لحل غير وطني ولصالح الاستعمار؛ والامر الثاني هو أن أي بلد، وخصوصا في العالم الثالث، لا يستطيع الدفاع عن نفسه سياسيا واقتصاديا وعسكريا، إلا بالتعاون مع شعوب العالم، ومع الإدارات المعادية للاستعمار في بلدان أخرى. ومعنى ذلك أن النضال الطائفي، إن وجد، محكوم عليه بالفشل، لأنه يقف على مسافة من الطوائف الأخرى.

حزب الله اللبناني ربح في حالة استثنائية معركة ضد العدوان الصهيوني في تموز ٢٠٠٦، وبرهن على بسالة وعلى دقة تنظيم مقنطعي النظير، ولكنه يستكمل انتصاره بالعمل على وحدة اللبنانيين وهذا يؤلف جزءا أساسيا، لا ثانويا، من معركته الوطنية.

غير أن القضية الوطنية تتطلب المنظور الأبعد، تتطلب تحالف الشعوب، ربما على الأمد البعيد نسبيا. لبنان، أو أي بلد آخر، إذا ما بقي وحده، لا يستطيع الدفاع عن نفسه، فلدى القوة الإستعمارية الدولية أسلحة يمكن أن تدمر بلدانا باكملها، ووسائل اقتصادية يمكن أن تجعل أي بلد يأكل التراب.

القضية الوطنية هي قضية أممية بجوهرها، فالإنسان، إما أن يتعايش، أو أن يدمر نفسه، كما دمرت الدينصورات في نهاية المطاف، والقضية الوطنية لا يمكن أن تكون طائفية، لا بالمعنى الديني، ولا بالمعنى العنصري ■

طهران: إضراب التجار للمرة الأولى منذ الثورة وترشيح كروبي للرئاسة

■ صعّدت السوق التجارية في طهران (١٠/١٢) إضرابها احتجاجا على مشروع فرض ضريبة القيمة المضافة، رغم قرار الحكومة تعليق هذه الضريبة لمدة شهرين، بعد أيام من الاحتجاجات التي نظمها أصحاب المتاجر في طهران ومدن إيرانية أخرى، خصوصا أصفهان وتبريز ومشهد.

وقالت صحف إيرانية إن التجار الذين يخشون أن تؤدي الضريبة الجديدة إلى ارتفاع الاسعار وتقليل الطلب على منتجاتهم، يريدون إلغاءها تماما، وإنهم ماضون في الاحتجاج.

وذكرت مصادر إعلامية إن المداخل الرئيسية إلى السوق التجارية في العاصمة الإيرانية كانت مقفلة حتى التاريخ المذكور أعلاه، في وقت يندر فيه حدوث إضرابات في السوق التجارية، وهي المرة الأولى منذ الثورة الإسلامية التي تعلن فيها هذه السوق إضرابا عاما.

وقال مراقبون إن الإضراب سيشكل تحديا للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قبل الانتخابات الرئاسية في العام المقبل. وفي هذا السياق أعلن رئيس البرلمان الإيراني السابق مهدي كروبي عزمه على الترشيح للانتخابات الرئاسية المقررة في حزيران (يونيو) المقبل، ممهدا بذلك لترشيحات في صفوف الإصلاحيين في مواجهة الرئيس الحالي نجاد.

وحرص كروبي على عدم إغلاق الباب أمام ترشيح الرئيس السابق محمد خاتمي إذ أبدى استعداده للانسحاب لاحقا لمصلحة مرشح إصلاحي آخر «إذا تبين أنه أوفر حظا» منه.

وسبق أن ترشح كروبي إلى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، التي فاز بها نجاد.

واستغل كروبي مؤتمرا صحافيا الذي أعلن فيه ترشيحه (١٠/١٢) لتوجيه انتقادات إلى الرئيس نجاد معتبرا أنه «فشل في السياسة الخارجية وفي المسائل الاقتصادية»، وأوضح أن «المصرف المركزي أفاد أن التضخم تجاوز ٢٣٪، وأنه سيرتفع أكثر».

على صعيد متصل، أوقفت السلطات الإيرانية مساعد رجل الدين المنشق آية الله منتظري، بعد نشر خطبة لهذا الأخير تتضمن انتقادات جديدة للحكومة حول المس بالحريات، ومما قاله منتظري: «تصفون إيران كأنها البلد الأكثر حرية في العالم، بينما تصادرون الحريات المشروعة والعادلة داخل البلاد» ■

حبر

جائزة نوبل... لهذا العام

رغم كل ما قيل في العقود الماضية عن الملابسات التي ترافق منح جائزة نوبل لهذا الكاتب دون ذاك، فإنها ما تزال حتى الآن ترقى امتياز أدبي يحصل عليه مبدع ما، وبالتالي ارقى امتياز لامته، ودائرته الحاضرية إذ هي عندما تمنح تكون اساسا تعبيرا عن تثمين عال لانتاج أدبي قدم إضافات هامة لدائرة حضارية أوسع من محيط كاتبها نفسه، وبالتالي قدم إثراء لتراث البشرية ككل.

من هنا كان توقنا كعرب وبمثل المرة اليتيمة التي منحت فيها الجائزة لأديب عربي هو نجيب محفوظ أن يعاد التذكير بنا وبدورنا في ميدان إثراء الثقافة العالمية، ومن هنا، أيضا، كانت اعتراضاتنا عندما ذهبت مرة إلى كاتب إسرائيلي، لا لانه مغمور فحسب، بل لانه من العار على البشرية أن تضع في كتاب صفحاتها المشرقة، صفحة قاتمة على فكر اغتصابي عدواني، دمر مستقبل الشعب الفلسطيني، ومرشح لان يدمر مستقبل البشرية، ومن هنا، أيضا، كانت اعتراضاتنا عندما تذهب، أحيانا، إلى كتاب نحس أن وراء اختيارهم اعتبارات أدناها الاعتبار الأدبي.

وحسب المتوفر مما قرأناه عن الكاتب الفرنسي جان ماري غوستاف لوكليزيو الممنوح جائزة نوبل للاداب لهذا العام فإن الجائزة قد ذهبت في الاتجاه الصحيح، وإلى الكاتب المستحق لها عن جدارة. نقول ذلك ونحن نمتلئ سعادة لان له رواية «نجمة» تنتصر للحق الفلسطيني في وجه الاستيطان الصهيوني الذي لم تعرف البشرية نظيرا له في خسته ووحشيته، وتزييفه اليومي لوقائع التاريخ قديمها وحديثها.

وعندما ينتصر كاتب ما لفلسطين فإنه بالضرورة سينتصر لقضايا الهنود الحمر، وللثقافات المنسية، والتي غيبها الاستعمار الأوروبي منذ اكتشاف قارة أمريكا في القرن الخامس عشر الميلادي على يد كريستوفر كولومبس وحتى الآن، لصالح أديانه وثقافته، وطرائق عيشه. وعندما ينتصر كاتب ما لفلسطين فإنه سيكون ضد «المجتمعات الغربية القائمة على الإنتاجية والاستهلاك والاستغلال والمادية المسطحة»، ويكون مع الإنسان في عمقه، وفي روحه البشري، وهناك يلتقي الجميع، على أساس من احترام التلون الأرثي والحضاري لكل شعب صغيرا كان أم كبيرا.

وغني عن القول أننا لا ندعو إلى تنظير يبسط الأمور، فلا يرى في الكاتب كاتبا مبدعا إلا إذا كتب عن فلسطين، فصدفة هذا العام أن لوكليزيو ينتصر لفلسطين في واحد من اعماله، وهذا بالنسبة لنا، مؤشر على عمق روحه الإنساني، وأصالته البشرية، وتبقى بعد ذلك الشروط الأولية التي لا بد أن تتوافر في كل أدب حتى يعد أدبا رفيعا، وهذا حتما ما اكتشفته أصلا الجهة التي منحته الجائزة، وهو وغيره، إن لم يكن في الأصل مبدعا، وخلاقا من الطراز الرفيع فلا فلسطين، ولا غيرها من المواضيع النبيلة تشفع له، أو تجعل إنتاجه في وضع يشار فيه أنه قدم إضافات ما إلى تراث البشرية، وأنه يستحق بالتالي هذه الجائزة، جائزة نوبل، التي ما تزال حتى الآن، ارقى امتياز أدبي عالمي ■

أحمد سعيد نجم

محمود درويش ـ الطائر الخالد

مروح الكبرا

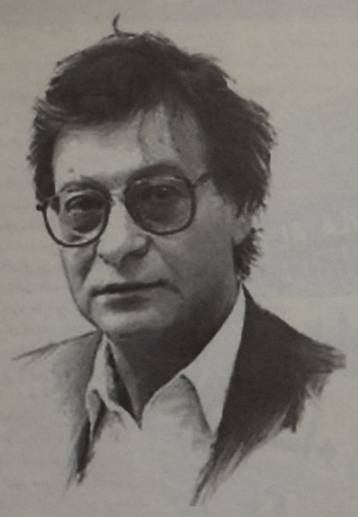

■ في... رام الله..
من تحت تراب.. من عند بئر في
البروة. بئر... تقربه شجرات ثلاث
كالزاهيات.. حيث ولد. محمود. مصادفة.
وتراب.. من عند «قبة الصخرة»... بالقدس
مزجته حورية. أم الشاعر. بحنين حيفا وبشهقة
الناصرة.
تراب... نثرته فوق الجثة...
الطاهرة
طائرا.. ينهض.. كي
يرى عمان.. ونيل
القاهرة..
ومن سرير الغيب..
بثوب غمام
ينهض.. كي
يرى بيروت. تفاحة البحر
ويطل من على قاسيون على
سحر امرأة.. الرخام
الشام
يشعل...
الذاكرة
يظهر المخفي.. يخيل المرئي
ويبني الكلام
ويصطاد الفكرة
الباهرة
يحمل كوكبا.. فوق مئذنة.. مئذنة السلام
يركب نجمة... ينجب الضوء للكون
من عتم الظلام
يهدي.. أم البدايات. وأم النهايات.
«فلسطين»
وردة «ثائرة»
طائرا.. ينهض
يصعد
كالشهاب الحر
كالأسطورة الزائرة
•••
يصعد... الحر
وينتصر..
بالبلاغة.. وبالكناية
وتنتصر.. القصيدة
والشعر...
أدونيس. الماغوط. ممدوح. سعدي
وتنتصر.. لغة للنبي
بأرض الحجاز
وينتصر سوق عكاظ..
وينتصر المجاز
•••
تنتصر.. الفنون جميعها
ويهزم الموت..
وسيف الموت.. ينكسر
•••
ينهض..
الطائر الكنعاني
طائر الفينيق..
كأهبة في مسرح الإغريق
يصعد..
ونحن نهبط
تتخبط.. نخبط
نقتل.. نقتل..
نتقاتل..
على عرش وهم...
وعلى نعش، غبي
نحمل
وندفن
ودماؤنا
تهدر
•••
طائرا.. يصعد
ونحن نهبط
ونتحدر
•••
يا سيد
نحن الآن ننهك
ونهلك
لا نحصد.. إلا السراب
وإذا ما اتفقنا
افترقنا
قالوا، مرارا، واستمعنا،
لأننا لا نحلم
إلا بالخراب.. وبالأرض اليباب
فلا وطن بأيدينا.. ولا وطن لياوينا
•••
يا سيد
نحن نهبط
نهلك ننهك
لا عرش... ولا ملك
ولا ملك
•••
وطن لنا
لو يقرب أو
يبعد
يعبد يا سيد..
يا.. أيها الطائر الخالد
أيها الطائر الخالد ■

هكذا نتكلم يا زرادشت

■ وصلنا في الحرية، وبإهداء خاص من المؤلف كتاب «هكذا نتكلم يا زرادشت» للشاعر السوري د. شاكر مطلق والكتاب كما جاء في عنوانه «نص فكري وأدبي» قدم له المفكر الدكتور طيب تيزيني بمقدمة أضاءت العمل، وشرحت معنى أن يكون نص ما شعريا وفكريا في آن واحد، ومن المقدمة نقرأ إن الدكتور شاكر مطلق قد امتلك الكون المعاصر في ما قد نعتبره «أسطورة الانبعاث الكوني الجديد من الرماد إلى الوهج ومن الاستباحة إلى الذاتية المشبعة. وإذا حق القول بأن الأسطورة فكر وشعر، فهي فكر لا كالفكر وشعر لا كالشعر».

بقي أن نضيف أن كتاب «هكذا نتكلم يا زرادشت» لشاكر مطلق هو من إصدارات اتحاد الكتاب العرب في سورية للعام ٢٠٠٧ ■

«قلب ينوس ليشتعل..»

د. شاكر مطلق

علم يرفرف في الجليل
كرعشة القلب الشجي
تهزه ريح الغروب
مودعا طير المساء.
علم وشمس في انطفاء
والبحر خاتمة الرحيل
إلى المنافي والشقاء...
لا تقلق الأموات
في ليل الهزيمة
لا تغالي في البكاء
وفر دموعك. يا غريب.
لما سيأتي من عذاب
أن ترمينا القبائل
في الصحارى للوباء
وأن يهجرنا الدعاء
حطت طيور الموت سرا
في القلوب، فلا نراها
غير وجه في السراب
مودعا نحو الفضاء..
يا أيها المقبور فينا
فينقي الانتماء
من خط في الطين النشيد
وخط أسرار الملاحم
كي تكون لنا العزاء؟..
من أي حلم جئت تسعى
بالتراتيل العتيقة
موغلا في الأرجوان
وفي محارات المعاني
هاتكا سر القصيدة
كي يكون العرس أبهى
في عواصم لا تضيء
وفي خيام لا تضاء؟..
نعش من الماس النقي
لاحمد، المنسي فينا
مذ عبرنا للمنافي
بحر، حيفا، دون خبز
وانتهينا في العراء..
قالوا، مرارا، واستمعنا،
كل حي للزوال
وكل نجم لانطفاء
ما عرفنا السر حتى
دق ناقوس الفناء
وصاح رب البحر فينا
كي نعيد له النشيد
نعيد خلخال الأميرة
من جيوب الأدعياء
لكي يظل الشعر حيا
في الجمرات البعيدة
بعد أن رحل المغني
حاملا سر المحارة
تاركا للشعر وقتا
للتأمل والرثاء... ■

Digitized by Birzeit University Library

تأريخ الصحافة الفلسطينية المعاصرة (٢)

أحمد سعيد نجم

■ عام ١٨٦٠ حدثت في بلاد الشام مجازر طائفية مروعة كان من نتيجتها، وبحجة حماية الاقليات الدينية، ان ازداد، وعلى نحو سافر، تدخل الدول الاوربية الكبرى في شؤون السلطنة العثمانية. وفي ذلك العام أعاد العثمانيون تشكيل ولاياتهم من جديد، فتم إلحاق القدس، التي كانت قبل ذلك تتبع لولاية صيدا، إلى ولاية سوريا ومقرها دمشق. ولكن، وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، فصلت ومعها جنوب فلسطين كله، عن ولاية سوريا، وجعلت متصرفية ممتازة تتبع مباشرة للباب العالي.

وليس ثمة اتفاق بين الباحثين والمؤرخين على السنة التي تم فيها إقامة متصرفية القدس ويرى محمد كرد علي في كتابه «خطط الشام» ان ذلك حدث عام ١٨٧٠، في حين ان الدكتورة خيرية قاسمية تنقل في كتابها «النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨» عن هوغارت، وهو «احد البريطانيين المتخصصين في أمور الشرق الأوسط خلال الحرب الاولى» ان ذلك حدث عام ١٨٨٧، وكان السبب وراءه تزايد قلق السلطان عبد الحميد من النشاط الصهيوني (١). على ان معظم الباحثين والمؤرخين يرجحون عام ١٨٧١، كبداية لإعطاء القدس وضعا متميزا، وربطها مباشرة بالسلطان العثماني، والسبب هو إبقاء هذا الجزء من السلطنة تحت الانظار الدقيقة، بعد ان راح يتضح شيئا فشيئا أن ثمة مخططات غربية تستهدف الأرض المقدسة.

وبعد خمس سنوات من جعلها متصرفية عرفت عام ١٨٧٦ الصحافة، ففي تلك السنة صدرت فيها صحيفتا «القدس الشريف» و«الغزال» وكانتا جريدتين رسميتين للسلطة العثمانية مهمتها نشر البلاغات والقرمانات السلطانية، وصدرت اولاهما باللغتين العربية والتركية، اما «الغزال» فبالعربية فقط، ويمكن اعتبار صدور هاتين الجريدتين الرسميتين حجة قوية على ان القدس التي ضمت معها يافا والخليل وغزة، قد غدت كيانا يتبع مباشرة للباب العالي، قبل ذلك التاريخ.

وكان العام الذي صدرت فيه صحيفتا «القدس الشريف» و«الغزال» قد شهد حدثين بارزين: اولهما: اعتلاء السلطان عبد الحميد سدة السلطنة العثمانية، وثانيهما: نشر الدستور العثماني. على انه سرعان ما تعطل الدستور وعاشت السلطنة كلها في عصر من الإرهاب الذي حسب على الناس انفاسهم، «وغم ما يكنه الفلسطينيون للسلطان عبد الحميد من تقدير لمواقفه الصلبة ضد المشاريع الصهيونية، التي ترافقت بضغوطات غربية هائلة، إلا ان فلسطين، وطيلة حكمه التي امتدت قرابة ثلاثين عاما، لن تعرف غير هاتين الصحيفتين الرسميتين. وبالتالي فإنها لم تعرف الصحافة الحقة، التي يملكها الناس، والتي تعبر عن آراء الناس إلا عند ابتداء الخلاص من حكمه على يد حركة «الاتحاد والترقي» وذلك ابتداء من العام ١٩٠٧، بصدور صحيفة «الترقي» في يافا وقد انعكس الخلاص من الحكم الاستبدادي للسلطان عبد الحميد، والآمال بأن يقوم السادة الجدد في استانبول باطلاق الحريات ازدهارا في الصحافة، فراح ظهور الصحف والمجلات يتوالى في القدس وحيفا ويافا، وما ان اقتربت الحرب العالمية الاولى حتى صار في فلسطين حوالي ثلاثين صحيفة او اكثر.

والواقع فإن عدم وجود صحف فلسطينية أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، وهي الفترة التي راحت تشهد تكثفا في النشاط الاستيطاني الصهيوني، حرمنا من رؤية انعكاس هذا النشاط على جماهير الشعب الفلسطيني وقياداته، ولكن ما ان قامت الصحافة بدءا من عام ١٩٠٧ حتى انخرط معظمها في فضح المخططات الصهيونية، والتنديد بها، والتنبيه من مخاطرها المستقبلية. وما ان بدأت الحرب العظمى عام ١٩١٤ حتى تم إيقاف جميع الصحف في فلسطين، ولم تعاود صدورها إلا عام ١٩١٩. مع خروج الاتراك ودخول الإنكليز إلى فلسطين، وبدخولهم ابتدأت حقبة تاريخية خطيرة في حياة الشعب الفلسطيني، انتهت عام ١٩٤٨، بخلق دولة «إسرائيل» وتشريد معظم الشعب الفلسطيني عن أرض آبائه وأجداده.

وحتى عام ١٩٤٨ كان الفلسطينيون رغم المزاحمة اليهودية، ورغم تعسف السلطات البريطانية التي كان دابها محاربة كل ما يؤدي إلى ارتقاء الفلسطينيين معرفيا فقد أصدروا ما يقرب من ١٦٠ صحيفة ومجلة تنوعت لتغطي كافة جوانب الحياة الفلسطينية، ويرى أحمد خليل العقاد وهو من الوجوه البارزة في صحافة فلسطين قبل النكبة، ثم في الصحافة الاردنية ان: الصحافة الفلسطينية منذ نشأتها عام ١٨٧٦ وحتى النكبة عام ١٩٤٨ لم تكن الشطي الذي أصدر مع اللبناني «أسعد داغر» صحيفة «القاهرة» المسائية إلى استمرت في الصدور حتى عام ١٩٥٧.(٦) ويذكر عبد القادر ياسين أسماء هؤلاء وغيرهم مثل انيس صايغ، وخيري حماد، ومعين بسيسو ومازن البندك، واحمد صدقي الدجاني، وعبد القادر ياسين، وغسان كنفاني، وناجي علوش وحنا مقبل» (٧) وبعض ممن ذكرهم عبد القادر ياسين هم من الاقلام التي ابتدأت في الكتابة بعد النكبة. وفي مذكرات شفيق الحوت التي صدرت عام ٢٠٠٧ عن دار الريس بعنوان «بين الوطن والمنفى» حديث هام وشيق عن إسهامه شخصيا في تطوير مجلة الحوادث، لصاحبها سليم الوزي، لتصبح مجلة سياسية جادة وملتزمة، الامر الذي انعكس زيادة كبيرة في مبيعات المجلة (٨). وكما اطللنا بعجالة سريعة على الصحافة الفلسطينية قبل النكبة لا بد من ان نطل بعض الإطلال على الصحافة التي صدرت بعد النكبة وحتى بروز الكيانية الفلسطينية. لقد كان من نتائج حرب عام ١٩٤٨ أن تشتت جزء كبير من الشعب الفلسطيني بعد ان احتل الصهاينة مدنهم وقراهم، ولكن ظلت بقعتان جغرافيتان من أرض فلسطين هما قطاع غزة الذي قامت فيه حكومة عموم فلسطين، ولكنه خضع خضوعا مطلقا للسيطرة المصرية بحيث لم يبق فيه لحكومة عموم فلسطين إلا سيادة اسمية وشكلية، اقتصرت في الغالب على حضور اجتماعات جامعة الدول العربية، والضفة الغربية التي الحقت بعد مؤتمري عمان واريحا بشرق الاردن وتكون من هذا الإلحاق ما عرف بـ «المملكة الاردنية الهاشمية».

وهنا لا بد ان نشير إلى ان معظم الصحف التي كانت تصدر في غزة والضفة الغربية قبل النكبة واصلت صدورها بعد النكبة. لا بل إن اكبر صحيفتين فلسطينيتين: «الدفاع» و«فلسطين» وهما من صحف يافا انتقلتا بعد النكبة إلى القدس، بعد ترحال مؤقت إلى القاهرة وعمان فالقدس بالنسبة لـ «الدفاع» وإلى عمان فالقدس بالنسبة لـ «فلسطين».

ليس ذلك فحسب بل إن نفرا من الشباب الفلسطيني ممن درسوا في لبنان وسوريا، وتأثروا بافكار البعث وغيره من الاحزاب بادروا مع النكبة إلى إصدار صحف جديدة في الضفة الغربية. نذكر من هؤلاء الشهيد كمال ناصر الذي ساهم مع عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس في إصدار صحيفة البعث، ثم أسس في رام الله مع كل من عصام حماد، وهشام النشاشيبي صحيفة «الجيل الجديد» التي صدر العدد الاول منها في ٤ نيسان ١٩٤٩، ثم توقفت، على الارجح، بعد العدد ٢٤ الصادر في ١٩٥٠/٥/١ (٩)

وفي الحلقة السادسة من المذكرات التي نشرتها مجلة «فلسطين الثورة» ابتداء من عددها الأول الصادر في ٢٨ حزيران ١٩٧٢ بعنوان «على صدورهم باقون..» مذكرات اسير فلسطيني في الوطن المحتل» حديث عن مقال نشر في مجلة «الجيل الجديد» لكمال ناصر بعنوان «كيف سلمنا المثلث»، وتسبب باعتقال «صاحب المجلة للمرة الخامسة، وصودرت المطبعة واعتقل المحررون، والعمال وأصدقاؤهم، وكل من كانت لهم علاقة بالمجلة المذكورة» (١٠)

ومن بين كافة تجمعات الفلسطينيين في الشتات كان اكثرها عددا، ووزنا، وتأثيرا فيما بعد على القضية الفلسطينية التجمع الفلسطيني في الاردن فقد «كان من نتائج وحدة الضفتين ان تغيرت الحقائق السياسية التي كانت تقوم عليها المملكة الاردنية الهاشمية. إذ غدت أغلبية سكان المملكة من الفلسطينيين، ونصف هؤلاء من المهاجرين الجدد الذين فقدوا موارد عيشهم، واصبحت كل مدينة اردنية تحتوي على عدد من المهاجرين مساو تقريبا لعدد سكانها» (١١)

هذا الامر لم يثر فقط حياة الأردنيين، بل حياة الفلسطينيين أيضا، فوضعهم امام تحديات من نوع جديد. ولم يجد من قبل الإلحاق او من رفضه، بدا من ان يقبل هذه الكيانية الاردنية التي وجدها تفرض عليه فرضا، بل لقد اثر هذا الوضع، رغم كل ما سبق من دعاو لرفضه عن قيام حركة وطنية اردنية قوية ومكافحة، حركة زودت منظمة التحرير الفلسطينية، عندما نشأت، وزودت ايضا العديد من التنظيمات الفلسطينية، واذرعها المسلحة، بالكثير من قياداتها السياسية والعسكرية. ويقول الدكتور يعقوب زيادين، وهو امين عام سابق للحزب الشيوعي الاردني، وريث عصبة التحرر الوطني الفلسطينية، التي كانت قد قاومت الإلحاق بكل شراسة، يقول في كتاب مذكراته الذي حمل اسم «البدايات»، «كان الحزب، والحركة الوطنية انذاك - اي مطلع عام ١٩٥٣ في بداية انتعاش واضح، فقد استوعب الناس الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، كما استوعبوا قضايا الضم والإلحاق بالضفة الغربية، وبدا العمل المشترك بين جماهير الضفتين بشكل متطور يوميا»(١٢) ولا يمكن في مطلق الاحوال إهمال الخمائر التي تشكلت في قلب الحركة الوطنية الاردنية في الخمسينيات واوائل الستينيات، إذا ما اريد لاي بحث عن تشكل الكيانية الفلسطينية أن يكون بحثا منزها عن الهوى.

إذا، بعد النكبة، ظلت الصحف الفلسطينية تصدر في الضفة الغربية، وترجع دراسة بعنوان «الكاتب والصحافي الفلسطيني امام الطريق الصعب» وهي دراسة قدمت إلى المؤتمر الاول للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين الذي انعقد في بيروت من ٦ إلى ٩ أيلول ١٩٧٢ سبب ابقاء النظام الملكي الهاشمي في الاردن على الصحف الفلسطينية بل وسماحه بصدور المزيد من الصحف إلى ان الصحافة في شرق الاردن كانت انذاك «بداية شأنها في بعض الاقطار العربية الاخرى، وكان أن اضطرت السلطة إلى السماح بصدور الصحف في الضفة الغربية»(١٣)

«وعلى فترات متفاوتة - تتابع الدراسة - شهدت الضفة الغربية تقدما في الصحافة إلا انها كانت تصطدم دوما بقانون المطبوعات الاردني بكل احكامه الإرهابية التي تسمح للسلطة بالغاء ترخيص اية صحيفة دون ان يكون لهذه الصحيفة حتى القدرة على مجرد الاعتراض.. هذا بالإضافة إلى محاولات السلطنة باستمرار الهيمنة على الصحف وتسخيرها... فضلا عن اشكال الرقابة المتعددة، بحيث صدرت الصحف اكثر من مرة، وصفحات كاملة منها بيضاء.. وصدرت جريدة «فلسطين» ذات مرة في أوائل الخمسينات، وافتتاحيتها صورة حذاء»(١٤)

«على ان النظام الاردني توقف، وبعد ان استتبت أموره، عن إصدار تراخيص جديدة إلا في نطاق ضيق جدا لعملائه ومحسوبية فقط، باستثناء اشهر معدودات خلال الحكم الوطني القصير في الاردن عام ١٩٥٧»(١٥) ومنذ صدور صحيفتي «فلسطين» و«الدفاع» وكلاهما، كما قلنا من صحف فلسطين (وصدرت اولاهما سنة ١٩١١ والثانية سنة ١٩٣٤) لم يسمح النظام إلا لصحيفتين يوميتين اخريين بالصدور هما:

- «الجهاد»، وقد صدرت عام ١٩٥٣ وكان الهدف من صدورها التصدي للحركة الوطنية المتنامية حينذاك.

- و«المنار» وصدرت عام ١٩٦٠، وسمح النظام بصدورها عندما تحالفت السلطة مع اعداء الحكم الوطني في مصر.(١٦)

وحدث الأسوأ لبقية الإرث الصحفي الفلسطيني، الذي اكره على ان يكون اردنيا، عندما صدر في ٢١ شباط ١٩٦٧، وقبيل نكسة حزيران باشهر، قانون المطبوعات الاردني الجديد، الذي دمج الصحيفتين الكبيرتين «الدفاع» و«فلسطين» مع صحيفتين مشبوهتين هما «الجهاد» و«المنار» وإعادة إصدار الكل بمسميات جديدة فمن «الدفاع» و«الجهاد» تاسست جريدة «القدس» التي راحت تصدر في القدس، ومن «فلسطين» و«المنار» تاسست «الدستور»(١٧) التي راحت تصدر في عمان.

وبسبب الإرث الصحفي والنضالي لجريدة «فلسطين»، التي ابتدأ صدورها منذ عام ١٩١١ وقدسية الاسم وما يدل إليه من ماض عربي وإسلامي مشرق، ومن حاضر ماساوي مذل فقد ظل الفلسطينيون ينظرون، على الدوام، إلى الإجراء الاردني بإلغاء هذه الصحيفة، وإعادة إصدارها مع صحيفة «المنار» باسم جديد هو «الدستور» لا كإجراء صحفي روتيني، بل كإجراء سياسي يصب في سياسة الإلحاق، تلك السياسة التي عملت منذ قيام «إسرائيل» وبتناغم مع ذلك القيام، على التغييب التدريجي لاسم «فلسطين» من الخرائط، والكتب المدرسية، واخيرا وكما حدث مع «فلسطين» من ان تكون اسما لصحيفة!

هذا باختصار ما يتعلق بجوهر الصحافة التي تواصلت أو صدرت في مدن وبلدات الضفة الغربية والتي وكما اشرنا سابقا عددا منها عبد القادر ياسين ثلاثة وثلاثين صحيفة صدرت ما بين عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧. اما في غزة، التي ظلت حتى عام ١٩٦٤ مقرا لحكومة عموم فلسطين، ثم صارت منذ ذلك التاريخ وحتى احتلالها من قبل الجيش الإسرائيلي، في حرب حزيران، مقرا لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كانت الصحف التي صدرت فيها والتي عدد منها عبد القادر ياسين في الموسوعة الفلسطينية اثنتي عشرة صحيفة، ومجلة، صحفا ضعيفة ومحدودة الانتشار «بسبب غياب الكادر الصحفي المتمرس، وضعف الدعم المادي، فضلا عن وقوعها تحت الرقابة العسكرية الصارمة، والمنافسة غير المتكافئة مع الصحف المصرية التي انتظم وصولها إلى القطاع.. وغني عن القول ان الاضطراب في الصدور الذي تميزت به صحف قطاع غزة... كان مرادفا لاضطراب اوضاع الحركة الوطنية انذاك»(١٨)

لقد صدرت الصحف في القدس ومدن الضفة الغربية الأخرى ملأى بمقالات عن فلسطين وبأقلام صحفيين ممن عملوا في الصحافة قبل النكبة، أو من الاجيال التي شبت في الشتات. وشكلت تلك الصحف في بعض المراحل، ولاسيما في حالات النهوض الوطني زادا غذى الوجدان الوطني والقومي بموقفات مؤثرة عن الوطن السليب. بيد انها، كما الأحزاب، كانت قد غدت صحفا اردنية. ولا يكفي ان تكون قد صدرت في حيز جغرافي فلسطيني كي نعدها فلسطينية. وأي محاولة لعدها كذلك هو من باب الإلحاق والضم الذي مارسه الفلسطينيون على الاردنيين في السنينات والسبعينيات بعد ان مورس عليهم من قبل النظام الملكي الاردني في الخمسينيات واوائل الستينيات.

ويعود السبب في «لا فلسطينية» - بالمعنى الكياني Stateism ما صدر من صحف ومجلات انذاك إلى ان الفلسطينيين كانوا بفقدهم لوطنهم قد فقدوا، ايضا، البنى الفوقية التي تشكل اجتماع نسيج الكيانية من أحزاب وهيئات ونقابات. وكانوا قد فقدوا المشروع الرؤوي الشامل، فكانوا هنا وهناك تجمعات بشرية. بعضهم عاش حياة أفضل مما عاش البعض الاخر. إلا انهم ما عادوا شعبا واحدا، تنظمه حركة سياسية، ذات رؤية سياسية في مؤداها النهائي.

ويلخص عصام سخنيني هذه الحالة الفلسطينية في الشتات فيقول: «في الشتات فقد الفلسطينيون مؤسساتهم السياسية. فهم لم يحملوا معهم إلى المهاجر احزابهم ومنظماتهم التي كانت قائمة في عهد الانتداب، وكان استمرار الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي كانت تطرح نفسها ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني، لا يعني في مطلق الاحوال ان هذه الهيئة لها صلة بحركة الشعب نفسه، وظل وجودها هامشيا غير ذي تاثير، وكذلك حكومة عموم فلسطين التي انشاتها الهيئة والتي كانت تمثل فلسطين في جامعة الدول العربية تمثيلا رمزيا فيه الوفاء الشكلي للقطر الذي سلب. لقد كان غياب الادوات السياسية الفلسطينية القادرة على ضبط حركة الشعب وتمثيل مصالحه وإبراز حقوقه والدفاع عنها سببا في نجاح عملية طمس الشخصية الفلسطينية. وكانت سببا كذلك في الوصاية التي فرضتها الدول العربية نفسها على الشعب والقضية الفلسطينية»(١٩)

وهكذا مع كل الإرث الصحفي الذي تواصل داخل فلسطين المحتلة، وفي غزة، وفي الضفة الغربية إلا ان الصحافة بما هي فلسطينية، وبما هي تعبير عن وجدان شعب، ومؤشر على حركته وعلى اماله لم تبدأ، فعليا، إلا أواخر الخمسينيات، ومع جيل جديد انخرط بعضه في الاحزاب العربية الكبرى، ورأى فيها اداة لتحرير وطنه، وبعضه الاخر في حركات، رأت من منظورها، وتقييمها للامور، أن على الفلسطيني أن يستعيد دوره الريادي فيما يتعلق بقضيته، ومن هذا وذاك نشأت كيانية فلسطينية فنشأت معها صحافتها التي صار بامكاننا، ان ندعوها صحافة فلسطينية ■

(١) د. خيرية قاسمية «النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨» مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٣ ص٢٤.

(٢) أحمد خليل العقاد، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين» دار العروبة، دمشق، ١٩٦٧، ط٢، ص١٣.

(٣) عبد القادر ياسين، «الموسوعة الفلسطينية» الجزء الرابع من القسم الثاني ص٤٢٥ - ٤٧٠.

(٤) أحمد خليل العقاد، المصدر السابق ص٧٥.

(٥) أحمد خليل العقاد، المصدر السابق ص٧٥.

(٦) عبد القادر ياسين، المرجع السابق ص٤٢٥ - ٤٧٠.

(٧) عبد القادر ياسين، المرجع السابق ص٤٢٥ - ٤٧٠.

(٨) شفيق الحوت «بين الوطن والمنفى» دار الريس، لندن.

(٩) د. سهيل سليمان «كمال ناصر الشاعر والاديب السياسي» دار الأصالة بيروت ١٩٨٦.

(١٠) مجلة فلسطين الثورة، العدد السادس، السنة الأولى ١٢ آب ١٩٧٢.

(١١) حسن عجاج «العلاقات الشعبية الفلسطينية - الأردنية» ندوة مجلة التعميم، منشورات الثورة الفلسطينية ١٩٨٤ ص١٥٥.

(١٢) د. يعقوب زيادين «البدايات».

(١٣) فلسطين الثورة، المرجع السابق.

(١٤) فلسطين الثورة العدد ١٢، في ١٣ أيلول ١٩٧٢.

(١٥) فلسطين الثورة المرجع السابق.

(١٦) فلسطين الثورة المرجع السابق.

(١٧) فلسطين الثورة المرجع السابق.

(١٨) عبد القادر ياسين، المرجع السابق، ص٤٢٥ - ٤٧٠.

(١٩) عصام سخنيني «الكيان الفلسطيني ١٩٦٤ - ١٩٧٤» شؤون فلسطينية العدد ٤٢/٤١ كانون الثاني ١٩٧٥، ص٤٧.

الحرية

رئيس التحرير
معتصم حمادة

مدير التحرير
محمد السهلي

المدير المسؤول
سامي مشاقو

الإخراج الفني
زيكوف

صاحب الامتياز
شركة دار التقدم العربي للصحافة والنشر
ص.ب: ١٤/٦٠٤٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٣٠٥٥٩٦
فاكس: ٧٠٤٠٧٩

مكتب دمشق
ص.ب: ١١٤٨٨
دمشق - سوريا
هاتف: ٦٣١٩٤٥٥ - ٦٣١٩٤٥٨
فاكس: ٦٣١٩١٢٥

ثمن النسخة
■ الأردن ١٠٠ فلس ■ سورية ١٠ ليرات ■ لبنان ٥٠٠ ليرة ■ العراق ٤٠٠ دينار ■ اليمن ٥ ريالات ■ مصر جنيه واحد ■ الجماهيرية الليبية ٤٠٠ درهم ■ تونس ٤٠٠ مليم ■ الجزائر ١٠ دنانير ■ المغرب ١٠ دراهم ■ إيران ١٢٠ ريال

مراسلات التحرير
• مكتب دمشق
ص.ب: ١١٤٨٨
• التوزيع في سوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع الصحف والمطبوعات.
• كافة المواد التي لا تنشر لا ترد إلى أصحابها.
• ليست هناك مكافآت مالية لقاء المواد التي تنشر في المجلة.

الصحفيون الفلسطينيون يدافعون عن حريتهم

بيان المؤتمر الصحافي المنعقد يوم ٩/١٠/١٩٣١

■ بتاريخ ٩- ١٠ - ١٩٣١ عقد المؤتمر الصحفي العربي الفلسطيني اجتماعا له في مدينة يافا، وأقر إصدار بيان يستنكر فيه كبت الدولة المنتدبة، ومحاولاتها كم افواه الصحفيين بتشديد الرقابة على الصحف، وهذا هو نص البيان:

المؤتمر الصحفي العربي الفلسطيني المنعقد في يافا اليوم، الممثل بجميع الصحف العربية بفلسطين، يقرر إعلان احتجاجه واستنكاره لخطة الظلم والإرهاق التي تسير عليها الحكومة البريطانية بفلسطين في سياستها التي تستمد روحها من مبادئ الاستعمار والصهيونية منذ الاحتلال البريطاني إلى اليوم، ويرى ان هذه السياسة التي تظهر اثارها واضحة في كل عمل من اعمال السلطة وتصرفاتها في البلاد، والقوانين التي تسنها وكيفية تطبيقها، إنما هي سياسة ظالمة ترمي إلى القضاء على العرب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ويعلن هذا المؤتمر ايضا، استنكاره للمعاملة الجائرة التي تعامل بها السلطة الصحافة العربية، وتوسلها بالتعطيل الإداري لكم افواهها، ومنعها من القيام بواجبها الصحفي واداء الأمانة المفروضة عليها نحو البلاد.

ويقرر المؤتمر بصورة خاصة استنكاره توسل السلطة أخيرا بقانون منع الجرائم لكم افواه الصحافة وتقييد حريتها وشروعها بتطبيقه على الصحفيين العرب. ويرى المؤتمر ان هذا العمل سابقة خطيرة في تاريخ الصحافة، ليس في فلسطين فحسب، بل في العالم اجمع، ويعتبر ان اتجاه الحكومة في الانتقام من الصحافة إلى قانون شاذ كهذا انما هو اعتراف من الحكومة بافلاس سياستها وتوسلها بوسائل شاذة استثنائية لخنق حرية الفكر المقدسة.

- المرجع: فلسطين الثورة، العدد الحادي عشر، السنة الأولى ١٦ أيلول ١٩٧٢.

مؤتمر الشباب الفلسطيني يستنكر قانون المطبوعات الذي يهدف إلى كم افواه الصحفيين

في عام ١٩٣٢ أصدرت الدولة المنتدبة على فلسطين قانونا للمطبوعات بهدف كم افواه الصحافيين ليظل صوت الشعب خافتا لا يصل إلى العالم، ولم تسكت الصحافة والمنظمات الشعبية على هذا العسف فتحدت الدولة البريطانية في عدة بيانات اصدرتها تستنكر مشروع قانون المطبوعات، وتتهم الحكومة علانية بوضع العراقيل امام شعب فلسطين للحيلولة دون نيل حريته.

وقد أصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب الفلسطيني المنعقد في القدس بتاريخ ٢٨ - ١٩٣٢/١٠ بيانا استنكر فيه هذا المشروع وجاء في البيان:

واطلع مكتب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول على مشروع قانون المطبوعات الذي تنوي الحكومة أن تضعه موضع التنفيذ، فظهر ان الحكومة ترمي بهذا القانون إلى وضع كل ما يمكن من الاسباب والانظمة ليظل صوت الأمة التي تنطق بلسانها خافتا غير مسموع ولتحول بين السبيل الوحيد الذي يمكن لاي شعب مستعمر كاهالي فلسطين ان يسلكه ليعبر عن اغراضه وامانيه وليسمع شكواه وتظلمه. وإن قانونا كهذا لا يمكن لاي حكومة تود ان يكون بينها وبين الشعب الذي تحكمه اي صلة او تفاهم معقول ان تقره او تفكر فيه.

لذلك، لا يسع مكتبنا تجاه هذه الكارثة التي تود حكومة فلسطين إنزالها بهذه الأمة الا ان يحتج على هذا القانون، ويؤيد كل ما جاء في المذكرة التي قدمتها نقابة الصحافة العربية بشان هذا المشروع، فنسعى ان تنظر الحكومة إلى هذه المذكرة، نظرة منطقية لا تنافي الحق والاصول ■

المرجع: فلسطين الثورة، العدد الثاني عشر، السنة الأولى ١٣ أيلول ١٩٧٢.

Digitized by Birzeit University Library

عكا في مواجهة الوحش العنصري

Digitized by Birzeit University Library